صندوق النقد العربي

التقرير السنوي

2015

المحتويـات

الصفحة

تقديم ..... ب

نشاط الصندوق خلال عام 2015 1

النشاط الإقراضي 5

النشاط الاستثماري 19

نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية 25

نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية 30

نشاط التدريب 31

أمانة مجلسي محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية 35

أمانة مجلس وزراء المالية العرب 39

التعاون والشراكة مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية 40

التقارير والنشرات والبحوث والدراسات 42

تمويل التجارة العربية 46

الوضع المالي الموحد للصندوق 48

البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات 55

جداول القروض 78

جداول عامة 86

التنظيم والإدارة 88

تقديـــم

يقدم التقرير الأنشطة والإنجازات والمركز المالي لصندوق النقد العربي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، حسب مقتضيات المادة الثالثة والثلاثين من اتفاقية إنشاء الصندوق، بما يتضمن ما قدمه الصندوق من دعم على المستويين المالي والفني من خلال نشاط الإقراض والمعونة الفنية، وإسهاماته في تطوير قدرات الكوادر العربية الرسمية بوزارات المالية والتجارة والاقتصاد، والبنوك المركزية، والهيئات الإحصائية، من خلال الدورات التدريبية، وورش العمل والندوات التي ينظمها معهد السياسات الاقتصادية التابع له. كما يستعرض التقرير الفعاليات التي نظمها الصندوق في المجالات الاقتصادية المختلفة، لتسليط الضوء وتبادل الآراء والخبرات بشأن القضايا الاقتصادية المعاصرة، التي تهم كافة الدول الأعضاء بالمنطقة العربية، بما يسهم بالضرورة في دعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية، وبوجه خاص على صعيد القطاع المالي والمصرفي، وقطاع مالية الحكومة. كما يلقي التقرير الضوء على المبادرات التي يتبناها الصندوق استجابة لمتطلبات الدعم الفني لدوله الأعضاء وإرساء البنية التحتية لانطلاق الأنظمة المالية والمصرفية بها نحو آفاق أوسع من الحداثة والتطور، بما يتواكب مع الأنظمة المالية والمصرفية في الدول المتقدمة. يستعرض التقرير أيضاً تطورات نشاط الصندوق الاستثماري، حسب ما حددته المادة الخامسة من اتفاقية إنشاءه، حيث حددت من بين الوسائل التي يعتمد عليها الصندوق في سبيل تحقيق أهدافه، إدارة أي أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى عربية أو غير عربية بما يتفق مع أهداف الصندوق، حيث يضع الصندوق بالاتفاق مع الدولة العضو أو الدول الأعضاء ذات العلاقة الترتيبات اللازمة لإدارة هذه الأموال ويفتح حسابات خاصة لهذا الغرض.

عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

نشاط الصندوق خلال عام 2015

أولى الصندوق، خلال عام 2015، اهتماماً كبيراً بمتابعة الاتجاهات والتطورات الاقتصادية والمالية العالمية، إلى جانب التقلبات في الأسواق المالية وأسواق السلع الأولية، وانعكاساتها على الاقتصادات العربية. من بين هذه التطورات، تراجع الأسعار العالمية للنفط والمواد الأولية، فضلاً عن ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، على ضوء ارتفاع سعر الفائدة الفيدرالي، وما ترتب عن ذلك من ارتفاع في تكاليف الاقتراض، وهو ما أسفر عن تداعيات متباينة على اقتصادات الدول العربية، تمثلت أهمها في تباطؤ النمو الاقتصادي، وظهور عجوزات في الموازنات الحكومية للدول العربية المصدرة للنفط والمواد الأولية، الأمر الذي أدى لقيامها بخفض الإنفاق، ولجوئها لاتخاذ إجراءات تصحيحية لتعزيز الإيرادات للحفاظ على الحيز المالي الذي يُمَكِّنها من الاستمرار في تحقيق الاستقرار المالي.

أما بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، فبقدر ما استفادت من تراجع أسعار البترول، الذي وفر لها حيزاً مناسباً لإصلاح منظومة دعم الطاقة لديها، وتوجيه الوفورات المترتبة على ذلك نحو الإنفاق الداعم للنمو وخلق فرص العمل، إلا أن التطورات، في عدد من الدول بالمنطقة، خلقت حالة من عدم التيقن تراجعت على ضوؤها الاستثمارات الداخلية والخارجية، والتحويلات، انعكس بالتالي في تراجع وتيرة النمو، وارتفاع معدلات البطالة. في ظل الظروف والتحديات التي واجهت الدول العربية خلال عام 2015، كثف الصندوق جهوده الرامية لدعم وتقوية القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال العربية، وتقديم المعونة الفنية والتوصيات التي تسهم في خلق البيئة الاقتصادية المحفزة للقطاع الخاص الجاذبة للاستثمار، إلى جانب الارتقاء بحوكمة المؤسسات الاقتصادية والمالية، وبناء الكوادر وتطوير القدرات اللازمة في صناعة السياسات. في هذا السياق، تم وضع إطار عام لاستراتيجية الصندوق للفترة 2015- 2020، يزخر بالعديد من الخطط الطموحة لاستخدام الوسائل المتاحة، واستحداث وسائل جديدة تسهم في تعزيز نتائج الأنشطة المتنوعة والمتطورة، التي سيقوم الصندوق بأدائها للوصول إلى أفضل النتائج المرجوة. تمحورت الاستراتيجية حول أربعة أهداف رئيسة تمثلت فيما يلي:

- الارتقاء بأنشطة وبرامج دعم الإصلاحات التي تعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول العربية.
- توسيع برامج ومبادرات القطاع المالي والمصرفي وتعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية.
- تعزيز الدور المحوري للصندوق، كمركز للتلاقي والتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وفي دعم مشاريع التكامل الاقتصادي والمالي والنقدي في الدول العربية.
- تعزيز دور الصندوق كمركز للمعرفة والخبرة والمشورة الفنية، وبناء القدرات في مجالات اختصاصه.

في مجال **النشاط الإقراضي**، قدّم الصندوق خلال عام 2015 أربعة قروض لدوله الأعضاء المقترضة بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 191.2 مليون د.ع.ح. ما يعادل نحو 800 مليون دولار أمريكي. تمثلت هذه القروض في قرض تسهيل تصحيح هيكلي في قطاع مالية الحكومة للمملكة الأردنية الهاشمية وقرض ممتد لجمهورية السودان، وقرضين تلقائي وتسهيل تصحيح هيكلي في القطاع المالي والمصرفي لجمهورية مصر العربية. بإضافة قيمة القروض الجديدة التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء خلال عام 2015 إلى رصيد القروض المقدمة منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978، يصل عدد القروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء حتى نهاية عام 2015 إلى 174 قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1.95 مليار د.ع.ح. تعادل نحو 8.2 مليار دولار أمريكي. استفادت أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء، من القروض التي قدمها الصندوق. يبين الجدول (أ-1) تفاصيل القروض، ذلك حسب السنوات والدول المستفيدة خلال الفترة 1978-2015.

فيما يخص المشاورات مع الدول الأعضاء، تم إيفاد ست بعثات فنية خلال عام 2015، في إطار النشاط الإقراضي، لكلٍ من الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، وجمهورية السودان، والمملكة الأردنية الهاشمية، ذلك لإجراء مشاورات حول برامج إصلاح يتم دعمها بقروض جديدة، ومتابعة سير تنفيذ برامج الإصلاح المتفق عليها مع بعض هذه الدول المدعومة بقروض سبق تقديمها، تمهيداً لسحب الدفعات المتبقية من هذه القروض. في هذا الإطار قامت بعثات الصندوق بتقييم الأوضاع الاقتصادية والمالية بالدول المعنية، ودراسة إمكانية وأوجه الاستفادة من موارد الصندوق، والاتفاق معها على برامج إصلاح تدعم تحقيق أهدافها الاقتصادية، كذلك الوقوف على سير تنفيذ برامج الإصلاح المتفق عليها. تجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه البعثات، يقوم الصندوق بتقديم أوجه مختلفة من المشورة الفنية، وتقديم التوصيات حول السياسات الاقتصادية والمالية، علاوة على توفير الدعم المالي لهذه الدول.

يساهم الصندوق كذلك في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل، بلغ إجمالي الإعفاءات المقدمة للدول العربية المشمولة في إطار المبادرة ما مجموعه 6,328 ألف دينار عربي حسابي (يعادل حوالي 28 مليون دولار أمريكي). كما واصل الصندوق التزامه بالمساهمة في الجهد الجماعي للهيئات المالية العربية للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني، ذلك بتخصيص نسبة 10 في المائة من صافي الدخل السنوي لدعم قطاعات التعليم والصحة والتمكين الاقتصادي.

في مجال النشاط الاستثماري، واصل الصندوق نهجه في إتباع سياسة واستراتيجية استثمار محافظة في إدارة أموال ومخاطر المحافظ الاستثمارية، ساهمت في حماية رأس المال المستثمر. واستمر النشاط الاستثماري في تحقيق عوائد إيجابية مستقرة على المستوى الكلي خلال العام 2015، مع المحافظة على نسب متدنية من المخاطر الاستثمارية.

يشمل نشاط الصندوق الاستثماري إضافة إلى توظيف موارده الذاتية على نشاط قبول الودائع من الدول الأعضاء واستثمارها، حيث حافظ الصندوق على مستوى أرصدة عالية لهذا النشاط ليعكس استمرار ثقة الدول الأعضاء في الصندوق مستمراً في تطبيق مقررات بازل III لإدارة مخاطر هذا النشاط. من جهة أخرى، واصل الصندوق نشاطه في إدارة الاستثمارات بصورة مباشرة لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة وأموال صندوق تقاعد العاملين بالصندوق، كذلك الإشراف على الجزء المدار من أطراف خارجية وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار الخاصة بكل منها.

في مجال المعونة الفنية، عزز الصندوق خلال عام 2015 من نشاطه في هذا المجال، ليتواكب مع أهداف استراتيجيته للفترة 2015-2020، حيث أوفد بعثتين للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لتقديم الدعم الفني المطلوب لتطوير مصارف القطاع العام، وواصل تقديم الدعم الفني لكل من الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، في مجال تطوير القدرات الإحصائية، ونظم ورشة عمل بعنوان "سياسة تأجير المساكن بالمغرب - مقارنة مرجعية" لدعم جهود السلطات المغربية في مجال تعزيز فرص وصول الفئات متوسطة ومنخفضة الدخل إلى التمويل العقاري. كما واصل الصندوق جهوده في مجال استكمال مشروع إنشاء نظام إقليمي لتسوية المدفوعات البينية للدول العربية الذي يتبناه بمشاركة الدول الأعضاء، حيث تم توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ مرحلة تصميم النظام وفقاً للمواصفات التي وافق عليها مجلس محافظي البنوك المركزية. كما شارك الصندوق خلال العام المذكور في تكاليف المرحلة الثالثة من مشروع البوابة العربية للتنمية.

من جهة أخرى، يتولى الصندوق إدارة **الحساب الموحد الخاص لدى صندوق النقد العربي لتمويل المنظمات العربية المتخصصة**، حيث يُصدر بصورة ربع سنوية تقريرين، يختص الأول بتوضيح ما تم صرفه من خلال كل منظمة من المنظمات العربية المتضمنة بهذا الحساب، والرصيد المتبقي، ومواقف الدول الأعضاء من تسديد مساهماتها في ميزانية المنظمة المعنية، ويختص التقرير الثاني بالنشاط المجمع للحساب الموحّد.

في مجال **أسواق الأوراق المالية العربية**، واصل الصندوق في عام 2015 جهوده الهادفة إلى توفير المعلومات والبيانات حول أداء أسواق الأوراق المالية العربية، إذ استمر في إصدار النشرات الفصلية حول أداء الأسواق، إضافة إلى إصداره تقريراً سنوياً موجزاً حول أداء أسواق المال العربية في عام 2014 وأهم الأحداث والمستجدات فيها.

في **مجال التدريب**، واصل الصندوق خلال عام 2015 العمل على تعزيز القدرات البشرية العربية من خلال خدمات التدريب التي يضطلع بها معهد السياسات الاقتصادية. نظم المعـهد دورات تدريبية وندوات وحلقات

عمل مشتركة مع العديد من المؤسسات الدولية ذات العلاقة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبنك التسويات الدولية والبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وبنك انجلترا المركزي والبنك المركزي الألماني والوكالة اليابانية للتنمية الدولية. في عام 2015، بلغ عدد الأنشطة التدريبية التي عقدها المعهد 23 نشاطاً استفاد منها 897 متدرباً. بالتالي، وصل إجمالي عدد الأنشطة التدريبية منذ بداية نشاط التدريب في الصندوق إلى 303 نشاطاً استفاد منها 9,581 متدرباً.

على صعيد مسؤولية الصندوق عن **أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية**، نظم خلال عام 2015 اجتماع الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس، التي عُقِدت يوم 13 سبتمبر 2015 في جمهورية مصر العربية. كما نظم الصندوق الاجتماعات السنوية للجنة العربية للرقابة المصرفية واللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية. في إطار مهامه **كأمانة فنية لمجلس وزراء المالية العرب**، واصل الصندوق خلال عام 2015 قيامه بمسؤولياته في إعداد الدراسات والأوراق والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس ومكتبه الدائم ولجانه الفنية والتحضير لاجتماعات المجلس واللجان وفرق العمل المنبثقة عنه.

في مجال **التنسيق والتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية**، ساهم الصندوق في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015، وقام بتحريره وإصداره. فيما يتعلق بالتعاون الدولي والإقليمي، قام الصندوق خلال عام 2015، بتوقيع 7 مذكرات تفاهم مع مؤسسات إقليمية ودولية، حدّدت إطار عمل للتعاون المشترك بين الصندوق وهذه المؤسسات في المنطقة العربية، بهدف تعميق التعاون والشراكة الاستراتيجية لتقديم الدعم الفني للسلطات المالية والنقدية في الدول العربية، حيث تم توقيع مذكرات تفاهم مع كل من مجلس دبي الاقتصادي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والهيئة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة، والبنك المركزي الألماني، ووكالة التنمية الألمانية.

كما شارك الصندوق في فعاليات الاجتماعات الدورية لصندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في شهري أبريل وأكتوبر 2015، بما تضمن حضور اجتماعات لجنة التنمية واجتماعات مجموعة الأربعة والعشرين، والمشاركة في الاجتماعات الوزارية للمجموعة العربية مع كل من رئيس البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، إلى جانب المشاركة في الاجتماع الوزاري لمبادرة "دوفييل" للشراكة من أجل التنمية. إضافة لذلك، واصل الصندوق تعاونه مع بنك التسويات الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الاستقرار المالي.

فيما يتعلق بنشاط **التقارير والدراسات والبحوث**، يولي الصندوق نشاط الدراسات، والنشرات والتقارير اهتماماً كبيراً على اعتبار أنها تمثل واحدة من أهم الوسائل العلمية للبحث والتقصي حول الموضوعات المختلفة، من أجل الوصول إلى وضع السياسات واتخاذ القرارات الملائمة بشأنها. بناءً على ذلك، كثف الصندوق خلال عام 2015 جهوده لتطوير نشاط الأبحاث، والارتقاء بالنشرات

والتقارير الاقتصادية والإحصائية القائمة، والسعي لإطلاق مجموعة من التقارير، تسهم في إثراء الفكر الاقتصادي العربي.

في هذا الإطار، أصدر الصندوق خلال عام 2015 عدد من التقارير والنشرات والدراسات والبحوث، حيث تم إصدار تقرير آفاق الاقتصاد العربي، وتقرير أوضاع أسواق السندات بالدول العربية، وتقرير تنافسية الاقتصادات العربية، والعدد35 من "نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية" و"نشرة إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبينية". كما أصدر الصندوق دراسات وأوراق عمل تناولت عدداً من الموضوعات الاقتصادية المهمة لدوله الأعضاء، من بينها موضوع بطالة الشباب في الدول العربية، والسياسات الاحترازية الكلية ودورها في دعم الاستقرار المالي في الدول العربية، والنفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية.

على صعيد آخر، تزخر مكتبة الصندوق بمجموعة من الخدمات المرجعية، المتمثلة في الإصدارات من الأوراق البحثية والتقارير الدورية التي تم نشرها، فضلاً عن السعي المستمر لإثراء مقتنيات المكتبة بإضافة كتب ومراجع اقتصادية ومالية جديدة. كما تم إدخال نظام آلي للمكتبة، يسهم في تيسير الوصول للمعلومات من المصادر المختلفة، من خلال الفهرس الآلي، إضافة إلى خدمة الإحاطة الجارية بالجديد في المقالات والدراسات بالدوريات العلمية التي تم توفيرها من خلال الملف الصحفي الإلكتروني، الذي تم تعميمه لكافة الفنيين بالصندوق.

النشاط الإقراضي

يُمثّل النشاط الإقراضي للصندوق أحد أهم الوسائل لتحقيق أهداف إنشائه، حيث يستهدف النشاط الإقراضي مساندة جهود الحكومات العربية في تنفيذ الإصلاحات بالقطاعات ذات الصلة بمهام الصندوق، خاصة تلك المتعلقة بتحسين كفاءة توظيف الموارد، وإرساء مقومات الاستقرار الاقتصادي والمالي. كذلك يأتي النشاط الإقراضي للصندوق في إطار المبادئ والرؤية الاستراتيجية للصندوق خلال الفترة 2015-2020، التي تهدف إلى دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الشامل والمستدام. في هذا السياق، قدم الصندوق لدوله الأعضاء المقترضة أربعة قروض خلال عام 2015، بلغت قيمتهما الإجمالية نحو 191.2 مليون د.ع.ح.، تعادل نحو 800 مليون دولار أمريكي.

أنواع القروض والتسهيلات

يُقدِّم الصندوق مجموعة من القروض والتسهيلات بصورة ميسرة ومتفاوتة الآجال، يسبق تقديمها إجراء مشاورات مكثفة مع السلطات المسئولة للاتفاق معها حول السياسات والإجراءات المناسبة لإصلاح

الأوضاع الاقتصادية. تندرج **أنواع القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق ضمن مجموعتين رئيستين**، تتمثلان في مجموعة القروض التي تسهم في معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات ومجموعة القروض التي توجه لدعم قطاعات اقتصادية أخرى. تنحصر أغراض المجموعة الأولى في تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء المقترضة وما يتطلبه ذلك من إصلاحات اقتصادية مرتبطة إلى حد كبير بالأوضاع الكلية للاقتصاد، مع قيام الصندوق بالتشاور والاتفاق حول عناصر هذه الإصلاحات مع السلطات المختصة.

أما المجموعة الثانية من القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق، التي تم استحداثها لاحقاً، فهي مخصصة لدعم القطاعات والمجالات وثيقة الصلة باهتمامات الصندوق. جاء استحداث هذه المجموعة من القروض والتسهيلات انطلاقاً من حرص الصندوق المستمر على متابعة التطورات الاقتصادية في دوله الأعضاء وأولوياتها واحتياجاتها المتغيرة، لمواكبة اهتمامها المتزايد في السنوات الأخيرة بتبني الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد لرفع معدلات النمو الاقتصادي وإدامتها، بعد أن حققت سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية نتائج طيبة في العديد من الدول الأعضاء.

تشمل القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق في الوقت الراهن للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، أربعة أنواع من القروض، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها، ذلك حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض. أول أنواع هذه القروض هو **القرض التلقائي** الذي يُقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل. يبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات، ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، طالما أنه لا يوجد بذمتها قروض مشروطة عادية أو ممتدة. أما إذا ما وجدت بذمة العضو تجاه الصندوق قروض عادية أو ممتدة عند طلب القرض التلقائي، ويكون العضو قد انتهى من تنفيذ برنامج الإصلاح المرتبط بها، يقرر الصندوق بناءً على تقييم دواعي العجز الكلي بميزان المدفوعات ما إذا كان الاقتراض المطلوب سيخضع لشروط القرض التلقائي، أو للشروط المطبقة على تلك القروض حيث تتم إضافة حدوده إلى حدود القرض المشروط المعني.

النوع الثاني هو **القرض العادي** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. يُقدم القرض عادة بحدود 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، حيث يمكن توسيعه، بحد أقصى، إلى 175 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. يشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. تستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في البرنامج

العمل على إعادة التوازن المالي بهدف تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. ويشرف الصندوق على متابعة تنفيذ البرنامج، حيث يتوقف سحب الدفعات اللاحقة من القرض على التنفيذ المرضي للسياسات والإجراءات المتفق عليها، كما هو شأن كافة القروض المشروطة الأخرى. وتسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

أما النوع الثالث من القروض فهو **القرض الممتد** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. يُشترط لتقديم القرض، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح اقتصادي يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين. يقدم القرض الممتد عادة بحدود 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، يمكن توسيعه إلى 250 في المائة، كحد أقصى، بإضافة حدود القرض التلقائي. تسدد كل دفعة من القرض الممتد خلال سبع سنوات من تاريخ سحبها.

النوع الرابع من القروض هو **القرض التعويضي** الذي يُقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان المدفوعات، ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة تردي مستويات الإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية. يبلغ الحد الأقصى لهذا القرض، الذي يقدم بأجل ثلاث سنوات، 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. يُشترط للحصول عليه أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً.

أما **المجموعة الثانية** التي تتعلق بالقروض والتسهيلات المتاحة لدعم عدد من القطاعات الاقتصادية فهي تشمل حالياً تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، وتسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، وتسهيل الإصلاح التجاري، وتسهيل النفط، وتسهيل السيولة قصيرة الأجل.

بالنسبة **لتسهيل التصحيح الهيكلي**، تركز التسهيلات المقدمة في إطاره على دعم الإصلاحات التي تنفذها الدول الأعضاء المقترضة في كل من القطاع المالي والمصرفي، وقطاع مالية الحكومة. يُشترط لتقديم التسهيل، أن يكون العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي، وحقق قدراً معقولاً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. يُمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. يمكن للدولة العضو المقترضة الاستفادة من موارد التسهيل لدعم تنفيذ برنامج إصلاح في كل من القطاعين المنوه عنهما في حدود 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل لكل قطاع. يتم سداد كل دفعة من القرض المقدم في إطار التسهيل، على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها.

يستهدف **تسهيل الإصلاح التجاري**، توفير الدعم للدول الأعضاء لمواجهة الأعباء التي قد تترتب على سياسات وإجراءات الإصلاح التجاري، وتشجيعها على تبني الإصلاحات الضرورية لرفع قدرتها على الاستفادة من القروض التي تقدمها الأسواق الدولية بهدف تعزيز النمو وخلق فرص العمل المنتج. يُقدم التسهيل بحد أقصى قدره 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، بعد الاتفاق معه على برنامج إصلاح هيكلي مناسب يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وتُطبّق على تسهيل الإصلاح التجاري القواعد نفسها التي تحكم أجل وسحب وسداد تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي وقطاع المالية العامة.

فيما يتعلق **بتسهيل النفط**، تم العمل به لتوفير الدعم للدول الأعضاء المتأثرة بالارتفاع الطارئ في أسعار المستوردات من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي، بما يؤدي إلى تفاقم وضع ميزان المدفوعات، و/أو تشجيع الدول المذكورة على تنفيذ الإصلاحات المناسبة التي تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. يُقدم تسهيل النفط للدول المؤهلة بحد أقصى قدره 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وعند تقديم القروض ضمن هذا التسهيل يتم التفرقة بين حالتين، الحالة الأولى، وجود عجز بميزان المدفوعات ناتج عن ارتفاع أسعار المنتجات النفطية والغاز الطبيعي. ويمكن للدولة العضو المؤهلة، في هذه الحالة، الاستفادة من موارد التسهيل بحد أقصى 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وذلك كقرض منفصل بإجراءات مبسطة وسريعة، ولا يشترط الالتزام بالاتفاق مع الصندوق على برنامج إصلاح، بعد التثبت من وجود العجز والتشاور مع السلطات حول السياسات المتبعة لديها لمواجهته.

والحالة الثانية، رغبة الدولة العضو المؤهلة للاقتراض في إطار هذا التسهيل الاستفادة بالحد الأقصى للتسهيل وقدره 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. في هذه الحالة يكون استفادة الدولة العضو المؤهلة مشروطاً باتفاق الدولة العضو أولاً مع الصندوق على تنفيذ برنامج إصلاحي مدعوم بواحد من قروض وتسهيلات الصندوق المعتادة المخصصة لدعم البرامج الإصلاحية، التي تشمل قروض التصحيح الاقتصادي الكلي والتسهيلات الموجهة لتمويل الإصلاحات الهيكلية القطاعية المذكورة فيما تقدم، ذلك وفقاً لأوضاعها وطبيعة احتياجاتها. يكون استخدام هذه الموارد خاضعاً للقواعد والشروط نفسها التي يطبقها الصندوق على القرض أو التسهيل الذي يتم التعاقد عليه مع الدولة العضو. بهذا، فإن موارد تسهيل النفط المقدمة في هذه الحالة تعتبر بمثابة توسيع لموارد القرض أو التسهيل المحدد المتفق عليه، وهو ما يعكس الرغبة في تشجيع الدول المتأثرة بارتفاع أسعار النفط وتحفيزها على القيام بالإصلاحات المطلوبة لتقليل انكشاف اقتصاداتها للصدمات الخارجية.

جدير بالذكر، أن قرار إنشاء تسهيل النفط تضمن أن يتم العمل بهذه الآلية لمدة خمس سنوات منذ بدء العمل بها، وجاري حالياً إعداد تقييم لمدى استفادة الدول الأعضاء المستهدفة من إنشاء آلية تسهيل النفط، والوقوف على مدى الحاجة لاستمرار العمل بها لمدة خمس سنوات أخرى من عدمه.

فيما يتعلق **بتسهيل السيولة قصير الأجل**، الذي أقره مجلس محافظي الصندوق لمساعدة الدول الأعضاء التي حققت تقدماً في مجال الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية على مواجهة مشكلات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في الأسواق المالية العالمية. تُقدم القروض في إطار التسهيل بإجراءات سريعة ودون اشتراط الاتفاق مع الدولة العضو المؤهلة على برنامج إصلاح. يُقدم تسهيل السيولة قصير الأجل بحد أقصى يبلغ 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع بعملات قابلة للتحويل. يتم سحب مبلغ التسهيل دفعة واحدة أو على دفعات حسب رغبة الدولة العضو المقترضة، وتسدد كل دفعة منه بعد ستة أشهر من تاريخ سحبها، مع إمكانية تمديد الأجل نفسه لمرتين كحد أقصى.

من جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن مجلس محافظي الصندوق قد أقر، في أبريل 2013، مضاعفة رأس المال المصرح به ليصل إلى 1,200 مليون د.ع.ح.، وزيادة رأس المال المدفوع بقيمة 300 مليون د.ع.ح. ليصبح 900 مليون د.ع.ح.، على أن يكون اكتتاب الدول الأعضاء في الزيادة بما يحافظ على الحصص النسبية للدول الأعضاء في رأس المال دون تغيير، ويُرَاعِي المراكز التصويتية النسبية. يتم تسديد الاكتتاب على جزئين، يمثل الجزء الأول نسبة 50 في المائة من الزيادة المكتتب بها، ويسدد دفعة واحدة بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام، ويسدد النصف الثاني من مبلغ الاكتتاب على خمسة أقساط سنوية بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء بالصندوق. بمقتضى ذلك، ارتفع حجم كافة أنواع القروض التي يمكن أن تحصل عليها الدول المؤهلة للاقتراض من الصندوق. يوضح الجدول (ب-1) موقف حصص الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق وإمكانية الاستفادة من موارد الصندوق وفق تلك الحصص.

أسعار الفائدة

يطبق الصندوق منذ عام 2003 هيكل أسعار فائدة يتم من خلاله تحقيق درجة عالية من الاتساق مع الممارسات المتبعة في المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى المشابهة، مع سعيه في الوقت نفسه إلى تحقيق القدر الممكن من التوفيق بين التيسير في شروط قروضه وسلامة مركزه المالي. يوفر الصندوق قروضه وفق نظامين يكون للدولة المقترضة الحق في اختيار أحدهما. أولهما نظام سعر الفائدة المعوّم الذي يرتكز على سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة لمدة ستة أشهر كمعدل أساس، وهو السعر السائد في أول يوم عمل من كل شهر. أما ثانيهما، فهو نظام التثبيت النشط لسعر الفائدة الذي يتم بموجبه تثبيت سعر الفائدة على مبلغ الدفعة المسحوب في تاريخ السحب لكامل فترة الدفعة. سعر الفائدة الذي يتم تثبيته وفق هذا النظام هو سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة السائد في أول يوم عمل من كل شهر المعادل لسعر المقايضة المتداول لأجل القرض المعني، أي سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة المتوفر في سوق العملة الآجلة لفترة القرض المعني، يضاف إلى ذلك السعر هامشاً ثابتاً يتم تحديده ومراجعته دورياً. يبين الجدول (أ-5)، أسعار الفائدة التي طبقها الصندوق على التسهيلات المقدمة للدول الأعضاء المقترضة خلال عام 2015، كما يوضح الشكل (4) تطور أسعار الفائدة على القروض للفترة 2003-2015.

التزامات القروض

قدّم الصندوق خلال عام 2015 أربعة قروض لدوله الأعضاء، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 191.2 مليون د.ع.ح. ما يعادل نحو 800 مليون دولار أمريكي. تمثلت القروض في قرض تسهيل تصحيح هيكلي في قطاع مالية الحكومة للمملكة الأردنية الهاشمية وقرض ممتد لجمهورية السودان، وقرضين تلقائي وتسهيل تصحيح هيكلي في القطاع المالي والمصرفي لجمهورية مصر العربية.

بالنسبة للقرض المقدم إلى **المملكة الأردنية الهاشمية**، بلغت قيمته 13.285 مليون د.ع.ح (نحو 55.4 مليون دولار أمريكي) في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، لدعم برنامج إصلاح في القطاع المذكور، يغطي الفترة من يونيو 2015 إلى يونيو 2016. يهدف البرنامج إلى تطوير الإدارة الضريبية ورفع كفاءة التحصيل، وترقية إدارة المشتريات الحكومية، واستكمال تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية. تم الاتفاق على عناصر البرنامج المذكور بين الحكومة الأردنية وبعثة الصندوق التي زارت الأردن خلال الفترة 3-7 مايو 2015.

فيما يتعلق بالقرض الممتد المقدم إلى **جمهورية السودان**، بلغت قيمته حوالي 39.9 مليون د.ع.ح. (نحو 166 مليون دولار أمريكي)، لدعم برنامج إصلاح اقتصادي يغطي عامي 2016 و2017، وهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي وتهيئة البيئة الاقتصادية الكلية، لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة وشاملة. تضمن البرنامج تنفيذ حزمة من الإجراءات والسياسات، في مجالات السياسة المالية والنقدية والقطاع الخارجي، إضافةً إلى تطبيق عدد من الإصلاحات الهيكلية، لتحقيق الأهداف الموضوعة.

بالنسبة لقرض تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي الذي قدمه الصندوق **لجمهورية مصر العربية**، بلغت قيمته 78.88 مليون د.ع.ح. (حوالي 330 مليون دولار أمريكي)، لدعم برنامج إصلاح في القطاع المذكور يغطي الفترة من مايو 2015 إلى مايو 2016، تم الاتفاق حول عناصره بين السلطات المصرية وبعثة الصندوق التي زارت مصر خلال الفترة 19- 23 أبريل 2015. هدف برنامج الإصلاح المتفق عليه بصورة أساسية لتطوير نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية الحكومية، ودعم كفاءة القطاع المصرفي، وتعزيز دور شركة ضمان مخاطر الائتمان لدعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. أما القرض التلقائي الذي حصلت عليه مصر خلال عام 2015، فقد بلغت قيمته 59.16 مليون د.ع.ح. (نحو 250 مليون دولار أمريكي)، ذلك لدعم ميزان المدفوعات.

بإضافة قيمة القروض الجديدة التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء خلال عام 2015 إلى رصيد القروض المقدمة منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978، يصل عدد القروض التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء حتى نهاية عام 2015 إلى 174 قرضاً، بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1.95 مليار د.ع.ح. تعادل نحو

8.2 مليار دولار أمريكي. استفادت أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء من القروض التي قدمها الصندوق. يبين الجدول (أ-1) تفاصيل هذه القروض، ذلك حسب السنوات والدول المستفيدة خلال الفترة 1978-2015.

جاءت القروض التي تدعم ميزان المدفوعات التي يقدمها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في العام 1978 (القروض التلقائية والتعويضية والعادية والممتدة)، في مقدمة التسهيلات بحصة بلغت 63 في المائة من إجمالي القروض المُقدَمَة خلال الفترة 1978-2015، تلاها نصيب قروض تسهيل التصحيح الهيكلي بشقيه الخاصين بالقطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة، وبنسبة بلغت 32 في المائة، ثم تسهيل الإصلاح التجاري بنحو 3.3 في المائة، في حين سجلت حصة القروض الممنوحة في إطار تسهيل النفط نسبة 1.7 في المائة. يبين الشكل (1) التوزيع النسبي لأنواع القروض خلال الفترة 1978- 2015. كما يبين الجدول (أ-2) قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل دولة من الدول الأعضاء موزعة حسب أنواع القروض المقدمة.

الشكل (1): توزيع أنواع القروض كنسبة من إجمالي الإقراض خلال الفترة (1978 - 2015)

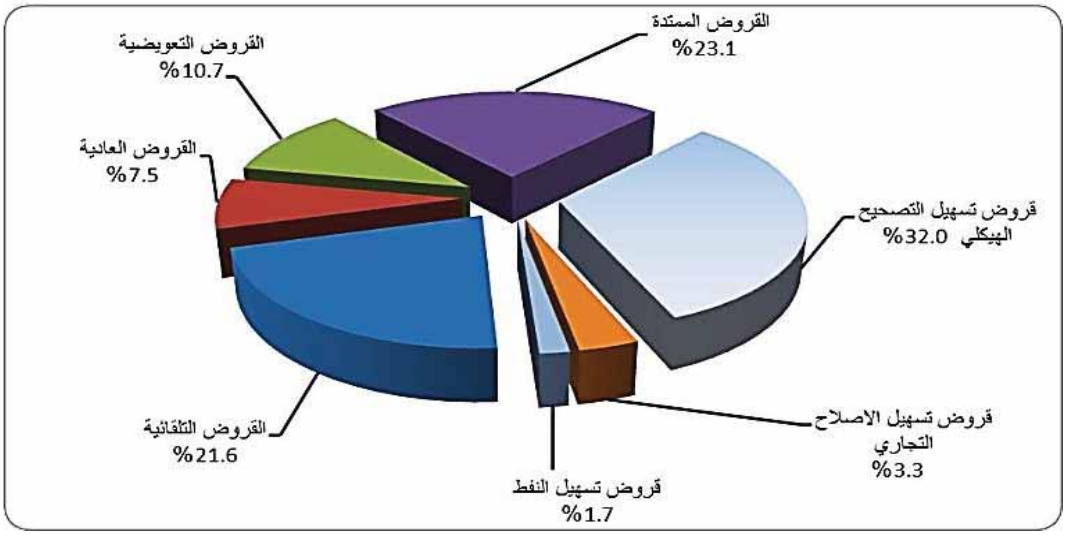

كمحصلة لأنشطة الإقراض خلال العام، بلغ رصيد التزامات القروض (متضمناً الجزء غير المسحوب من القروض المتعاقد عليها) نحو 528.8 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2015، تعادل حوالي 2.2 مليار دولار أمريكي، وتمثل نحو 67 في المائة من رأس المال المدفوع، مقابل حوالي 474.3 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2014، تعادل حوالي 2.1 مليار دولار أمريكي، وتمثل نحو 62 في المائة من رأس المال المدفوع.

السحب والسداد على القروض

بلغ **إجمالي السحب على القروض** المتعاقد عليها حوالي 186.6 مليون د.ع.ح.، خلال عام 2015، مقابل نحو 59.3 مليون د.ع.ح.، خلال عام 2014. في المقابل، سددت الدول المقترضة، بموجب جداول سداد

استحقاقات القروض، ما قيمته 136.7 مليون د.ع.ح.، خلال عام 2015، تمثل أقساط قروض مقدمة في السابق، مقابل تسديد ما قيمته 123.4 مليون د.ع.ح. خلال عام 2014. في ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة نحو 452 مليون د.ع.ح. تعادل نحو 1.9 مليار دولار أمريكي، وتمثل نحو 57 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع في نهاية عام 2015. ذلك مقارنة بحوالي 402 مليون د.ع.ح. تعادل نحو 1.8 مليار دولار أمريكي، وتمثل نحو 52 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع في نهاية عام 2014.

تجدر الإشارة إلى أن **رصيد التعاقدات غير المسحوب** بلغ نحو 77 مليون د.ع.ح.، تعادل نحو 327 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2015، مقابل حوالي 72 مليون د.ع.ح. تعادل نحو 314 مليون دولار في نهاية عام 2014. يبين الجدول (أ-3) تفاصيل الأرصدة المسحوبة وغير المسحوبة والتزامات القروض للدول العربية في عامي 2014 و2015، في حين يبين الجدول (أ- 4) تفاصيلها للفترة 1978- 2015.

المشاورات مع الدول الأعضاء

في إطار النشاط الإقراضي خلال عام 2015، تم إيفاد ست بعثات فنية لكلٍ من، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، وجمهورية السودان، والمملكة الأردنية الهاشمية، ذلك لإجراء مشاورات بشأن طلبات الحصول على قروض جديدة، ومتابعة سير تنفيذ برامج الإصلاح المتفق عليها مع بعض هذه الدول المدعومة بقروض سبق تقديمها، تمهيداً لسحب الدفعات المتبقية من هذه القروض. في هذا الإطار قامت بعثات الصندوق بتقييم الأوضاع الاقتصادية والمالية بالدول المعنية، ودراسة إمكانية وأوجه الاستفادة من موارد الصندوق، والاتفاق معها على برامج إصلاح تدعم تحقيق أهدافها الاقتصادية، كذلك الوقوف على سير تنفيذ برامج الإصلاح المتفق عليها. تجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه البعثات، يقوم الصندوق بتقديم أوجه مختلفة من المشورة الفنية، وتقديم التوصيات حول السياسات الاقتصادية والمالية، علاوة على توفير الدعم المالي لهذه الدول.

بالنسبة لبعثة المشاورات التي أوفدها الصندوق **للجمهورية الإسلامية الموريتانية** خلال الفترة 4 - 8 يناير 2015، للوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال عام 2014 المتفق عليه والمدعوم بالقرض الممتد، تمهيداً لسحب الدفعة الثانية من القرض المذكور، كذلك الاتفاق على عناصر برنامج إصلاح مُكمِّل تنفذه الحكومة خلال عام 2015، حيث تبين من خلال المشاورات والبيانات والمعلومات أن السلطات الموريتانية أحرزت تقدماً في تنفيذ عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال عام 2014، حيث شملت الجهود الحكومية المتخذة في إطار البرنامج تبني سياسة مالية حذرة بُغية تعزيز الوضع المالي واحتواء الاستدانة الحكومية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي. تم في هذا الإطار، تنفيذ إجراءات لتخفيض عجز الموازنة العامة من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتحسين الإدارة الضريبية ورفع كفاءتها لزيادة

الإيرادات الضريبية. كما تم العمل على ضبط النفقات العامة، حيث واصلت الحكومة في هذا الصدد سياسة احتواء نفقات الأجور والدعم والتحويلات. كذلك واصل البنك المركزي الموريتاني اتباع سياسة نقدية تهدف لاحتواء التضخم في وضعية اتسمت بوجود فائض في السيولة المصرفية. أيضا قامت الحكومة بتنفيذ إصلاحات هيكلية عديدة هدفت إلى رفع كفاءة القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعلى رأسها قطاع مالية الحكومة والقطاع المالي والمصرفي. انعكست الجهود التي قامت بها السلطات الموريتانية، في تحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية، وتعزيز قدرة الاقتصاد في امتصاص الصدمات الناجمة عن الظروف الخارجية غير المواتية التي واجهتها خلال العام المذكور. جاءت هذه التطورات منسجمة مع الأهداف الاقتصادية الكلية الموضوعة في البرنامج للعام المذكور، المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتضخم والأوضاع المالية الداخلية والخارجية. على ضوء ذلك، تم سحب الدفعة الثانية من القرض الممتد المنوه عنه.

من جانب آخر، تم الاتفاق مع السلطات الموريتانية على عناصر برنامج إصلاح اقتصادي مُكَمِل، يغطي عام 2015، ويهدف إلى الحفاظ على المكتسبات التي تحققت وتعزيز النتائج الإيجابية المحرزة، من خلال مواصلة الارتقاء بالسياسات المالية والنقدية، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرامية لتعزيز الأوضاع المالية الداخلية والخارجية ودعم النمو الشامل والمستدام. تضمن برنامج الإصلاح المُكمِّل لعام 2015 عدداً من الأهداف الاقتصادية الكلية، وحزمة من الإجراءات والسياسات تعهدت الحكومة بتطبيقها خلال العام المذكور، في مجالات السياسة المالية والنقدية والقطاع الخارجي، إلى جانب تنفيذ إصلاحات هيكلية داعمة لهذه السياسات، لتحقيق الأهداف المتضمنة في البرنامج.

فيما يتعلق ببعثة المشاورات التي زارت **جمهورية مصر العربية** خلال الفترة 19 - 23 أبريل 2015، فقد توصلت إلى اتفاق مع الحكومة المصرية حول عناصر برنامج إصلاح في القطاع المالي والمصرفي يُغطي الفترة مايو 2015-مايو 2016، ويُدعم بقرض تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المذكور. هدف البرنامج إلى تعزيز قدرة القطاع المصرفي المصري على الوفاء بالتزاماته كوسيط يحشد الموارد المالية ويوجهها إلى الفرص الاستثمارية الواعدة بكفاءة وفعالية من أجل دعم قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق النمو الشامل والمستدام، وجذب مزيد من الاستثمارات، وخلق فرص العمل المنتج، ذلك في إطار مواجهة تحديات زيادة المخاطر المصرفية، وما يتطلبه ذلك من ضرورة قيام السلطات الرقابية بالعمل على الحد من تلك المخاطر، مع مراعاة عدم التأثير على نسب النمو من خلال تسهيل انسياب الائتمان بسلاسة في شرايين الاقتصاد، أخذاً في الاعتبار مستوى السيولة المناسبة ومعدلات الربحية المقبولة.

في هذا الإطار، تضمن البرنامج المتفق عليه ثلاثة محاور تمثلت في تطوير نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية الحكومية، ودعم كفاءة القطاع المصرفي، وتعزيز دور شركة ضمان مخاطر الائتمان لدعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. بناءً على ذلك، وافق الصندوق على تقديم قرض لجمهورية مصر العربية في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي لدعم برنامج الإصلاح المتفق عليه، بمبلغ

78.88 مليون د.ع.ح.، يعادل حوالي 330 مليون دولار أمريكي، ويمثل 100 في المائة من حصة مصر في رأسمال الصندوق المدفوعة بعملات قابلة للتحويل.

بالنسبة لبعثة الصندوق التي زارت **المملكة المغربية** خلال الفترة (25- 29 مايو) 2015، فقد هدفت الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح في قطاع مالية الحكومة المدعوم بقرض تسهيل التصحيح الهيكلي البالغ 60 مليون د.ع.ح.، تمهيداً لسحب الدفعة الثانية والأخيرة من القرض المذكور. تبيَّن للصندوق أنَّ الحكومة المغربية قامت بتنفيذ عناصر البرنامج المذكور بصورة مرضية، حيث تم في هذا الصدد تنفيذ إجراءات لإصلاح القانون التنظيمي للمالية الحكومية، وإصلاح نظام المشتريات الحكومية ونظام الدعم الحكومي، كما تم تنفيذ إجراءات هامة في مجال الإصلاح الضريبي، إضافة إلى إجراءات تم تطبيقها لرفع كفاءة إطار إحصاءات مالية الحكومة. بدأت هذه الإصلاحات في تحقيق نتائج إيجابية على المستوى المالي الكلي، على ضوء زيادة الإيرادات الضريبية وضبط نمو النفقات الحكومية خصوصاً نفقات دعم السلع الأساسية، مما أدى إلى تراجع عجز الموازنة العامة خلال عام 2014. على ضوء ذلك، تمت الموافقة على سحب الدفعة الثانية من مبلغ القرض المذكور، البالغة 20.0 مليون د.ع.ح.

أوفد الصندوق كذلك بعثة مشاورات **لجمهورية السودان** خلال الفترة من 29 سبتمبر إلى 5 أكتوبر 2015، حيث تم الاتفاق على برنامج إصلاح اقتصادي شامل يغطي عامي 2016 و2017، ويُدعم بموارد القرض الممتد، لدعم ميزان المدفوعات وجهود الإصلاح التي تتبناها الحكومة السودانية. يهدف البرنامج إلى تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، وتهيئة البيئة الاقتصادية الكلية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة وشاملة من خلال معالجة الاختلالات الاقتصادية، وتحريك الأنشطة الإنتاجية والخدمية، ورفع كفاءة الاقتصاد وتعزيز تنافسيته، وتحريك واستغلال الطاقات المعطلة في القطاعات الإنتاجية. يستهدف البرنامج، خلال عام 2016، تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في حدود 6 في المائة، وتخفيض معدل التضخم ليصل إلى متوسط سنوي في حدود 20 في المائة، واحتواء عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات في حدود 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور، وتعزيز الاحتياطيات من العملة الأجنبية لدى بنك السودان المركزي بما يكفي لتغطية الواردات من السلع والخدمات لمدة 3 أشهر .

لتحقيق هذه الأهداف تضمن البرنامج المتفق عليه تطبيق حزمة من الإجراءات والسياسات خلال عام 2016 كمرحلة أولى من البرنامج، في مجالات السياسة المالية والنقدية والقطاع الخارجي، إضافةً إلى تطبيق عدد من الإصلاحات الهيكلية، من أهمها العمل على توسيع القاعدة الضريبية وتقليص الإعفاءات ومحاربة التهرب الضريبي ورفع كفاءة الإدارات الضريبية والجمركية ومكننة نظام التوثيق الضريبي، والتركيز على تعزيز النفقات الرأسمالية والاجتماعية ورفع كفاءة الإنفاق العام. من جهة أخرى تضمنت الإجراءات الهيكلية المتفق عليها، تبني السلطات السودانية لسياسة نقدية تقييدية تتسق مع الأهداف الموضوعة لاحتواء

معدل التضخم في الحدود المستهدفة خلال العام المذكور. في ضوء ذلك، وافق الصندوق على تقديم القرض الممتد المنوه عنه لجمهورية السودان بمبلغ 39.9 مليون دينار عربي حسابي، تعادل نحو 166 مليون دولار أمريكي، وتمثل 175 في المائة من حصة السودان في رأسمال الصندوق المدفوعة بعملات قابلة للتحويل.

بالنسبة لبعثتي المشاورات اللتين أوفدهما الصندوق خلال عام 2015، لزيارة **المملكة الأردنية الهاشمية**، فقد تمثلت مهمة البعثة الأولي التي زارت الأردن، خلال الفترة 3 - 7 مايو 2015، في إجراء مشاورات مع السلطات الأردنية حول طلب الحصول على قرض تسهيل التصحيح الهيكلي لدعم برنامج إصلاح في قطاع مالية الحكومة. استهدف البرنامج المتفق عليه، الذي يغطي الفترة من يونيو 2015 إلى يونيو 2016، رفع كفاءة قطاع المالية العامة لتعزيز الإيرادات المحلية، لتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية، وترشيد النفقات العامة، وتخفيض العجز والمديونية، وتعزيز الرقابة المالية والشفافية، ذلك من خلال تحسين عمليات إعداد الموازنة العامة وتنفيذها ومراقبتها، متضمناً مشروع إدارة المعلومات المالية الحكومية، ومشروع إدارة المشتريات.

يرتكز البرنامج المذكور على ثلاثة محاور رئيسة تمثلت في تطوير الإدارة الضريبية ورفع كفاءة التحصيل، وترقية إدارة المشتريات الحكومية، واستكمال تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية. تم الاتفاق على أن تقوم الحكومة بتنفيذ حزمة من الإجراءات خلال فترة البرنامج في إطار المحاور المنوه عنها. بناءً على ذلك، وافق الصندوق على تقديم قرض للمملكة الأردنية الهاشمية في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة بمبلغ 13.285 مليون د.ع.ح.، بما يعادل حوالي 55.4 مليون دولار أمريكي، ويمثل 100 في المائة من الحصة المدفوعة بعملات قابلة للتحويل.

كذلك زارت بعثة من الصندوق الأردن خلال الفترة 13- 16 ديسمبر 2015، بغرض الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه للعام 2015، المدعوم بالقرض الممتد البالغة قيمته 12.79 مليون د.ع.ح.، تمهيداً لسحب الدفعة الثالثة والأخيرة من القرض المذكور. تبين للبعثة، أن السلطات الأردنية أحرزت تقدماً في تنفيذ السياسات والإجراءات المتضمنة في برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه، وهو ما انعكس بصورة إيجابية على التطورات الاقتصادية الكلية، حيث قامت الحكومة الأردنية، خلال عام 2015، بتنفيذ عدد من الإجراءات الضريبية لزيادة الإيرادات المالية، كذلك تنفيذ إجراءات في جانب النفقات العامة بغية ضبطها وترشيدها، كما تم بذل جهود في جوانب تشريعية لإصدار عدد من القوانين المالية. استمر البنك المركزي الأردني في تبني سياسة نقدية تيسيرية خلال العام المذكور من خلال تخفيض أسعار الفائدة لتعزيز الاستثمار الخاص وحفز النمو الاقتصادي. هذا إلى جانب ما تم تنفيذه من إصلاحات هيكلية، منها الإصلاحات في قطاعي الطاقة والمياه، والإصلاحات المُنفَّذة في قطاع مالية الحكومة والقطاع المالي والمصرفي. على ضوء ذلك، تم سحب الدفعة الثالثة والأخيرة من القرض، البالغة 3.895 مليون د.ع.ح.

المتأخرات

تعتبر الدولة المقترضة متأخرة متى ما تجاوزت مدة التأخير فترة اثني عشر شهراً في سداد استحقاقات القروض القائمة بذمتها. بحسب الموقف المالي بنهاية ديسمبر 2015 هناك حالتان للتأخر في السداد، مستمرتان من السنة السابقة وهما جمهورية الصومال الفيدرالية والجمهورية العربية السورية. بلغ مجمل المتأخرات للحالتين حوالي 66.7 مليون د.ع.ح، تتكون من أقساط قروض متأخرة السداد بما مجموعه 17.8 مليون د.ع.ح، وفوائد متراكمة بحوالي 49 مليون د.ع.ح.

فيما يخص **جمهورية الصومال**، فقد بدأت التأخير منذ العام 1984، ويتابع الصندوق مع المسؤولين المشاورات للتوصل إلى تسوية للمتأخرات التي وصلت بنهاية ديسمبر 2015 إلى 63.4 مليون د.ع.ح. يتكون المبلغ من أقساط قروض متأخرة السداد بواقع 14.9 مليون د.ع.ح. وفوائد متراكمة بنحو48.5 مليون د.ع.ح. أما بالنسبة للمتأخرات على **الجمهورية السورية**، فقد بدأت منذ ديسمبر 2011، وبلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المستحقة المتراكمة في نهاية ديسمبر 2015 حوالي 3 مليون د.ع.ح، تمثل أقساط الأصل والفائدة على قرض تسهيل التصحيح الهيكلي الثاني.

المساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC

يساهم الصندوق في **المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC**، حيث بلغ إجمالي الإعفاءات المقدمة للدول العربية المشمولة في إطار هذه المبادرة ما مجموعه 6,328 ألف دينار عربي حسابي، تعادل نحو 28 مليون دولار أمريكي. وتفصيلاً، استفادت **الجمهورية الإسلامية الموريتانية** في إطار المبادرة بإعفاءات بلغ مجموعها 6,206 ألف دينار عربي حسابي، حيث شارك الصندوق استناداً إلى قرار مجلس المحافظين رقم (1) لسنة 2003 في المبادرة بحالة الجمهورية الإسلامية الموريتانية من جانبين: الأوّل تضمن إعفاءات محدّدة من المديونية التي كانت قائمة آنذاك من خلال برنامج إعفاء جزئي من أقساط أصل القروض والفوائد عند استحقاقها بدءاً من 30 يونيو 2003، ولغاية استحقاق آخر الأقساط في أكتوبر 2007. ووصل مجموع الأقساط المعفاة مقاساً بالقيمة الحاضرة إلى 3,110 ألف دينار عربي حسابي، شكّلت نسبة 50 في المائة من المديونية التي كانت خاضعة للتخفيض بموجب المبادرة. أما الشق الثاني من الإعفاءات الإضافية التي وفرها الصندوق لتخفيف عبء المديونية، فقد تمثل في تقديم قرضٍ ممتدٍ أكثر تيسيراً سنة 2005، تضمن إعفاءات من استحقاقات أقساط الفائدة، وجزء من القسط الأخير من أصل القرض، وبما أدى إلى توفير عنصر هبة بنحو 35 في المائة ضمن القرض، امتدت فترة سداده لمدى سبع سنوات. بلغت الإعفاءات المقدمة في إطار الشق الثاني من المبادرة 3,096 ألف دينار عربي حسابي. استفادت **جمهورية القمر المتحدة** أيضاً، في إطار المبادرة المنوه عنها، من برنامج إعفاءات محدّدة من المديونية التي كانت قائمةً، ووصل مجموع الإعفاءات المقدمة لها حتى الآن إلى 122 ألف دينار عربي

حسابي، ذلك استناداً إلى قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 2011 الذي أتاح كذلك المشاركة في إعفاءات إضافية.

تخصيصات الدعم الإنساني للشعب الفلسطيني

يساهم صندوق النقد العربي في الجهد الجماعي للهيئات المالية العربية بهدف الدعم الإنساني للشعب الفلسطيني، من خلال تخصيص نسبة 10 في المائة من صافي الدخل السنوي منذ العام 2002. بهذا الإطار وافق مجلس المحافظين بقراره رقم (6) لسنة 2015 في اجتماعه السنوي الثامن والثلاثين في الكويت بتاريخ 07 أبريل 2015 على التخصيص الثالث عشر بلغت قيمته 2.6 مليون دينار عربي حسابي، تعادل حوالي 11 مليون دولار أمريكي. بذلك يصل مجموع التخصيصات الثلاثة عشر التي أقرها مجلس المحافظين للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني إلى 36.6 مليون دينار عربي حسابي، تعادل حوالي 164.4 مليون دولار أمريكي.

يعتمد مجلس المديرين التنفيذيين بصندوق النقد العربي مكونات البرامج التي يوجّه لها الدعم، ذلك بناءً على منهجيّة متفقٍ عليها مع صندوق الأقصى بإدارة البنك الإسلامي للتنمية، تتمثل بمشاركة معالي محافظ فلسطين لدى صندوق النقد العربي، بالتوصية بالقطاعات التي تشكّل الإطار العام لبرامج ومكونات المشاريع المقترح تنفيذها لكل تخصيص، بما يأخذ بالاعتبار التنسيق اللازم مع محافظي الهيئات المالية العربية الأخرى من جهة، ومع صندوق النقد العربي وصندوق الأقصى من جهة أخرى، بحيث تتكامل المشاريع ذات الأولوية للدعم الإنساني للشعب الفلسطيني. إضافة إلى ما يوفره معهد السياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي من فرص التدريب وبناء القدرات للكوادر الحكومية في دولة فلسطين، في مجالات تخصص الصندوق، من خلال الدورات التدريبية وورش العمل التي يقدمها المعهد دورياً، وفق برامج سنوية معروفة ومنتظمة بالتعاون مع العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية، ويُدعى إليها كوادر من جميع الدول العربية، حيث بلغ عدد المتدربين الفلسطينيين 347 متدرباً.

فيما يلي القطاعات والمجالات التي استفادت من الدعم الوارد ضمن التخصيصات الثلاثة عشر التي أقرها مجلس المحافظين، بقيمة إجمالية بلغت 36.6 مليون دينار عربي حسابي، تعادل حوالي 164.4 مليون دولار أمريكي:

- **قطاع التعليم**، حيث يستحوذ القطاع على النصيب الأكبر من التخصيصات المذكورة بقيمة إجمالية بلغت حوالي 62.8 مليون دولار أمريكي، تمثل نسبة 38 في المائة من إجمالي التخصيصات. يوجه الدعم المخصص لهذ القطاع لإنشاء مدارس جديدة، ودعم صندوق إقراض الطلاب الفلسطيني، وترميم وصيانة وتجهيز مدارس.

- **قطاع الخدمات الصحية**، كإنشاء المراكز الطبية، وبناء وتوسعة المستشفيات، والتجهيزات الطبية للمستشفيات والعيادات، بلغ مجموع الاعتمادات الموجهة لدعم القطاع حوالي 14.1 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 9 في المائة من إجمالي التخصيصات.

- **قطاع دعم المؤسسات والجمعيات الأهلية**، خاصة دعم أنشطة الهلال الأحمر، ومشاريع تشغيل وتأهيل الشباب. تم توجيه نحو15 في المائة من إجمالي التخصيصات لدعم القطاع، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 25.3 مليون دولار أمريكي.

- **قطاع التنمية الريفية المندمجة والتمكين الاقتصادي**، حيث يركز الدعم الموجه في إطار هذا القطاع على مساعدة صغار الحرفيين، وتمويل مشاريع المرأة المنتجة، ودعم الأسر المحتاجة والأيتام، فضلاً عن تأهيل المناطق النائية والقرى، وتطوير وصيانة شبكات الكهرباء والمياه والطرق الريفية واستصلاح الأراضي، وتعبيد وتأهيل الطرق الداخلية، وإقامة شبكات الصرف الصحي. بلغ مجموع الاعتمادات التي تم توظيفها لدعم القطاع 56.7 مليون دولار أمريكي، بنسبة 35 في المائة من إجمالي التخصيصات.

- **قطاع حماية وتطوير المباني التاريخية**، مثل إعمار البلدة القديمة بالقدس، وتأهيل المباني التاريخية، حيث تم تخصيص نحو 3 في المائة من إجمالي التخصيصات لدعم القطاع، باعتمادات بلغ مجموعها حوالي 5.5 مليون دولار أمريكي.

النشاط الاستثماري

يُعتبر النشاط الاستثماري أحد الأنشطة الرئيسة في الصندوق بحكم الأهداف والمهام التي حددتها الاتفاقية والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين التي وضعت السياسة العامة للنشاط الاستثماري.

حددت قرارات مجلس المديرين التنفيذيين الخطوط العامة لسياسة الاستثمار والضوابط والمعايير الرئيسية لتنفيذ السياسة وإدارة الاستثمارات المختلفة ومخاطرها، حيث يتبع الصندوق سياسة استثمارية محافظة ومتوازنة تعتمد على مبدأ توزيع المخاطر الاستثمارية المختلفة وتنسجم مع طبيعته كمؤسسة مالية عربية تملكها الحكومات. ترتكز السياسات الاستثمارية على أربعة معايير رئيسية هي: حماية قيمة الأموال المستثمرة كأولوية، والسيولة، وحرية التحويل، ثم تحقيق أقصى عائد مُتاح على أساس أفق زمني سنوي مع المحافظة على حدود مخاطر المحافظ الاستثمارية ضمن المستوى المقبول الذي يحقق حماية قيمة الاستثمارات على المستوى الكلي وسيولتها.

يتضمن النشاط استثمار الموارد المالية الذاتية المُجَمَّعَة لدى الصندوق من رأس المال والاحتياطيات لحين توظيفها بأنشطة تتفق والأهداف التي أنشأ من أجلها، ومنها الإقراض والاستثمار بالسندات الحكومية العربية ضمن الحدود المرسومة، بغرض تنميتها وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار المعتمدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين وتحقيق دخل يساهم في تغطية نفقات الصندوق الإدارية وتعزيز احتياطياته وموارده الذاتية. يشمل النشاط أيضاً عمليات التعاون مع الدول العربية الأعضاء، كذلك المؤسسات المالية العربية التي تتضمن عمليات قبول الودائع من هذه الأطراف واستثمارها، إضافة إلى إدارة محافظ استثمارية بالودائع والسندات والأوراق المالية لصالح أطراف أخرى ضمن الدول الأعضاء والمؤسسات المالية العربية.

واصلت الدول المُتقدمة نموها في العام 2015 إنما بنسب نمو متدنيّة مصحوباً بمعدلات تضخم ضعيفة. كما برزت بوادر ضعف في نمو عدد من الدول الناشئة، تحديداً الصين و روسيا والبرازيل مما كان له تأثير في هبوط أسعار السلع بشكل عام وأسعار النفط بشكل خاص، وساهمت هذه التطورات في تسجيل نسب أداء سلبية لعدد من السندات الحكومية ذات التقييم الائتماني العالي مما اضعف احتمال ارتفاع الفوائد الرسمية لعدد من الدول الرئيسة خلال العام 2016 وعزز قوة سعر صرف الدولار مقابل عدد كبير من العملات.

في ظلّ هذه الظروف، استمر الصندوق في إتباع نهجه المحافظ بإعطاء أهمية قصوى لعنصر الأمان لاستثماراته، كما حرص في ظل المناخ الاقتصادي والاستثماري السائد خلال العام على تحقيق أقصى قدر متاح من الأمان عن طريق الاستثمار في أدوات استثمارية ذات تصنيف ائتماني عالٍ، إضافة إلى التعامل مع مؤسسات مالية ومصرفية إقليمية وعالمية تتمتع بمستوى عال من التصنيف الائتماني مع إتباع إجراءات

المتابعة لأوضاع هذه المؤسسات عن طريق المراقبة المستمرة. يقوم الصندوق بإدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية بشكل نشط مع التركيز على المخاطر الرئيسية للاستثمارات منها: مخاطر تركز الاستثمارات، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة، ومخاطر العملات، ومخاطر الائتمان.

تتكون المحفظة الاستثمارية لصندوق النقد العربي من محفظة استثمار الموارد الذاتية للصندوق ومحفظة استثمار موارد الودائع المقبولة من الدول الأعضاء، حيث بلغ إجمالي قيمة هذه الاستثمارات ما يعادل 3.34 مليار دينار عربي حسابي، أي ما يعادل حوالي 13.90 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2015.

أما استثمارات المحفظة فتتكون بشكل رئيسي من استثمارات في الودائع المصرفية واستثمارات في السندات والأوراق المالية واستثمارات محدودة في صناديق استثمار الاستراتيجيات المُتعددة. بلغت مكونات المحفظة الاستثمارية في نهاية عام 2015 نسبة 18.78 في المائة في الودائع المصرفية، ونسبة 80.12 في المائة في السندات والأوراق المالية، ونسبة 1.1 في المائة في صناديق استثمار الاستراتيجيات المُتعددة.

تُنظِّم سياسة الاستثمار المعتمدة، الاستثمار بالأدوات الاستثمارية المختلفة ومنها الودائع مع المصارف التجارية العربية والأجنبية التي تقع ضمن قائمة المصارف المعتمدة لأغراض الإيداع التي تضمّ حالياً نحو 127 مصرفاً ومؤسسة مالية، حيث يتمّ إعداد القائمة وفقاً للقواعد المعمول بها لاختيار المصارف وحدود التعامل معها، ويتمّ اعتمادها سنوياً من قبل مجلس المديرين التنفيذيين وتخضع للمراقبة المستمرة من خلال متابعة أوضاعها المالية وتقييماتها الائتمانية. أما فيما يخص أدوات الاستثمار في السندات والأوراق المالية فيحافظ الصندوق على أدوات ذات جودة عالية من حيث السيولة والتقييم الائتماني ويحرص على تنوع المُصَدّرين وانتشارهم الجغرافي الواسع، حيث تمّ استثمار نسبة عالية من محافظ السندات، بلغت 70 في المائة، في إصدارات السندات والأوراق المالية الحكومية وشبه الحكومية بمتوسط تقييم ائتماني للسندات بمستوى درجة AA لهذه المحافظ، ونسبة 95.2 في المائة من قيمة محافظ السندات بدرجة تقييم ائتماني عند الفئة A وأعلى.

من جانب آخر، بهدف توزيع الاستثمارات جغرافياً للحد من المخاطر القطرية والاستجابة للمُتغيرات التي تطرأ في الأسواق المالية، استمر الصندوق في توجيه استثماراته إلى دول الشرق الأقصى والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، حيث بلغ حجم الاستثمار نسبة 33 في المائة من قيمة المحفظة في منطقة الشرق الأقصى، ونسبة 6.19 في المائة مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

أما الاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية بالدول العربية فقد بلغ 761 مليون دينار عربي حسابي تُعادل 3,164 مليون دولار أمريكي، بما يمثل حوالي 23 في المائة من إجمالي قيمة الأموال المستثمرة في نهاية عام 2015، يتضمن ذلك ما قيمته 321 مليون دينار عربي حسابي تُعادل 1,334 مليون دولار

أمريكي مُستثمَرة بالودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية العربية، ومبلغ 440 مليون دينار عربي حسابي تُعادل 1,829 مليون دولار أمريكي مُستثمَرة في السندات والأوراق المالية التي تُصدرها الدول الأعضاء والمصارف والشركات العربية. أما من حيث الاستثمار بالعملات العربية، فإن السياسة الاستثمارية تسمح، وفق شروط محددة، باستثمار جزء من الأموال المُتاحة للاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية بعملات الدول العربية القابلة للتحويل، حيث بلغت استثمارات الصندوق بالعملات العربية ما قيمته 439 مليون دينار عربي حسابي وتُعادل 1,824 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2015.

أما من حيث الاستثمار في السندات والأوراق المالية العربية التي بلغت قيمتها 440 مليون دينار عربي حسابي وتُعادل 1,829 مليون دولار أمريكي بنهاية العام، تتضمن إصدارات حكومية بما قيمته 294 مليون دينار عربي حسابي، تُعادل 1,222 مليون دولار أمريكي، أي حوالي 67 في المائة من إجمالي الاستثمار في السندات العربية، أما الرصيد المُتبقّي والبالغ 146 مليون دينار عربي حسابي الذي يُعادل 607 مليون دولار أمريكي أي حوالي 33 في المائة فتُمثل استثمارات في سندات صادرة عن مصارف ومؤسسات عربية غير حكومية. أما من حيث التقييم الائتماني للسندات الحكومية العربية في المحفظة، فإن ما يُعادل 72 في المائة من قيمتها مستثمرة في سندات حكومية بدرجة تصنيف ائتماني بمستوى A وأعلى. أما النسبة المتبقية والبالغة 28 في المائة فهي تمثل استثمار في إصدارات حكومية عربية ذات تصنيف ائتماني أقل يتراوح ما بين الفئتين BBB وB، بلغ رصيدها 83 مليون دينار عربي حسابي يعادل 345 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2015 مرتفعاً بما يعادل 14 مليون دينار عربي حسابي (58 مليون دولار أمريكي).

الجدير بالذكر إنه استجابة للرغبة التي أعرب عنها مجلس المحافظين في اجتماعه لعام 2012 بدعم الصندوق لسوق السندات الحكومية العربية، اتخذ مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق عدَّة قرارات، تمّ بموجبها زيادة وتنظيم الاستثمار في السندات الحكومية العربية المصنفة تحت مستوى التقييم الائتماني A، حيث تم توسيع فئات التقييمات الائتمانية المقبولة للاستثمار بالسندات الحكومية العربية لتضم فئة التصنيف الائتماني B، كذلك تخصيص جزء من موارد الصندوق المالية الذاتية للاستثمار في السندات الحكومية ذات التصنيف الائتماني ما بين درجة BBB وB بمبلغ 115 مليون دينار عربي حسابي (ما يعادل 500 مليون دولار أمريكي) وفقاً لقرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم 4 بتاريخ 2014/02/27، الذي أتاح زيادة عدد الدول العربية التي يمكن الاستثمار في سنداتها الحكومية، تضمّ حالياً كلٌّ من مصر والمغرب وتونس والأردن ولبنان والبحرين والعراق.

تجدر الإشارة إلى أن الصندوق استمر في زيادة مشاركته لدعم جهود هذا النشاط حيث ارتفع مستوى الاستثمار في مجموعة السندات الحكومية العربية المُصَنَّفة B و BBB من 69 مليون دينار عربي حسابي (300 مليون دولار أمريكي) إلى 83 مليون دينار عربي حسابي (345 مليون دولار أمريكي) خلال العام

2015 مُسجّلاً أعلى مستوى له خلال العام 2015 عند 92 مليون دينار عربي حسابي (385 مليون دولار أمريكي).

يأتي قرار المجلس حول الاستثمار في أسواق السندات الحكومية العربية ليعكس اهتمام الصندوق المتزايد في توسيع مشاركته ومساهمته في دعم وتطوير أسواق السندات العربية عن طريق زيادة المشاركة بالاستثمار في إصدارات السندات للدول الأعضاء ذات التصنيف الائتماني BBB وأقل، وضمن جهود الصندوق المستمرة في تطوير وتنمية الأسواق المالية العربية ومنها سوق السندات.

أما في مجال نشاط قبول الودائع من الدول والمنظمات المالية العربية، فيأتي في إطار الفقرة (ز) من المادة الخامسة من اتفاقية تأسيس الصندوق وقرارات مجلس المحافظين للصندوق، منها القرار رقم (1) لسنة 1984 والقرار رقم (5) لسنة 1989، التي دعت الدول العربية لإيداع جزء من أموالها لدى الصندوق اختيارياً، وأرست عدّة قواعد من ضمنها عدم جواز استخدام الصندوق للأموال المودعة لديه في تقديم القروض لأعضائه، وخصّص جزء من موارد الصندوق لدعم هذا النشاط. أصدر مجلس المديرين التنفيذيين العديد من القرارات التي تُنظم إدارة هذا النشاط من حيث قبول الودائع وإدارة استثمار الأموال المودعة منها القرار رقم (7) لعام 2010، الذي يتضمن اعتماد تطبيق مقررات بازل بصورة اختيارية كمرجعية لإدارة مخاطر وحدود هذا النشاط، كما خصّصت الموارد المالية اللازمة من احتياطياته لدعم النشاط وتعزيز ثقة المودعين. كذلك تمّ تحديد أدوات الاستثمار المسموح الاستثمار بها لهذا النشاط في الودائع المصرفية والسندات والأوراق المالية، إضافة إلى وضع أُسس محافظة في إدارة الموجودات والمطلوبات.

تجدر الإشارة إلى أن الصندوق يتمتع بمقومات متميزة تساهم في تعزيز ثقة الدول المودعة، في مقدمتها السياسة الاستثمارية المحافظة التي ينتهجها تعطي وزناً أكبر لسلامة الاستثمارات كما تتمتع الأموال المودعة لديه بضمانة كبيرة بحكم ملاءة الصندوق المالية بجانب ممارساته في إدارة أنشطته الاستثمارية بصورة تتّسم بتقليل المخاطر.

في إطار تطبيقات مقررات بازل التي تبناها الصندوق بصورة اختيارية لإدارة مخاطر محفظة استثمار الودائع المقبولة من الدول الأعضاء، بلغ معدل كفاية رأس المال في نهاية عام 2015 نسبة 35.45 في المائة بالمقارنة مع الحد الأدنى لمتطلبات بازل III المحددة بنسبة 13 في المائة. كما بلغ مستوى تغطية السيولة القصيرة الأجل لمدة 30 يوماً نسبة 203.56 في المائة بالمقارنة مع الحد الأدنى المطلوب بنسبة 70 في المائة والذي بدأ تنفيذه في مطلع العام 2016، وسجل معدل صافي التمويل المستقر لمدة سنة نسبة 481.06 في المائة مقارنة مع الحد الأدنى المطلوب بنسبة 100 في المائة، كذلك سجل معدل الرافعة المالية نسبة 7.34 في المائة بالمقارنة مع نسبة 3 في المائة للحد الأدنى المطلوب.

تعكس هذه المؤشرات متانة إدارة مخاطر هذا النشاط والاهتمام الذي يوليه الصندوق للأموال المودعة من دوله الأعضاء، حيث ساهمت هذه الميزات مجتمعة في نمو واستمرار حجم الودائع المقبولة من الدول العربية الأعضاء عند مستوياتها العالية، فقد سجل النشاط نمواً ملحوظاً خلال السنوات العديدة الماضية. وبلغ حجم الودائع المقبولة في نهاية العام 2015 ما يُعادل 2,718 مليون دينار عربي حسابي تُعادل 11,298 مليون دولار أمريكي، تم تلقيها من 16 دولة ومؤسسة مالية عربية مودعة بعملات الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني.

الجدير بالذكر أن سياسة الصندوق في إدارة الاستثمارات ومخاطرها وتطبيقاتها المحافظة ساهمت بصورة فعالة في حماية قيمة الأموال المستثمرة وسجلت أداءً إيجابياً مستقراً على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات، على الرغم من استمرار تدني مستويات أسعار الفائدة على العملات الرئيسية ومنها العملات المكونة لسلة وحدة حقوق السحب الخاصة "الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني والين" حيث حققت المحفظة الاستثمارية عائداً على صافي الأموال المستثمرة فاق مؤشرات الليبور لفترة ستة أشهر ومؤشر السندات الحكومية للقطاع 1-3 سنوات، ومعدلات التضخم المرجحة بأوزان مكونات سلة وحدة حقوق السحب الخاصة خلال العام 2015.

إضافة إلى ذلك، واصل الصندوق إدارة محافظ استثمارية بصورة مباشرة لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وأموال صندوق تقاعد العاملين، كذلك الإشراف على الجزء المدار من اطراف خارجية، وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار المعتمدة لإدارة كل منها. بلغ متوسط حجم الأموال المُدارة مباشرة من قبل الصندوق والأموال التي يشرف على إدارتها نيابة عن هذه الجهات ما يعادل 580 مليون دولار أمريكي خلال العام 2015 بالمقارنة مع 570 مليون دولار أمريكي خلال العام السابق.

فيما يخص المراجعة الدورية لصندوق النقد الدولي التي تجري كل خمسة سنوات لسلة وحدة حقوق السحب الخاصة المثبت قيمة الدينار العربي الحسابي عملة الأساس للصندوق مقابلها بثلاثة وحدات منها، تمَّ اعتماد تغيير تاريخ مراجعة السلة الدورية إلى 30 سبتمبر 2016، على أن تكون المراجعات دورياً بنفس التاريخ لتفادي تعديلات السلة في نهاية السنة المالية لأسباب موضوعية، كما تمَّ إعادة تشكيل مكونات السلة لتشمل العملات الحالية الدولار- اليورو- الإسترليني – الين، وإضافة العملة الصينية (الرنمنبي - Renminbi)، لتصبح العملة الخامسة في السلة بأوزانها الجديدة النافذة اعتباراً من الأول من أكتوبر 2016.

يُبَيِّن الجدول رقم (1) الأوزان الجديدة المُعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي مقارنة بأوزان السلة في المراجعة السابقة:

الجدول رقم (1)

مكونات السلة	الأوزان الجديدة بتاريخ	الأوزان السابقة بتاريخ
	2016/10/1	2010/1/1
الدولار الأمريكي	% 41.73	% 41.90
اليورو	% 30.93	% 37.40
الرنمنبي (Renminbi - RMB)	% 10.92	-
الين الياباني	% 08.33	% 09.40
الجنيه الإسترليني	% 08.09	% 11.30

يُلاحَظ من أوزان السلة الجديدة احتفاظ الدولار بوزنه في السلة بين الفترتين، وخسارة اليورو والين والإسترليني جزء من أوزانهم لتغطية وزن العملة الصينية. اتخذ الصندوق الترتيبات المناسبة لتغطية مُتطلبات تعديل سلة العملات في محافظه الاستثمارية والأُخرى ذات العلاقة.

نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية

يهدف نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية إلى تعزيز وتقوية القدرات لتطوير عملية رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في دوله الأعضاء. يقوم الصندوق بتوفير المعونة الفنية في المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وسياسة مالية الحكومة، وإعداد الإحصاءات الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، وأسواق السندات الحكومية. كما يوفر الصندوق فرص التدريب للكوادر الرسمية العاملة في المصارف المركزية ومؤسسات النقد، ووزارات المالية والاقتصاد والتجارة، والأجهزة الإحصائية في الدول الأعضاء. ويقدم الصندوق المساعدة والدعم الفني لدوله الأعضاء من خلال إيفاد بعثات مشاورات تضم أعضاء من جهازه الفني وبمشاركة خبراء خارجيين.

فيما يخص المعونة الفنية التي قدمها الصندوق لدوله الأعضاء خلال عام 2015، فقد استفادت من الدعم الفني المقدم من الصندوق، كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة المغربية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية الإسلامية الموريتانية.

فيما يتعلق بالدعم الفني المقدم إلى **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية**، أوفد الصندوق بعثتين لزيارة الجزائر خلال شهري فبراير ويوليو 2015، تضم إلى جانب خبراء الصندوق، خبراء خارجيين من البنك الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك المركزي الأوروبي، حيث واصلت البعثة الأولي، التي زارت الجزائر خلال الفترة 22- 26 فبراير 2015، جهود التعاون بين الصندوق والحكومة الجزائرية في مجال تقديم الدعم الفني المطلوب لتطوير مصارف القطاع العام، في إطار خطة العمل التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين. في حين كانت البعثة الثانية خلال الفترة 20-31 يوليو 2015، بمشاركة خبراء من صندوق النقد الدولي، حيث تركزت مهام البعثة في مساعدة السلطات الجزائرية على وضع إطار مؤسسي للرقابة الاحترازية الكلية، وتقييم مدى توفر البيانات اللازمة والقدرة التحليلية لدى المؤسسات الرقابية في متابعة وتحديد المخاطر النظامية، والقيام بتعريف أولي للمخاطر المحتملة للاستقرار المالي في النظام المالي الجزائري، وتطوير أدوات احترازية كلية لمعالجة المخاطر النظامية المحتملة في القطاع المالي والمصرفي. تم اقتراح برنامج زمني لوضع إطار مؤسسي للاستقرار المالي لدى بنك الجزائر (البنك المركزي الجزائري)، وتحديد احتياجات المعونة الفنية لتحقيق ذلك.

بالنسبة للمعونة الفنية التي قدمها الصندوق **للمملكة المغربية**، فقد تم تنظيم ورشة عمل بعنوان "سياسة تأجير المساكن بالمغرب- مقارنة مرجعية"، خلال الفترة 25- 26 مايو2015، بمدينة الرباط، بالتعاون مع كل من البنك الدولي ووزارة السكن وسياسة المدينة المغربية. استهدفت الورشة تقديم الدعم الفني للسلطات المغربية في مجال تعزيز فرص وصول الفئات متوسطة ومنخفضة الدخل إلى التمويل العقاري.

جاءت المعونة الفنية، المقدمة من الصندوق خلال عام 2015، لكل من **دولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية الإسلامية الموريتانية**، في إطار **مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"**، حيث شارك الصندوق في البعثة المشتركة مع صندوق النقد الدولي، التي زارت بنك الإمارات المركزي، خلال الفترة 8-19 نوفمبر 2015، لتقديم الدعم الفني في مجال تطوير إحصاءات ميزان المدفوعات. في حين تمثلت المعونة الفنية المقدمة للجمهورية الإسلامية الموريتانية، خلال عام 2015، في الانتهاء من التقرير الخاص بسبل دعم وتطوير القدرات الإحصائية بموريتانيا، الذي أعدته البعثة التي أوفدها الصندوق للجمهورية الإسلامية الموريتانية خلال الفترة 15- 26 ديسمبر 2014، بالمشاركة مع مركز غرب أفريقيا للمعونة الفنية التابع لصندوق النقد الدولي، وتقديمه للسلطات الموريتانية.

جدير بالذكر، أن الصندوق يتبنى مبادرة الإحصاءات العربية "عربستات" منذ أن تم إطلاقها خلال عام 2013، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، بهدف تقديم الدعم للدول العربية في مجال العمل الإحصائي، حرصاً منه على تطوير الإحصاءات الاقتصادية العربية، بما يُساهم في بلورة السياسات الاقتصادية الكلية الملائمة في هذه الدول، إضافة إلى تطوير الكوادر البشرية في الدول العربية.

في هذا الإطار، نظم الصندوق خلال الفترة 21-22 أكتوبر 2015، في مدينة أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، الاجتماع الثاني **لمبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"**، حيث تم خلال الاجتماع مناقشة الاستبيانات التي تم إرسالها للدول الأعضاء حول الوضع الإحصائي في الدول العربية في الجهات المُعِدَّة للبيانات الاقتصادية والمالية، وهي الأجهزة الإحصائية ووزارات المالية والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية. تضمنت الاستبيانات أجزاء خاصة بالبيئة القانونية والمؤسسية للجهات الإحصائية، والمنهجيات الإحصائية المُطبَّقة في عدّة مجالات، وكيفية إعداد ونشر البيانات الإحصائية. بيَّنت نتائج الاستبيانات أن معظم الجهات الإحصائية في الدول العربية قامت بتطوير الإطار القانوني المُنَظِّم للعمل الإحصائي، وعملت على تعزيز مواردها المادية والبشرية، وقام بعضها بتطبيق أحدث المنهجيات الإحصائية الدولية في عدة مجالات. كما أعدت أمانة اللجنة الفنية المنبثقة عن المبادرة، برنامج العمل للعام 2016، وبما تضمن تكوين فرق عمل متخصصة إضافة إلى بعثات مشتركة مع صندوق النقد الدولي إلى الدول العربية، لتقديم الدعم الفني في العديد من المنهجيات الإحصائية، كذلك دورات تدريبية وورش عمل متخصصة للكوادر البشرية.

على صعيد آخر، يتبنى الصندوق مشروع إنشاء نظام إقليمي لتسوية المدفوعات البينية للدول العربية، حيث ساهم الصندوق في توفير الموارد للمشروع، باعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذ مرحلة تصميم النظام وفقاً للمواصفات الأساسية التي كان مجلس محافظي البنوك المركزية قد ناقشها ووجه على ضوئها بالانتقال إلى مرحلة التصميم. كما يساهم الصندوق في مشروع البوابة العربية للتنمية، حيث تم الانتقال للمرحلة الثالثة من المشروع.

من جانب آخر، حرص الصندوق على مواصلة نشاطه خلال العام في إطار **مبادرات تطوير القطاع المالي والمصرفي**، التي أطلقها الصندوق بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، على صعيد تطوير أسواق التمويل المحلية ونظم المعلومات الائتمانية ونظم الإقراض المضمون، إضافة إلى قطاع التمويل العقاري بما في ذلك دعم الوصول لخدمات التمويل العقاري للفئات المحدودة الدخل.

فعلى صعيد **تطوير نظم المعلومات الائتمانية**، أصدر الصندوق بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية النسخة النهائية من التقرير الشامل عن أوضاع هذه النظم في الدول العربية، ذلك على ضوء نتائج البعثات المشتركة في إطار **مبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية**، حيث تضمن التقرير توصيات عامة، وتوصيات خاصة لكل دولة على ضوء واقع واحتياجات تطوير النظم لديها.

تجدر الإشارة إلى أن أنشطة الصندوق في إطار مبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني، ومركزيات المخاطر تهدف إلى تحسين أنظمة المعلومات الائتمانية، والمساعدة على تطوير البنية التشريعية والمؤسسية التي تسمح بتوسيع نطاق الأصول المنقولة، التي يمكن استخدامها كرهونات للحصول على التمويل، بوجه خاص بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة. كان الصندوق قد أعد بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، تقريراً شاملاً عن أوضاع نظم الاستعلام الائتماني في الدول العربية (Arab Credit Reporting Guide)، يقدم نظرة شاملة عن أنظمة الاستعلام الائتماني في المنطقة العربية، ويعتبر من ضمن الجهود المبذولة لتطوير البنية التحتية المالية في المنطقة العربية وزيادة فرص الوصول إلى التمويل.

على صعيد **مبادرة تطوير أسواق السندات في الدول العربية**، أصدر الصندوق، بالتعاون مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد والبنك الدوليين، تقرير شامل يلخص نتائج البعثات المشتركة لعدد من الدول العربية. قدم شرحاً وافياً حول مختلف أركان ومحاور تطوير أسواق السندات المحلية، سواءً بالنسبة لأسواق السندات الحكومية أو أسواق سندات الشركات، إلى جانب مناقشة قدرة القطاع المصرفي على توفير التمويل طويل الأجل. كما اشتمل التقرير على مناقشة احتياجات تطوير البيئة القانونية والبنية التحتية التي تدعم تطور ونمو هذه الأسواق. كذلك تضمن التقرير توصيات شاملة حول متطلبات الارتقاء بهذه الأسواق واحتياجات الدعم الفني الذي يمكن توفيره في هذا الشأن.

كما واصل الصندوق مساهمته في **"مبادرة تطوير قطاع التمويل العقاري في الدول العربية"** ، بالتعاون مع البنك الدولي وتحديداً على صعيد دعم وصول الفئات محدودة الدخل إلى التمويل العقاري في الجمهورية التونسية والمملكة المغربية. نظم في هذا الاطار خلال شهر مايو 2015، بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي ووزارة السكنى وسياسة المدينة بالمملكة المغربية، ورشة عمل للمسؤولين المعنيين بقطاع الإسكان بالمغرب بعنوان "سياسة تأجير المساكن بالمغرب ـ مقارنة مرجعية".

من جانب آخر، في إطار حرصه على نشر الوعي بقضايا تطوير القطاع المالي والمصرفي، قام الصندوق بتنظيم عدداً من ورش العمل والمؤتمرات عالية المستوى خلال عام 2015، كان أولها **"المؤتمر الإقليمي لدعم فرص التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – دور السلطات الإشرافية"**، الذي عقد في القاهرة خلال شهر يناير 2015، بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي والبنك المركزي المصري. ناقش المؤتمر جوانب الاحتياجات التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة والإصلاحات الممكن تقديمها من قبل المؤسسات المالية، مع التركيز بشكل خاص على دور السلطات الإشرافية في إطار سياسات هذه السلطات، ودورها في توفير البيئة المناسبة للمساعدة في تعزيز فرص وصول هذه المشروعات والشركات إلى التمويل والخدمات المالية، إلى جانب متطلبات تعزيز الدعم الذي تقدمه المؤسسات المالية الإقليمية والدولية لمساعدة السلطات الإشرافية والمؤسسات المالية في الدول العربية على تطوير السياسات والاستراتيجيات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تناول المؤتمر الدور الذي تلعبه صناديق ضمان القروض، إضافة إلى مناقشة المستجدات المرتبطة بالأدوات والمنتجات المالية والمصرفية المناسبة لهذه المشروعات والشركات وأسس إدارة المخاطر المرتبطة بها.

على صعيد آخر، نظم الصندوق بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي وبالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي ومجموعة البنك الدولي، لقاءاً حوارياً حول **"التعامل مع تداعيات إجراءات البنوك المراسلة العالمية في تقييم المخاطر (De-Risking)"**، خلال شهر أكتوبر 2015. هدف اللقاء، الذي شارك فيه عدد من السادة محافظي المصارف المركزية العربية وكبار المسؤولين من السلطات الإشرافية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى جانب مدراء من القطاع المصرفي العربي وممثلين عن البنوك العالمية، إلى تعزيز إدراك الجميع بالجوانب المختلفة المرتبطة بهذه الإجراءات ومناقشة الاحتياجات والحلول للتعامل معها سواءً على مستوى السلطات الإشرافية أو المؤسسات المالية والمصرفية، بما يساهم من جانب بالالتزام بالمعايير الدولية، والحد من جانب آخر من التداعيات السلبية على القطاع المصرفي وتمويل الأنشطة الاقتصادية في اطار ضمان سلامة ونزاهة المعاملات المالية والمصرفية والتحويلات.

فيما يتعلق **بتعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية**، نظم الصندوق، بالتعاون مع البنك المركزي الأردني والوكالة الألمانية للتنمية، مؤتمر عالي المستوى حول "الشمول المالي والتوظيف في الدول العربية" ذلك خلال شهر نوفمبر 2015، تناول المؤتمر عدداً من الموضوعات والمحاور التي ناقشت أهمية الشمول المالي في خلق فرص العمل في المنطقة العربية، من خلال التعرف على دور الاستراتيجيات الوطنية في الشمول المالي، وسياسات ومتطلبات دعم وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل، إضافة إلى احتياجات تطوير نوعية الخدمات المالية المبتكرة التي يمكن تقديمها في هذا الشأن. كما تم على هامش المؤتمر، عقد ورشة عمل تدريبية حول بناء القدرات في مجال وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي، والمتطلبات والخطوات اللازمة لذلك، مخصصة للمشاركين من المصارف المركزية

العربية، بهدف اطلاعهم على أفضل الممارسات والتجارب في تطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي والتحضير لها.

على صعيد قضايا الرقابة والاستقرار المالي، نظم الصندوق خلال شهر ديسمبر 2015، **"الاجتماع عالي المستوى حول المستجدات في الرقابة المصرفية وقضايا الاستقرار المالي"**، بالمشاركة مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية، وبالتعاون مع معهد التمويل الدولي. تم خلال الاجتماع مناقشة موضوعات هامة مثل: القضايا المتعلقة بحوكمة البنوك، والتطورات الأخيرة على صعيد حوكمة الشركات، والتعديلات على المنهج المعياري لقياس مخاطر الائتمان وتأثيراتها المحتملة على البنوك في المنطقة العربية. كما تضمن البرنامج من جانب آخر، مناقشة أوضاع الرقابة والاستقرار المالي في القارة الأوروبية، إضافة إلى الاطلاع على المستجدات والأعمال الحالية للجنة بازل للرقابة المصرفية. إضافة إلى ذلك، ناقش الاجتماع التحديات التي تواجهها المصارف المركزية والهيئات الرقابية في المنطقة العربية لتعزيز الاستقرار المالي، إلى جانب عدد من المواضيع والقضايا التي تتناول سبل تحسين إدارة المخاطر في القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية. كما تطرق الاجتماع إلى الجرائم المالية الإلكترونية وتأثيرها على الاستقرار المالي. أخيراً، تم التطرق إلى المعايير المحدثة حول قضايا التمويل الإسلامي.

في إطار حرصه على نشر الوعي بالقضايا والمستجدات الاقتصادية والنقدية والمالية، نظم الصندوق خلال عام 2015، عدداً من ورش العمل والمؤتمرات المخصصة لصانعي السياسات وكبار المسؤولين بالدول العربية، كان من أبرزها **اجتماع مجموعة عمل السياسة النقدية في الدول العربية**، الذي نظمه الصندوق بالتعاون مع بنك التسويات الدولية، يومي الأربعاء والخميس الموافقين 25- 26 نوفمبر 2015، بمدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. تم عقد الاجتماع لأول مرة بالمنطقة العربية، على غرار الاجتماعات الإقليمية السنوية التي تعقدها المجموعة على مستوى المنطقة الآسيوية، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة وسط أوروبا. استهدف الصندوق من عقد الاجتماع إتاحة الفرصة للمسؤولين عن السياسات النقدية بالدول العربية للتعرف على التطورات الحالية والآفاق الاقتصادية على المستويين الإقليمي والعالمي، كذلك تبادل وجهات النظر حول دور وانعكاسات السياسات النقدية والمالية في اقتصادات الدول بالمنطقة العربية. حضر الاجتماع 29 ممثلاً للبنوك المركزية العربية والدولية، و14 من كبار المسؤولين من المؤسسات المالية العربية.

من جهة أخرى، واصل الصندوق في عام 2015 دوره في إدارة **الحساب الموحد الخاص لدى صندوق النقد العربي لتمويل المنظمات العربية المتخصصة** حيث يقدم الصندوق تقرير ربع سنوي لكل منظمة يوضح ما تم صرفه والرصيد المتبقي، ومواقف الدول الأعضاء من تسديد مساهماتها في ميزانية المنظمة المعنية، إضافة إلى تقرير دوري ربع سنوي مجمع عن نشاط الحساب الموحّد. بهذا الصدد يبين المركز

المالي للحساب الموحد الذي يديره صندوق النقد العربي بأن رصيد صافي الموجودات بلغ 24.1 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2015، مقارنة برصيد بلغ 24.7 مليون دولار أمريكي بنهاية 2014.

الجدير بالذكر، أن استحداث حساب موحد خاص لدى صندوق النقد العربي لتمويل المنظمات العربية المتخصصة من المساهمات المستلمة لصالحها بهذا الحساب من الدول العربية، قد جاء بغرض الصرف على موازناتها المعتمدة، بناءً على موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره رقم 1056 في يوليو 1988. تعد المنظمات العربية المتخصصة التي تأسست تحت مظلة جامعة الدول العربية أحد أهم ركائز العمل العربي المشترك، وهي الأذرع الفنيّة للجامعة وبيوت الخبرة العربية التي تقدم المشورة والخبرة والنّصيحة في القضايا والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية، وتقوم بدور محوري لتحقيق طموحات الدول العربية في التعاون والتنسيق في جميع مجالات تخصصها التي تتصل بالمواطن العربي، ولها تأثير مباشر على مستوى معيشته، وتوفير العيش الكريم له. والمنظمات المعنية حالياً بالحساب الموحد هي: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ومنظمة العمل العربية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والهيئة العربية للطاقة الذرية، والهيئة العربية للطيران المدني.

يتم تضمين عوائد الاستثمارات المتحققة للحساب الموحد في حساب احتياطي خاص لهذه المنظمات ضمن الحساب الموحد، وبلغ رصيده نحو 9.9 مليون دولار أمريكي نهاية سنة 2015، مقارنة بحوالي 9.8 مليون دولار أمريكي نهاية سنة 2014. وأصبح يغطي ما نسبته نحو 24 في المائة تقريباً من جملة اعتمادات موازنات المنظمات للسنة المالية الأخيرة، مع اختلاف هذه النسبة من منظمة لأخرى. تجدر الإشارة إلى أن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموقر تستهدف الاستمرار في تكوين هذا الاحتياطي واستخدامه لأغراض طارئة بقرارات منه.

نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية

استمر الصندوق خلال عام 2015 في جهوده الرامية لتعزيز دور أسواق المال العربية وتوفير المعلومات حول هذه الأسواق. فقد واصل الصندوق في هذا الصدد، نشر البيانات اليومية المتعلقة بالأسواق المالية العربية بموقعه على شبكة الإنترنت، التي تتضمن المؤشر المركب للصندوق الذي يقيس أداء هذه الأسواق مجتمعة، وأداء مؤشرات الصندوق لكل دولة على حدة، وبيانات عن أحجام وقيم التداول، وبيانات عن حجم الأسواق المالية العربية.

كما واصل الصندوق إصدار النشرات الفصلية حول الأسواق المالية العربية ليصل عددها إلى اثنان وثمانون عدداً منذ البدء في إصدارها. تتناول النشرات الفصلية أبرز التطورات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاط الأسواق المالية العربية، وأهم التطورات التشريعية والتنظيمية إلى جانب تحليل أداء أسواق الأوراق المالية

ونشاطها. أظهرت النشرات التي أصدرها الصندوق خلال عام 2015، تراجع أداء الأسواق المالية العربية. حيث بينت النشرات تواصل التراجع خلال العام في أداء هذه الأسواق، وهو التراجع الذي بدأ مساره منذ سبتمبر 2014 مع بدء الانخفاض في أسعار النفط العالمية. فقد خسرت الأسواق المالية العربية مجتمعة خلال عام 2015 نحو 137.6 مليار دولار من قيمتها السوقية، ما يمثل حوالي 11.4 في المائة من هذه القيمة، لتصل في نهاية ديسمبر 2015 إلى 1,065 مليار دولار، ما يعادل 38 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، مقابل حوالي 1,203 مليار دولار ونحو 44.3 في المائة من الناتج، مع نهاية عام 2014. تجدر الإشارة إلى أن خسائر الأسواق المالية العربية، تكون قد ارتفعت منذ بدء الانخفاض في أسواق النفط العالمية، لتصل إلى حوالي 315 مليار دولار، ما يعادل نحو 24 في المائة من القيمة السوقية الإجمالية لها.

سجلت مؤشرات الأسعار للأسواق المالية العربية خلال عام 2015 تراجعاتٍ بنسبٍ متفاوتة، باستثناء بورصة فلسطين التي سجل مؤشرها تحسناً بلغ نحو 4.1 في المائة خلال العام. سجلت البورصة المصرية، أكبر نسبة للتراجع، حيث انخفض مؤشرها بنسبة 21.8 في المائة خلال العام، تلاها السوق المالية السعودية وسوق دبي المالي بنسبة تراجع لمؤشريهما بلغت 17.1 و16.5 في المائة على التوالي، فيما جاءت نسب التراجع في مؤشرات بورصة البحرين وسوق مسقط وبورصة قطر وسوق الكويت، قريبة من ذلك، حيث تراوحت نسب التراجع في مؤشرات الأسعار لهذه الأسواق بين 14.0 في المائة لدى سوق مسقط و16.0 في المائة لدى بورصة البحرين. في المقابل، كان أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية، الأفضل نسبياً بين أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث سجل مؤشر السوق انخفاض بلغت نسبته 4.9 في المائة خلال العام. فيما سجلت مؤشرات بقية الأسواق العربية انخفاضات خلال عام 2015، كانت دون 5.0 في المائة، باستثناء بورصة الدار البيضاء، حيث سجل مؤشرها تراجعاً بلغت نسبته 7.2 في المائة خلال العام. عكس المؤشر المركب لصندوق النقد العربي، الذي يقيس أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، هذه التطورات، حيث انخفض بنسبة 16.2 في المائة خلال عام 2015.

في هذا السياق، أعد الصندوق تقريراً موجزاً عن أداء أسواق المال العربية، يلقي الضوء على أهم الأحداث والمستجدات في الأسواق المالية العربية خلال العام. قدّم التقرير تحليلاً لأداء البورصات العربية وأسواق الإصدارات الأولية وأسواق السندات والصكوك وتدفقات الاستثمار الأجنبي، إلى جانب استعراض لأهم التطورات التشريعية والرقابية.

نشاط التدريب

تدعم أنشطة التدريب والفعاليات التي ينظمها معهد السياسات الاقتصادية في الصندوق، تحقيق أهدافه الاستراتيجية، حيث تشكل أحد الوسائل الأساسية التي يسعى الصندوق من خلالها إلى تحقيق هدف تنمية

وتعزيز بناء القدرات والتدريب في القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية، الذي ينطوي على أربعة أهداف فرعية تضمنها الإطار العام للاستراتيجية المنوه عنها، وتمثلت في مواصلة تحديث المحتوى العلمي لكافة البرامج التدريبية المقدمة، من خلال التوسع في قائمة الأنشطة والبرامج التدريبية، ودعم البرامج المتوقع عقدها في الدول الأعضاء، وتنظيم سلسلة من الحوارات، وإرساء القواعد الأساسية من أجل البدء في تطبيق برامج التدريب عن بعد، وإنشاء برنامج الأساتذة الزائرين وبرامج الاقتصاديين المبتدئين.

شهدت خطة المعهد التي نفذها خلال عام 2015، زيادة في عدد الدورات، حيث بلغت 23 دورة، مقارنة مع 17 دورة للسنة السابقة، تم تنفيذها بالكامل، تناولت 4 موضوعات جديدة إضافة للموضوعات القائمة، كما تم توسيع نطاق مشاركة المؤسسات الإقليمية والدولية، التي يتم التعاون معها في أنشطة التدريب خلال 2015، إلى جانب خبراء صندوق النقد العربي، حيث تم تقديم سبع دورات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي (IMF)، وأربع دورات مع منظمة التجارة العالمية، وثلاث دورات مع البنك المركزي الألماني، وثلاث دورات مع بنك إنجلترا المركزي، وثلاث دورات مع بنك التسويات الدولية، ودورتين مع البنك الإسلامي للتنمية. إضافة إلى دورة مشتركة مع كل من البنك الدولي، ووكالة اليابان للتعاون الدولي.

فيما يخص عدد ساعات التدريب، المنفذة خلال عام 2015، فقد بلغت 4,732 ساعة، تمثل حوالي 88 في المائة من الساعات المخططة للعام المذكور. أما بالنسبة لهدف تقوية مسارات العمل الأساسية بالمعهد، فقد شهد عام 2015، تحديث و تطوير نظام التسجيل واختيار المرشحين إلكترونيا لتسهيل مهمة التقديم للدورة، وتركيب نظام خدمات الإنترنت اللاسلكية (WIFI)، كما تم تحديث جميع أجهزة الحاسب الآلي في المعهد لمواكبة احتياجات التدريب، وتوفير خدمات البحث الآلي في فهارس مكتبة الصندوق لخدمة المتدربين.

تضمنت قائمة نشاطات المعهد المنجزة خلال عام 2015، تنفيذ 23 دورة تدريبية منها 22 دورة عقدت بمقر الصندوق بمدينة أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة لدورة واحدة عقدت بسلطنة عُمان. فيما يلي الدورات التي عقدت بمقر الصندوق بأبو ظبي:

1. دورة مشتركة مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي حول **"تحليل الأسواق المالية"**، خلال الفترة 11 – 22 يناير 2015، هدفت إلى تعريف المشاركين بأساسيات التحليل المالي الذي يمثل جزءاً من أدوات صانعي السياسات.

2. دورة حول **"إحصاءات تجارة الخدمات"** بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية خلال الفترة 25- 28 يناير 2015. هدفت إلى إطلاع المشاركين على الاطار العام المتعلق بالكيفية التي يتم فيها إعداد الإحصاءات الوطنية حول تجارة الخدمات الدولية.

3. دورة مشتركة مع البنك المركزي الألماني حول **"تطبيق السياسة النقدية"**، خلال الفترة 24- 26 فبراير 2015. هدفت إلى تعميق فهم المشاركين بدور ووظائف مختلف أدوات السياسة النقدية.

4. دورة حول **"إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية"** بمشاركة مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي، خلال الفترة 1- 12 مارس 2015، هدفت إلى تعميق فهم المشاركين لقضايا سياسة المالية العامة وانعكاساتها على إدارة الاقتصاد الكلي.

5. دورة بالتعاون مع بنك إنجلترا المركزي حول **"السياسة النقدية والعمليات"**، خلال الفترة 15- 19 مارس 2015، هدفت الدورة إلى إطلاع المشاركين على الأسس التي يجب أن ينتهجها البنك المركزي للحفاظ على كل من الاستقرار النقدي والمالي في آن واحد وإلى أي مدى يمكن تحقيق ذلك دون تأثير أي منهما على الآخر.

6. دورة حول **"بازل III والسياسات الاحترازية الكلية"**، بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية، خلال الفترة 24- 26 مارس 2015، هدفت إلى إطلاع المشاركين على مقررات بازل III ، فيما يتعلق بأهمية السياسة الاحترازية الكلية كإطار فعّال للحفاظ على الاستقرار المالي.

7. دورة بعنوان **"إدارة المخاطر التشغيلية"**، خلال الفترة 7- 9 أبريل 2015، هدفت لإطلاع المشاركين على آخر المستجدات، فيما يتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية من حيث تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها وكذلك على أفضل الممارسات بهذا الخصوص.

8. دورة حول **"النفاذ إلى الأسواق"** بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، خلال الفترة 12- 16 أبريل 2015، هدفت إلى تعميق فهم المشاركين في جوانب محددة تتعلق بالنفاذ إلى الأسواق، كذلك قواعد منظمة التجارة العالمية التي تنظم هذه الجوانب مثل التعرفة الجمركية، والتخمين الجمركي، وقواعد المنشأ، ورخص الواردات وتسهيل التجارة.

9. دورة بالتعاون مع البنك الدولي حول **"تطوير سوق الصكوك"**، خلال الفترة 19- 23 أبريل 2015، هدفت إلى إطلاع المشاركين على أنواع الصكوك وآلية إصدارها. كما تم استعراض أهم التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه مصدر هذه الصكوك.

10. دورة بالتعاون مع بنك إنجلترا المركزي حول **"السياسات الاحترازية الجزئية"**، خلال الفترة 26 – 29 أبريل 2015، هدفت إلى اطلاع المشاركين على التغيرات في الأساليب الرقابية على البنوك من حيث التركيز على موضوع الاستقرار المالي كأحد أهم أهداف الرقابة.

11. دورة خلال الفترة 4 – 7 مايو 2015، حول **"تجارة الخدمات"**، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، هدفت إلى تعميق فهم المشاركين بدور تجارة الخدمات في الاقتصادات العالمية المفتوحة.

12. دورة مشتركة مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي حول **"التنبؤ بالاقتصاد الكلي"**، خلال الفترة 31 مايو- 11 يونيو 2015، هدفت لرفع كفاءة المشاركين في استخدام أدوات التنبؤ بالمتغيرات، وإعداد نماذج الاقتصاد الكلي، من خلال تطبيق أساليب الاقتصاد والقياس الحديثة.

13. دورة مشتركة مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي حول **"إحصاءات مالية الحكومة"**، خلال الفترة 30 أغسطس- 10 سبتمبر 2015، هدفت إلى إطلاع المشاركين على إطار مفاهيم إحصاءات مالية الحكومة كما ورد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، الصادر عن صندوق النقد الدولي (تحديث دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001).

14. دورة مشتركة مع البنك المركزي الألماني حول **"الاستقرار المالي"**، خلال الفترة 6 – 8 أكتوبر 2015، هدفت الدورة إلى إطلاع المشاركين على أهم عناصر السياسة الاحترازية الكلية كإطار فعّال للحفاظ على الاستقرار المالي.

15. دورة مشتركة مع معهد البحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، حول **"إدارة المخاطر لدى البنوك الإسلامية"**، خلال الفترة 11- 15 أكتوبر 2015، هدفت إلى إطلاع المشاركين على الأسس السليمة لإدارة المخاطر لدى المصارف الإسلامية من حيث تحديد المخاطر، قياسها، مراقبتها ومن ثم ضبطها، للحفاظ على سلامة ومتانة المصارف.

16. دورة حول **"إتفاقيات الزراعة"**، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية خلال الفترة 20- 22 أكتوبر 2015، هدفت الدورة إلى تسهيل المساهمة الفعالة للدول العربية في عمل منظمة التجارة العالمية.

17. دورة مشتركة مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي حول **"إحصاءات ميزان المدفوعات"**، خلال الفترة 25 أكتوبر – 5 نوفمبر 2015، هدفت إلى إطلاع المشاركين على منهجية جمع وإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي استناداً إلى الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

18. دورة بالتعاون مع بنك إنجلترا المركزي حول **"السياسات الاحترازية الكلية"**، خلال الفترة 8- 12 نوفمبر 2015، هدفت إلى اطلاع المشاركين على أهمية السياسات الاحترازية الكلية كإطار فعّال للحفاظ على الاستقرار المالي.

19. دورة بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية حول **"الرقابة المكثفة للبنوك الكبيرة"**، خلال الفترة 17- 19 نوفمبر 2015، هدفت الدورة إلى إطلاع المشاركين على أهم عناصر الرقابة على البنوك الكبيرة.

20. دورة بالتعاون مع بنك التسويات الدولية حول **"إدارة الاحتياطيات الأجنبية"**، خلال الفترة 23- 26 نوفمبر 2015، هدفت الدورة إلى إطلاع المشاركين على أسس إدارة الاحتياطيات الأجنبية.

21. دورة مشتركة مع مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي حول **"مواطن التعرض للمخاطر الخارجية وسياسات القطاع الخارجي"**، خلال الفترة 6- 17 ديسمبر 2015، هدفت الدورة إلى تعميق فهم المشاركين في تقييم مجموعة متنوعة من السياسات المتعلقة بالدين الخارجي، وإدارة احتياطيات النقد الأجنبي وتحرير الحساب الرأسمالي وإدارة المعونة الأجنبية.

22. دورة مشتركة مع وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايكا) حول **"تطوير أسواق السندات"**، خلال الفترة 20 – 23 ديسمبر 2015، تم التركيز خلالها على قضايا ومعايير إصدار السندات وميزاتها كأداة للتمويل طويل الأجل، وإلقاء الضوء على أسس تطوير سوق السندات والمتطلبات وتجارب الدول بهذا الخصوص.

23. تناولت الدورة التي عقدها الصندوق خلال الفترة 30 أغسطس- 10 سبتمبر 2015، في **سلطنة عُمان موضوع "إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي"**، وتمت بمشاركة مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي، حيث تم خلال الدورة التركيز على كيفية تداخل قضايا القطاع المالي مع إدارة الاقتصاد الكلي.

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

يتولى الصندوق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومكتبه الدائم. كذلك يتولى الأمانة الفنية للجنة العربية للرقابة المصرفية المكونة من مدراء الرقابة على المصارف في الدول العربية، والأمانة الفنية للجنة العربية لنُظم الدفع والتسوية المكونة من المدراء المعنيين بهذه الأنظمة لدى المصارف المركزية بالدول العربية، حيث تنبثق هاتان اللجنتان عن مجلس محافظي المصارف المركزية العربية. كما يتولى الصندوق في هذا السياق، الأمانة الفنية لفريق العمل لتعزيز الشمول المالي وفريق عمل الاستقرار المالي، وهما الفريقين الذين تم إنشاؤهما بتوجيه من مجلس محافظي المصارف المركزية العربية الموقر. ضمن هذا الاطار، واصل الصندوق خلال عام 2015 قيامه بمسؤولياته في إعداد الدراسات

والأوراق والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس ومكتبه الدائم ولجانه الفنية والتحضير لاجتماعات المجلس واللجان وفرق العمل المنبثقة عنه.

على صعيد مسؤولية الصندوق عن أمانة المجلس، قام خلال عام 2015 بالإعداد وتنظيم اجتماع الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس، التي عُقِدت يوم 13 سبتمبر 2015 في جمهورية مصر العربية. تضمن جدول الأعمال عدداً من الموضوعات في مقدمتها تقرير أمانة المجلس والنسخة الأولية محدودة التداول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015، ومناقشة التطورات الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية، وتوصيات الاجتماعين الرابع والعشرين والخامس والعشرين للجنة العربية للرقابة المصرفية. كذلك تضمن الجدول مناقشة تقرير وتوصيات الاجتماع الحادي عشر للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، إلى جانب تقرير حول أعمال فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وتقرير حول أعمال فريق الاستقرار المالي. إضافة إلى ذلك، اشتمل جدول الأعمال مناقشة سبل تطوير نظم الاستعلام الائتماني وتعزيز التنسيق وتبادل الخبرات في هذا الشأن.

ناقش المجلس في إطار هذه البنود، عدداً من الموضوعات وأوراق العمل والتقارير تتناول "التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة وتجارب الدول العربية"، و"متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان"، و"دور سياسات الرقابة الاحترازية الكلية في دعم الاستقرار المالي للدول العربية"، و"المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل"، و"احتياجات الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة". كما شملت الموضوعات والأوراق، "متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، و"العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي"، إضافة إلى "التقرير الشامل حول أوضاع نظم الاستعلام الائتماني في الدول العربية" الذي أعدّه صندوق النقد العربي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية. كذلك ناقش المجلس تقرير المتابعة حول مشروع إنشاء نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية، وتوصية اللجنة الفرعية المعنية بالمشروع، حيث وجه المجلس الموقر بالانتقال لمرحلة التصميم، التي سيتعاون فيها الصندوق مع المصارف المركزية العربية.

تم خلال الاجتماع مناقشة التعامل مع الإجراءات الأخيرة للبنوك المراسلة العالمية في إعادة تقييمها للمخاطر وعلاقاتها مع المصارف العربية (de-risking)، كما تم التداول في السياسات والإجراءات للتعامل مع تداعيات إجراءات البنوك المراسلة، سواءً على صعيد السلطات الإشرافية أو المؤسسات المصرفية العربية.

في إطار مسئولياته كأمانة فنية للجنة العربية للرقابة المصرفية، نظم الصندوق الاجتماعين الخامس والعشرين، والسادس والعشرين للجنة خلال شهري مايو وديسمبر 2015 في مدينة أبوظبي. ناقشت اللجنة، في هذين الاجتماعين، عدة موضوعات وأوراق عمل، اشتملت على "دور سياسات الرقابة الاحترازية الكلية في الاستقرار المالي في الدول العربية"، و"المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسيل الأموال"،

و"سلامة وأمن المعلومات المصرفية" و"متطلبات الرقابة على المصارف الإسلامية"، و"الانعكاسات الرقابية لتطبيق المعايير الدولية الجديدة للتقارير المالية"، إضافة إلى ورقة حول "التعامل مع مخاطر الإجراءات الجديدة للبنوك المراسلة". كذلك، تضمن الاجتماعين مناقشة عدد من التقارير حول أعمال فريقي العمل الإقليميين لتعزيز الشمول المالي، والاستقرار المالي في الدول العربية، إضافة إلى مناقشة التطورات التنظيمية والرقابية الأخيرة في الدول العربية. شارك في هذين الاجتماعين، ممثلين عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومجلس الاستقرار المالي، وصندوق النقد الدولي، والتحالف العالمي للشمول المالي، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما يجسّد حرص اللجنة على تعزيز تواصلها مع الهيئات والمؤسسات المالية الدولية المعنية بالرقابة المصرفية والاستقرار المالي.

يذكر أن اللجنة، قد أقرت خلال العام نظاماً داخلياً جديداً لها، يعزز دورها في التنسيق وتبادل الخبرات بين المصارف المركزية العربية، ويوسع نطاق عملها ليشمل الاستقرار المالي. في هذا السياق، أوصت اللجنة بإنشاء فريق عمل للاستقرار المالي. بناءً عليه، نظّم الصندوق الاجتماع الأول للفريق خلال شهر مارس 2015 في أبوظبي، شارك فيه المدراء المعنيين بالاستقرار المالي في المصارف المركزية العربية، حيث تم الاتفاق خلال الاجتماع على مسودة للشروط المرجعية لعمل الفريق. كما ناقشوا تجاربهم في مجال سياسات الاستقرار المالي، وتبنوا في هذا الإطار برنامج عمل للمرحلة القادمة. كما نظم الصندوق الاجتماع الثاني للفريق خلال شهر سبتمبر 2015 في أبوظبي. جرى مناقشة عدد من الموضوعات تشمل دراسة التفاعل بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الكلية، ومناقشة إطار لإدارة الأزمات، ومؤشرات الإنذار المبكر، ومنهجية اختبارات الضغط أو الجهد الكلية، وتداعيات الإجراءات الأخيرة للبنوك المراسلة العالمية على صعيد إعادة تقييمها للمخاطر وتأثير ذلك على المصارف العربية، إضافة إلى إعداد تقرير سنوي عن الاستقرار المالي في الدول العربية.

من جانب آخر، نظم الصندوق خلال عام 2015 ثلاثة اجتماعات (الرابع والخامس والسادس) لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية خلال شهري فبراير ويونيو في أبوظبي وخلال شهر نوفمبر في المملكة الأردنية الهاشمية. ناقش الفريق خلال الاجتماعات موضوعات عديدة أهمها "العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي" و"متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، وقضايا نشر التثقيف والتوعية المالية، إضافة إلى تطوير المؤشرات والبيانات في قياس الشمول المالي في الدول العربية.

في إطار مسئولياته كأمانة للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، نظم الصندوق الاجتماع السنوي الحادي عشر للجنة الذي عقد في سلطنة عمان خلال 24-25 مارس 2015. ناقشت اللجنة في الاجتماع عدة موضوعات أهمها "جوانب تطبيق المبادئ الدولية الجديدة للبنية التحتية لأسواق المال" و"الترميز القانوني العالمي الموحّد وارتباطه بنظم الدفع". كما ناقشت اللجنة عدداً من الأوراق التي تناولت مواضيع "احتياجات

الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة" و"وظيفة الإشراف على نظم الدفع والتسوية" و"جوانب تطوير نظم الدفع والتحصيل الحكومية" و"نظام حماية أجور العاملين". شارك في الاجتماع ممثلين عن اللجنة الدولية لنظم الدفع والبنية التحتية المالية التابعة لبنك التسويات الدولية، والبنك الدولي، والمؤسسة المشرفة على الترميز القانوني العالمي، الذين قدموا عروضاً تناولت الموضوعات التي تناقشها اللجنة. كما أقرت اللجنة نظاماً داخلياً جديداً لها، يعزز دورها في التنسيق وتبادل الخبرات بين المصارف المركزية العربية في مجالات نظم الدفع والبنية التحتية المالية. وهناك مجموعة من ورش العمل، التي سيتم تنظيمها في إطار اللجنة، تتناول المستجدات في هذه المواضيع.

كما واصل الصندوق تعاونه مع اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، المكلفة بمتابعة وإعداد دراسة الجدوى المتعلقة بمشروع " إنشاء آلية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية"، حيث نظم الصندوق خلال عام 2015 عدة اجتماعات للجنة وفريق العمل المنبثق عنها، تم خلالها استكمال تقرير المتابعة، استجابة لقرار مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الذي دعا فيه اللجنة للاجتماع، واتخاذ ما يلزم للتقدم بخطة عمل شاملة لمتطلبات ما قبل التنفيذ، خلال أقرب فرصة، تأخذ في الاعتبار كافة التساؤلات والتحديات المرتبطة بذلك، والتأكيد على الامتثال بالمعايير الدولية، وتضمين العملات العربية. كما تضمن التقرير إجابة على الاستفسارات والتساؤلات المطروحة بشأن توصية اللجنة للانتقال لمرحلة تصميم النظام الذي تم اعتماده من المجلس.

واستجابة لاقتراح مكاتب الاستعلام الائتماني في الدول العربية، نظم الصندوق خلال شهر مارس 2015 اجتماعاً تنسيقياً للمسؤولين عن الاستعلام الائتماني في الدول العربية، خُصّص بشكل رئيسي لمناقشة إطار التعاون والتنسيق بين مؤسسات الاستعلام الائتماني في الدول العربية. مثّل الاجتماع فرصة للتداول بخصوص أوضاع نظم الاستعلام الائتماني في المنطقة، إضافة إلى مناقشة المبادئ الدولية الجديدة. خلص الاجتماع إلى اقتراح إنشاء لجنة عربية تهتم بالمعلومات الائتمانية تحت مظلة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، تسمى اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، حيث تم اعتماد إنشاء اللجنة من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية العربية.

صدر خلال عام 2015، عن أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية العربية، مجموعة من الكتيبات والمطبوعات اشتملت على الأوراق والدراسات التي تناولها المجلسين خلال العام السابق. وتضمنت قائمة المطبوعات ما يلي: قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية، ورقة "التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة"، ورقة "المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، ورقة حول "متطلبات رأس المال الإضافية للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان"، ورقة "السياسة الاحترازية الكلية ودورها في تعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية"، ورقة عن "العلاقة المتداخلة بين

الشمول المالي والاستقرار المالي"، ورقة "متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، ورقة "احتياجات الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة".

أمانة مجلس وزراء المالية العرب

يتولى الصندوق أمانة مجلس وزراء المالية العرب منذ إنشاء المجلس ومباشرته لاجتماعاته السنوية في عام 2010. ضمن هذا الإطار، نظم الصندوق في أبريل 2015 اجتماع الدورة الاعتيادية السادسة لمجلس وزراء المالية العرب، الذي عقد في دولة الكويت على هامش الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية العربية.

تضمنت الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الدورة، تقرير أمانة المجلس، وتقارير متابعة حول محاور مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة لدعم الاستقرار الاقتصادي في المنطقة العربية، إلى جانب مناقشة تبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية في مجال الإصلاح الضريبي. كذلك ناقش المجلس، التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية والتحديات التي تواجه اقتصادات الدول العربية، حيث تم مناقشة ورقة عمل حول "تحسين العدالة والكفاءة في الأنظمة الضريبية في الدول العربية"، وورقة عمل حول "متطلبات بناء رأس المال البشري لفرص العمل المنتجة في الدول العربية". كما جرى استعراض المستجدات في أولويات وأنشطة المجموعة، وانعكاساتها على القضايا والأوضاع الاقتصادية للدول العربية. كما تضمن جدول الأعمال مناقشة القضايا المقترح إدراجها ضمن رسالة المجلس السنوية لكل من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

بناء على ما تقدم، قام الصندوق بإعداد خطابات مجلس وزراء المالية العرب السنوية، وإرسالها خلال شهر سبتمبر2015 إلى كل من رئيس مجموعة البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، بالاستناد إلى القضايا التي سبق التفاهم عليها في اجتماع الدورة الاعتيادية السادسة للمجلس، ومقترحات وأفكار أصحاب المعالي الوزراء بشأن هذه القضايا. على صعيد آخر، وبناءً على توجيه مجلس وزراء المالية العرب الموقر، قام الصندوق خلال عام 2015 بالإعداد لتنظيم اجتماع دوري على مستوى وكلاء وزراء المالية بالدول العربية، يسبق اجتماعات أصحاب المعالي الوزراء، حيث تم التواصل مع السادة الوكلاء وتحديد برنامج الاجتماع الأول للوكلاء والموضوعات والأوراق التي ستتم مناقشتها، التي تشمل "الإصلاح الضريبي في الدول العربية"، و"تطوير سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المُصَدِّرة للنفط"، و"واقع الاستثمار والتنمية في الدول العربية"، و"تعزيز احتياجات سوق العمل لمواجهة البطالة"، و"سياسات وتجارب تصنيف القطاع غير الرسمي في الاقتصاد".

التعاون والشراكة مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

واصل الصندوق خلال عام 2015 جهوده الرامية إلى دعم روابط التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى ومع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، بالصورة التي تساعده على تحقيق أهدافه وخدمة مصالح دوله الأعضاء.

في إطار سعيه لتطوير سبل التعاون والتنسيق مع العديد من **المنظمات العربية والإقليمية** بالصورة التي تخدم مصالح الدول الأعضاء وتساعده على تحقيق أهدافه وتنفيذ المهام ذات الاهتمام المشترك، استمر الصندوق بالعمل على إعداد وإصدار التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي يعد المرجع الأساسي الذي يغطي التطورات الاقتصادية في الدول العربية كمجموعة، ويمثل نموذجاً للتعاون البناء بين الصندوق ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى المشاركة في إعداده وهي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. في إطار هذا الجهد المشترك، تقوم كل من الجهات الأربع المذكورة بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام. يتولى الصندوق إضافة إلى ذلك، مسؤولية تحرير وإخراج وإصدار التقرير منذ بداية صدوره في عام 1980.

تعزيزاً لدور الصندوق المحوري، في استحداث وتطوير الأطر والآليات والأنشطة التي تعزز من فرص تبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية، وغيرها من الدول والمؤسسات الإقليمية والدولية، استمر الصندوق خلال عام 2015 في مساعيه الرامية لدعم تعاون ومشاركة الصندوق مع الهيئات والتجمعات الدولية ذات الارتباط بأنشطته وبرامجه، إضافة إلى توسيع مجالات وأطر التعاون مع المؤسسات المالية ووكالات التنمية والمصارف المركزية العالمية.

في هذا الإطار تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع البنك الإسلامي للتنمية، ذلك على هامش الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية العربية. تشمل أهم مجالات التعاون، تقديم المشورة الفنية للدول الأعضاء في المجالات ذات الاهتمام المشترك، تحديداً على صعيد القطاع المالي والمصرفي، والمساعدة في تطوير أدوات التمويل الإسلامي. كذلك، تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع مجلس دبي الاقتصادي، تهدف إلى دعم أسس التعاون في مجال البحوث، وتبادل المشورة والبيانات الاقتصادية والمالية والنقدية على المستويين الجزئي والكلي، إضافة إلى تعزيز القدرات والجهود المشتركة. كما يشمل نطاق التعاون، تبادل التجارب في مجالات السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية، وتنظيم الفعاليات المشتركة، والتشاور حول المقترحات والمبادرات المرتبطة بالقضايا ذات الاهتمام المشترك، إلى جانب تقديم المشورة الفنية لصانعي القرار، من خلال الاشتراك في نشر تقارير اقتصادية في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

بصفته عضواً مراقباً في اجتماعات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، شارك الصندوق في الاجتماعين العامين الحادي والعشرين والثاني والعشرين للمجموعة. عقد الاجتماع الحادي والعشرون في سلطنة عمان خلال شهر أبريل 2015، فيما عقد الاجتماع الثاني والعشرون في مملكة البحرين خلال نوفمبر 2015.

على صعيد التعاون مع المنظمات الدولية، شهد عام 2015 نشاطاً واسعاً للصندوق على صعيد تعزيز أواصر التعاون مع المؤسسات الاقتصادية والمالية والمصرفية العالمية ذات الاهتمام المشترك بالصورة التي تخدم مصالح دوله الأعضاء وتُمَكِّنُه من تحقيق أهدافه، حيث شارك الصندوق في اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين، التي عقدت في واشنطن خلال شهر أبريل 2015، والاجتماعات السنوية التي عقدت في مدينة ليما بجمهورية البيرو خلال شهر أكتوبر من نفس العام. شارك الصندوق خلالهما في عدة اجتماعات، أهمها اجتماعات لجنة التنمية، واجتماعات مجموعة الأربع والعشرين، إلى جانب اجتماعات محافظي الدول العربية مع كل من رئيس مجموعة البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، إضافة إلى المشاركة في الاجتماع الوزاري لمبادرة "دوفييل" للشراكة من أجل التنمية.

في نفس السياق، عقد وفد الصندوق اجتماعات عديدة مع مختلف إدارات صندوق النقد والبنك الدوليين لمناقشة المبادرات المشتركة مع هاتين المؤسستين، كما اجتمع وفد الصندوق مع كبار المسؤولين في كل من بنك التنمية الأفريقي وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

في إطار جهود الصندوق لتوثيق التعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وعلى هامش اجتماعات الربيع في واشنطن، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، بهدف إتاحة فرص التدريب للكوادر العربية، ودعم الجهود المبذولة لتطوير أسواق المال المحلية في الدول العربية، إلى جانب توثيق التعاون بشأن مبادرة الإحصاءات العربية (عربستات) التي تهدف إلى إقامة نظم إحصائية ذات كفاءة في المنطقة.

كذلك، وقع الصندوق ومجموعة البنك الدولي "اطار الشراكة المعززة" للتعاون في مجال تعزيز جهود الدول العربية في تبني استراتيجيات وبرامج مشتركة لتطوير القطاع المالي، وتعزيز التجارة البينية، ودعم مقومات الاستقرار الاقتصادي لديها، إضافة إلى العمل على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي الشامل، وخلق فرص العمل في المنطقة العربية.

كما وقع الصندوق، في اطار تعزيز التعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية، مذكرة تفاهم مع الوكالة الألمانية للتنمية بالنيابة عن الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون والتنمية. توفر المذكرة إطاراً للتعاون في مجالات المشورة الفنية وبناء القدرات في الدول العربية، وإعداد الدراسات وعقد الندوات في المجالات ذات

الاهتمام المشترك، والموضوعات ذات الأولوية للدول العربية. تعتبر الموضوعات المتعلقة بالوصول للتمويل وتطوير أسواق المال والارتقاء بالقطاع المالي غير المصرفي، محاوراً أساسية للتعاون مع الوكالة.

في ذات السياق، وقع الصندوق مذكرة تفاهم مع البنك المركزي الألماني، بهدف إقامة شراكة بين المؤسستين من أجل مواصلة الجهود المشتركة في توفير المشورة الفنية وتعزيز أنشطة بناء القدرات في المنطقة العربية. تتيح مذكرة التفاهم تعزيز التعاون وتطوير الأنشطة والبرامج المشتركة في مجال تقديم المشورة الفنية، وتوفير فرص دعم تنمية وبناء القدرات البشرية. كذلك، تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع الهيئة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة، تهدف إلى إنشاء إطار للتعاون بين المؤسستين، يشمل إطلاق أنشطة وبرامج مشتركة تساهم في دعم فرص التنمية الاقتصادية وتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، من خلال تطوير مبادرات مشتركة للدعم الفني وبناء القدرات في اطار أهداف وبرامج كل من المؤسستين.

على صعيد آخر، شارك الصندوق في القمة السنوية الثانية عشر لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، التي عقدت خلال شهر مايو 2015 بمدينة "ألماتي" في جمهورية كازاخستان. ركز المؤتمر على أهمية اتساق المبادئ الإشرافية والرقابية للتمويل الإسلامي مع الإطار العالمي للرقابة المصرفية. كما شارك الصندوق في المؤتمر الدولي حول "التمويل الإسلامي"، الذي نظمته الرئاسة التركية لمجموعة العشرين، بمدينة إسطنبول، يوم 31 أغسطس 2015.

التقارير والنشرات والبحوث والدراسات

في إطار استراتيجية الصندوق 2015-2020، فقد ركز خلال عام 2015 على تعزيز دوره كمركز للمعرفة والخبرة والمشورة الفنية وبناء القدرات، في مجالات اختصاصه، من خلال تكثيف الجهود لمقابلة احتياجات الدول الأعضاء لتوفير المعرفة الفنية وتطوير النشاط البحثي والإحصاءات بما يصب في تعزيز قدرات المختصين والمهتمين في الشأن الاقتصادي والمالي والنقدي في الدول العربية، بالتركيز على تنمية وتطوير وتحديث النشرات والتقارير الاقتصادية والإحصائية القائمة، والسعي لإطلاق مجموعة من التقارير تتعلق بآفاق الاقتصادات العربية، والاستقرار المالي العربي، وأسواق المال العربية، والمجالات الأخرى ذات الأهمية لمتخذي القرارات وصانعي السياسات والباحثين الاقتصاديين بالدول العربية، فقد تمثلت أنشطة الصندوق في مجال البحوث والتقارير والنشرات خلال عام 2015 فيما يلي:

- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، بالمشاركة مع كل من، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول، حيث أعد صندوق النقد العربي، في إطار تقرير عام 2015، الفصول المتعلقة بالتطورات المالية، والنقدية

والمصرفية وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية، والتجارة الخارجية، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، ونظم وأسعار الصرف، فضلاً عن اضطلاع الصندوق بمهام التحرير والإخراج والإصدار.

- **نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية**، العدد 35 لعام 2015، التي يصدرها صندوق النقد العربي، حول إحصاءات مختلف القطاعات الاقتصادية في الدول العربية، بالاعتماد على المصادر الوطنية بصورة أساسية، إضافة إلى بعض المصادر الإقليمية والدولية. تتضمن النشرة فصولاً في مجالات الحسابات القومية وأسعار الصرف والنقد والائتمان والتجارة الخارجية وموازين المدفوعات والمالية العامة، إضافة إلى فصل حول الإحصاءات المجمعة يعرض مختلف التطورات في القطاعات الاقتصادية للدول العربية كمجموعة وفرادى.

- **نشرة إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبينية**، العدد الرابع لعام 2015، حيث تغطي النشرة بيانات التجارة الإجمالية والبينية ومؤشرات تنافسية التجارة التي تقيس أهمية السلع ونسبتها في الأسواق العالمية كمؤشر الميزة النسبية وحصتها في الصادرات الإجمالية للدولة، ونسبة الصادرات السلعية البينية فرادى في إجمالي صادراتها السلعية على الصعيد العالمي.

- **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، يتضمن التقرير توقعات خاصة بأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات الأسعار، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي، ذلك بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصادات العربية. يساهم إصدار التقرير في تعزيز نطاق العمل البحثي والاستجابة لحاجة الدول الأعضاء إلى توقعات خاصة بالأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية كمجموعة منفصلة، وهو ما من شأنه زيادة مستويات اعتماد الدول الأعضاء على الدراسات والتقارير الصادرة عن الصندوق والاسترشاد بها في صياغة السياسات الاقتصادية. تم خلال عام 2015 إعداد إصدارين من هذا التقرير في شهري مارس وسبتمبر.

- **تقرير الاستقرار الاقتصادي وتطوير النظام المالي العربي: تقرير متابعة دوري**، الذي تم إعداده في إطار التوصيات المنبثقة عن مجلس وزراء المالية العرب الذي انعقد بمدينة مراكش بالمملكة المغربية في عام 2012 بضرورة قيام المؤسسات المالية العربية المعنية بإعداد تقارير متابعة حول المحاور الرئيسية المتضمنة بمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة لدعم الاستقرار الاقتصادي وتطوير النظام المالي العربي ودور كل منها. تطرق التقرير إلى تحليل التطورات فيما يتعلق بأداء الاقتصادي الكلي وأوضاع المالية العامة، والأوضاع النقدية، والتطورات على صعيد القطاع الخارجي في الدول العربية. كذلك تطرق التقرير إلى جهود صندوق النقد العربي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم القطاع المالي في الدول العربية، إضافة إلى أهم إنجازات برنامج تمويل التجارة العربية على صعيد تمويل التجارة والدعم

الفني لخدمات التجارة. تم تقديم التقرير خلال اجتماع مجلس وزراء المالية العرب الذي انعقد خلال شهر أبريل 2015 في دولة الكويت.

- **دراسة بطالة الشباب في الدول العربية**، تطرقت الدراسة إلى موضوع بطالة الشباب في الدول العربية، تناولت الوضع الراهن لمشكلة بطالة الشباب في الدول العربية التي تمثل أحد أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول العربية، كما استهدفت الدراسة الوقوف على تحديات تشغيل الشباب في البلدان العربية، و تجارب بعض الدول العربية في حفز مستويات التشغيل سواءً فيما يتعلق بالسياسات الهادفة إلى زيادة مستويات المعروض من العمالة الماهرة، أو سياسات تحفيز مستويات الطلب على العمالة. من جانب آخر، تطرقت الدراسة إلى أبرز محددات نجاح سياسات التشغيل من واقع التجارب الدولية، بهدف الخروج بتوصيات من شأنها التخفيف من حدة هذه الظاهرة ودعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

- **دراسة السياسات الاحترازية الكلية ودورها في دعم الاستقرار المالي في الدول العربية**، تم تنفيذ الدراسة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وركزت على إبراز أهمية سياسات الرقابة الاحترازية الكلية بالنسبة للدول العربية، وسلطت الضوء على الإطار المؤسسي لسياسات الرقابة الاحترازية الكلية والجهود المبذولة من قبل الدول العربية بهدف تعزيز صلابة النظم المالية واحتواء المخاطر النظامية، وأفضل الممارسات في هذا الصدد. من جانب آخر، قدمت الدراسة توصيات لزيادة مستويات فاعلية السياسة الاحترازية الكلية لدعم الاستقرار المالي في الدول العربية. تم تقديم الدراسة خلال اجتماع الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الذي عقد في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية، خلال شهر سبتمبر 2015.

- **تقرير أوضاع أسواق السندات بالدول العربية**، الصادر عن كل من صندوق النقد العربي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، تضمن توثيق أبرز ما خلصت إليه بعثات الصندوق المشتركة التي تم تنفيذها بالتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية المختلفة لدراسة أوضاع أسواق السندات في عدد الدول الأعضاء في إطار مبادرة "تطوير أسواق الدين بالعملات المحلية في الدول العربية"، حيث قامت هذه البعثات بدراسة أوضاع أسواق السندات في كل من المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية.

- **تقرير دليل نظم الاستعلام الائتماني في الدول العربية**، تقرير مشترك صدر عن كل من صندوق النقد العربي ومجموعة البنك الدولي ممثلةً بمؤسسة التمويل الدولية، في إطار مبادرة "تطوير نظم المعلومات الائتمانية"، استهدف بشكل رئيسي التقييم الوافي لأوضاع نظم المعلومات الائتمانية في الدول العربية. قدم التقرير مجموعة من التوصيات على صعيد تعزيز دور نظم الاستعلام الائتماني في توسيع نطاق الشمول المالي والنفاذ للتمويل.

- **دراسة النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية**، تناولت الدراسة عملية استخراج النفط والغاز الصخريين واستخدامها المكثف للمياه وآثارها السلبية على البيئة. غطت الدراسة كذلك الاحتياطيات العالمية من النفط والغاز الصخريين والاستهلاك العالمي ومقارنة كلفة إنتاجهما مع النفط والغاز الأحفوري، وجدوى إنتاج النفط والغاز الصخريين في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- **العدد الأول من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية**، تناول التقرير آليات قياس تنافسية الاقتصاد الكلي وتحليل أداء التجارة الخارجية في كافة الدول العربية المعنية التي تتوفر عنها بيانات كافية، ومقارنتها مع دول مرجعية خلال الفترة 2010-2013. يستعرض التقرير مؤشرات التنافسية والتطورات الاقتصادية في الدول العربية في ثلاثة فصول. يستعرض الفصل الأول المنهجية المعتمدة في قياس تنافسية الاقتصادات العربية، بينما يستعرض الفصل الثاني مؤشرات أداء التجارة الخارجية السلعية في الدول العربية وتحليل لمصفوفة ديناميكية الصادرات السلعية لأهم المنتجات الحيوية في الأسواق العالمية ودرجة استفادة الدول العربية منها. أما الفصل الثالث، فيستعرض تحليل لتنافسية القطاعات الاقتصادية في الدول العربية ومقارنتها مع الدول المرجعية.

تمويل التجارة العربية

برنامج تمويل التجارة العربية هو مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة، أنشئ عام 1989 بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي. يبلغ رأسمال المصرح به مليار دولار أمريكي موزع على 200 ألف سهم بقيمة أسمية 5 ألف دولار أمريكي للسهم الواحد، يبلغ عدد المساهمين في رأس المال 53 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية وإقليمية. يهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، كذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية. ترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض.

تساهم الوكالات الوطنية وانتشارها في توسيع نطاق نشاط البرنامج وقد وصل عددها كما في نهاية العام 2015 إلى (210) وكالة منتشرة في 19 دولة عربية وخمس دول أجنبية. بلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشاؤه 12.58 مليار دولار أمريكي لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 16.87 مليار دولار أمريكي، ووافق البرنامج على تمويل 12.15 مليار دولار أمريكي، كما بلغت قيمة السحوبات خلال تلك الفترة 11.64 مليار دولار أمريكي. يوضح الرسم البياني التالي التطور المرحلي للنشاط التمويلي التراكمي خلال الفترة الممتدة منذ العام 1991 حتى نهاية العام 2015.

الشكل رقم (2): التطور المرحلي للنشاط التمويلي للبرنامج (1991 – 2015)

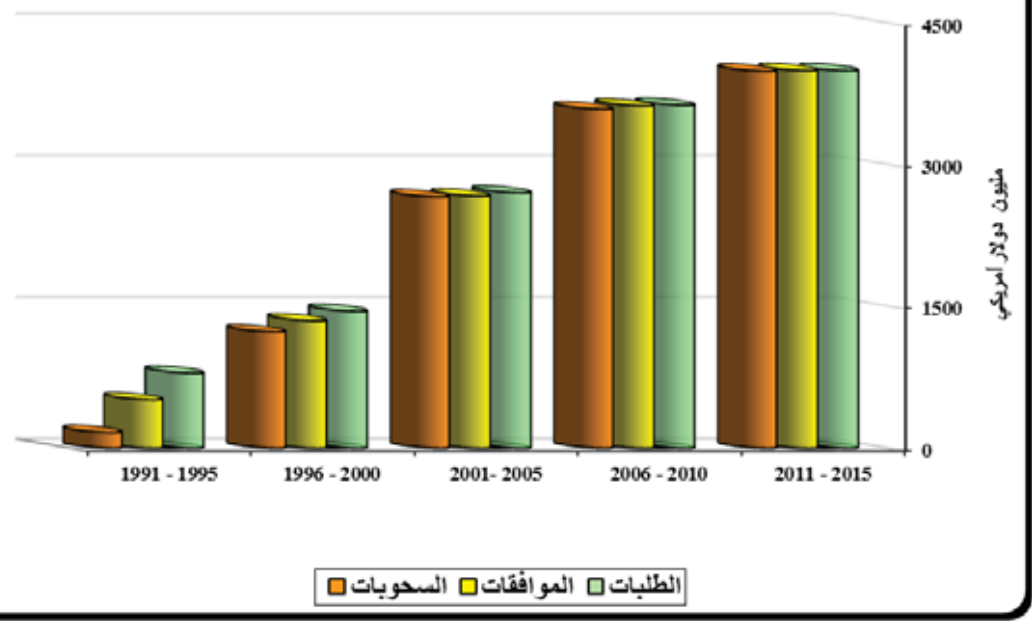

أما فيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، فقد انتهى البرنامج من بناء شبكة معلومات التجارة العربية وتنفيذها على المستوى الإقليمي للدول العربية، حيث تم الربط مع (33) نقطة ارتباط موزعة في جميع الدول العربية تقريباً. وتتوفر من خلال موقع البرنامج في الإنترنت على العنوان atfp.org.ae، معلومات عن جميع الأقطار العربية وتجارتها.

حرصاً من البرنامج على توفير الفرص لتفعيل المبادلات التجارية فيما بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم بتنظيم وتنفيذ لقاءات للمصدرين والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار نشاطه لترويج التجارة العربية البينية. ونظم البرنامج بالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، ثمانية عشر لقاءً للمصدرين والمستوردين العرب في القطاعات التالية: قطاع النسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الغذائية، المنتجات الزراعية ومستلزماتها، الصناعات المعدنية، الصناعات الدوائية ومستلزماتها والبتروكيماوية والأثاث والبناء والتشييد.

الوضع المالي الموحد للصندوق

استنادا إلى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوّم أصول وخصوم وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي، الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة، وفق قيمتها التي يتم تحديدها من قِبَّل صندوق النقد الدولي.

تعدّ البيانات المالية الموحدة للصندوق والمؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. تُظْهِر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد، كما في 31 ديسمبر 2015، ونتائج الأعمال، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حقوق المساهمين، للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. فيما يلي ملخص بأهم البنود الواردة في البيانات المالية الموحدة :

الموارد

تتكون موارد الصندوق، وفق المادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه، من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يُقرّها مجلس المحافظين. في هذا الصدد، يجدر التنويه إلى أن مجلس محافظي الصندوق أقرّ خلال عام 1989، قبول الودائع من مؤسسات النقد والبنوك المركزية العربية، بهدف مساعدة الدول العربية في إدارة احتياطياتها الخارجية، على ألا تستخدم تلك الأموال في تقديم القروض، ذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة لاتفاقية تأسيسه. كما أقر المجلس من خلال النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج، لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

رأس المال

حددت المادة الثانية عشرة من اتفاقية الصندوق رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف دينار عربي حسابي مقسمة على اثني عشر ألف سهم، قيمة كل منها 50 ألف دينار عربي حسابي. وافق مجلس محافظي الصندوق بموجب قراره رقم (3) لعام 2013 على زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600,000 ألف دينار عربي حسابي ليصبح 1,200,000 ألف دينار عربي حسابي مقسمة على أربع وعشرين ألف سهم، كما أقرّ اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300,000 ألف دينار عربي حسابي، وارتفع بذلك رأس المال المكتتب به إلى 900,000 ألف دينار عربي حسابي. تضمن القرار أيضاً تسديد نصف الاكتتاب البالغ 149,010 ألف دينار عربي حسابي بالتحويل من الاحتياطي العام، والنصف المتبقي 149,010 ألف دينار عربي حسابي بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء على خمسة أقساط سنوية تبدأ من أبريل 2014، واستمرار مراعاة حالة فلسطين التي تم تأجيل المطالبة بتسديد حصتها في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لعام 1978.

بلغ الجزء المدفوع من رأس المال 798,329 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2015 (مقارنة بمبلغ 769,457 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2014). أما الجزء غير المدفوع، فقد بلغ 101,671 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2015، مقابل 130,543 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2014. يمثل الجزء غير المدفوع في نهاية عام 2015، الزيادة في رأس المال المنصوص على سدادها بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء خلال الفترة 2016 – 2018، والجزء الغير مدفوع من القسط الأول والثاني من التحويل النقدي المستحق في أبريل 2014 و2015، إضافة إلى حصة فلسطين المؤجلة.

الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2015 ما مجموعه 347,736 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة مع 315,621 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2014. تمثل الاحتياطيات في نهاية عام 2015 حوالي 44 في المائة من رأس المال المدفوع، بينما كانت تمثل نسبة 41 في المائة في نهاية عام 2014. تتكون الاحتياطيات من الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ، واحتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

بلغ رصيد **الاحتياطي العام**، بنهاية عام 2015، 191,854 ألف دينار عربي حسابي، مقابل 161,856 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2014، كما بلغ رصيد **احتياطي الطوارئ** 160,000 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2015، بينما كان رصيده، في نهاية عام 2014، يبلغ 155,000 ألف دينار عربي حسابي. جدير بالذكر، أن احتياطي الطوارئ تمّ تكوينه بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000 حيث يتم تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنويا أيهما أكبر إلى هذا الاحتياطي، ويستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلا. هذا في حين سجل **احتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع** رصيداً مديناً بلغ (4,118) ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2015، مقارنة برصيد مدين قدره (1,235) ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2014.

حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق مساهمي الصندوق المتمثلة برأس المال والاحتياطيات إلى 1,146,065 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2015 مقارنة بمبلغ 1,085,078 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2014، أي بزيادة مقدارها 60,987 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 5.6 في المائة. يوضح الشكل رقم (3) تطور حقوق مساهمي صندوق النقد العربي منذ إنشائه حتى 31 ديسمبر 2015.

الشكل رقم (3) : تطور حقوق المساهمين (1977-2015)

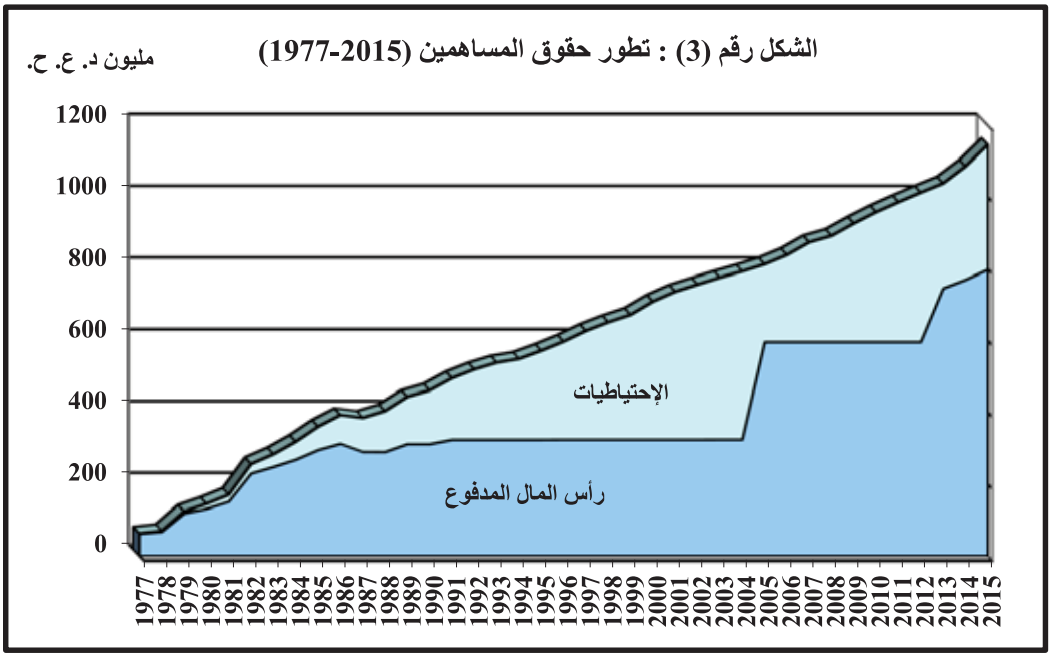

أما صافي حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، التي تمثل حصة المساهمين الآخرين في رأسمال واحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت 116,731 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية 2015، بالمقارنة مع 111,463 دينار عربي حسابي، في نهاية السنة السابقة، بزيادة قدرها 5,268 ألف دينار عربي حسابي، وما نسبته 4.7 في المائة. تعود الزيادة في معظمها إلى الأرباح المحققة من نشاط البرنامج، إضافة إلى الفروقات الناتجة عن الاختلاف في سعر تحويل الدولار الأمريكي (عملة الأساس للبرنامج)، مقابل الدينار العربي الحسابي كما في نهاية عام 2015 وعام 2014. بذلك، بلغ مجموع حقوق المساهمين في الصندوق والمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة 1,262,796 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2015، مقارنة مع 1,196,541 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2014.

توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء، وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، وأصول أخرى على النحو التالي:

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2015، مبلغ 451,977 ألف دينار عربي حسابي، في حين بلغ الرصيد 402,047 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2014. وبلغ التزام الصندوق من القروض 528,845 ألف دينار عربي حسابي، كما في 31 ديسمبر 2015. حيث تمثل التزامات القروض الأرصدة القائمة في ذمة الدول الأعضاء، مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة البالغة 76,868 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2015.

خطوط الائتمان

تتم عمليات التمويل التي تقدمها المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) بالدولار الأمريكي من خلال اتفاقيات خطوط الائتمان، التي تبرم مع وكالات وطنية معتمدة، لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها. بلغ رصيد سحوبات خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2015 مبلغ 137,045 ألف دينار عربي حسابي (570 مليون دولار أمريكي)، بالمقارنة برصيد بلغ 145,267 ألف دينار عربي حسابي (631 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2014.

ودائع لدى البنوك المركزية

استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق، سُدِّدَت نسبة 2 في المائة من قيمة المساهمة المكتتب بها أساساً في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. تقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة على أساس سعر الصرف المحدد من قبل صندوق النقد الدولي، وبما يحافظ على القيمة الإسمية للمساهمة مقوّمة بالدينار العربي الحسابي. استقرت قيمة الودائع بالعملات الوطنية لدى البنوك المركزية في 31 ديسمبر 2015 عند نفس مستواها في نهاية عام 2014، بما يعادل 5,336 ألف دينار عربي حسابي.

موجودات أخرى

تتضمن الموجودات الأخرى مساهمة الصندوق، المقومة بالدينار الكويتي، في رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بمبلغ 7,400 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2015، مقابل 6,379 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2014. وكان مجلس المحافظين قد وافق، بموجب قراره رقم (6) لعام 2002، على المساهمة نيابة عن دوله الأعضاء في زيادة رأسمال المؤسسة، بما يعادل 8,118 ألف دينار كويتي، تم سدادها بالكامل. ثم أتبعه بقراره رقم (3) لعام 2015، القاضي باكتتاب الصندوق بزيادة رأسمال المؤسسة بنسبة 25 في المائة من مساهمته القائمة، بما يعادل 2,030 ألف دينار كويتي، وتسديدها علي خمسة أقساط متساوية، لتصل بذلك مساهمته إلي 10,148 ألف دينار كويتي. تم سداد الأقساط الثلاثة الأولي من الزيادة المكتتب بها، البالغ قيمتها 1,218 ألف دينار كويتي، لتصل بذلك مساهمة الصندوق المدفوعة إلى 9,336 ألف دينار كويتي، على أن يتم سداد المتبقي، البالغ 812 ألف دينار كويتي علي قسطين، خلال عامي 2016 و2017.

الاستثمارات

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة من حسابات جارية وتحت الطلب، وودائع لأجل لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية، مطروحاً منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية.

بلغ صافي قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 745,520 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2015، بينما بلغت قيمتها 666,492 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2014.

نتائج الأعمال

بلغ صافي الدخل الموحد المحقق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، 37,604 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 26,064 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. يتمثل صافي الدخل بعناصر الدخل والإنفاق التالية:

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، بعد استقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية، مبلغ 44,395 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، مقارنة بمبلغ 32,943 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة.

الإنفاق على المصروفات الإدارية والعمومية

بلغ إجمالي الإنفاق الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة 5,388 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، مقارنة بمبلغ 4,857 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. تتضمن بنود الإنفاق نفقات العاملين ومصروفات اجتماعات مجلس المحافظين والمديرين التنفيذيين إضافة إلى مصروفات أشغال المكاتب والضيافة والاتصالات والمصروفات البنكيّة والاستشارات.

المعونة الفنية

يقدّم الصندوق برامج معونة فنية للدول العربية الأعضاء، تساهم فيها مؤسسات إقليمية ودولية بإطار الشراكات معها. بلغ الإنفاق على برامج المعونة الفنية المقدّمة خلال عام 2015 ما مجموعه 652 ألف دينار عربي حسابي، منه مساهمات عينية ونقدية من الجهات المشاركة بحوالي 222 ألف دينار عربي حسابي، بنسبة 34 في المائة من مجموع الإنفاق على هذا البند. بذلك بلغ ما تحمّله الصندوق من مجمل ما أُنْفِق على هذا البند 430 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة مع مجمل إنفاق بلغ 454 ألف دينار عربي حسابي خلال عام 2014، ساهمت المؤسسات الإقليمية والدولية فيه بحوالي 120 ألف دينار عربي حسابي بنسبة 26 في المائة، ليبلغ ما تحمّله الصندوق من مجمل الإنفاق خلال العام المذكور 334 ألف دينار عربي حسابي.

العملات

يعتمد الصندوق في توظيف موارده المالية سياسة تجنب مخاطر العملات بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات بشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة التي يرتبط بها الدينار العربي الحسابي. تعقد جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. يتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية التي تعقد بالدولار الأمريكي كجزء من الشريحة الدولارية لمحفظة العملات. توظف الموارد الأخرى في عملات قابلة للتحويل مترافقة بعقود آجلة. يبيّن الجدول أدناه أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة التي يعادل الدينار العربي الحسابي ثلاث وحدات منها كما في نهاية سنة 2015 ونهاية سنة 2014، كذلك الأوزان المعمول بها اعتباراً من 01 يناير 2011.

الجدول رقم (2)

العملة	أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة			سعر وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل العملات المكونة لها	
	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014	01 يناير 2011	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014
دولار أمريكي	%47.63	%45.55	%42.70	1.386	1.449
يورو	%33.25	%35.49	%36.58	1.272	1.192
جنيه إسترليني	%11.87	%11.96	%11.12	0.935	0.928
ين ياباني	%7.25	%7.00	%9.60	166.828	172.886
	%100	%100	%100		

البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات

صنـدوق النقـد العربي

البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

المحتويات	صفحة
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	1
المركز المالي الموحّد	2
بيان الدخل الموحّد	3
البيانات الموحّدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين	4
بيان التدفقات النقدية الموحّد	5
إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة	20 - 6

كي بي إم جي لو ار جلف ليمتد
فرع أبوظبي
ص.ب: ٧٦١٣
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

تليفون ٨٠٠ ٤٠١٤ (٢) ٩٧١+
فاكس ٦٣٢٧٦١٢ (٢) ٩٧١+
إنترنت: www.ae-kpmg.com

تقرير مدققي الحسابات المستقلين الى أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي

التقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية الموحّدة المرفقة لصندوق النقد العربي ("الصندوق") ولبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") التي تتضمن بيان المركز المالي المرحّد كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015، وبيان الدخل الموحّد والبيانات الموحّدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية الموحّد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحّدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية الذي ترى الإدارة أنه ضروري لتتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواء كان ذلك نتيجة لاحتيال أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحّدة استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحّدة خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والافصاحات الواردة في البيانات المالية الموحّدة. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحّدة سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية الموحّدة بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للصندوق. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحّدة.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لرأينا حول البيانات المالية الموحّدة.

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية الموحّدة تعبّر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق والمؤسسة التابعة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015 وعن أدائهما المالي وتدفقاتهما النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول القوانين والأحكام الأخرى

إننا نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات اللازمة لتدقيقنا. وأن الصندوق والمؤسسة التابعة يحتفظان بسجلات مالية منتظمة وأن البيانات المالية الموحّدة تتفق مع ما جاء في تلك السجلات وأن مجموع المصروفات الإدارية للسنة يتوافق مع القواعد المالية المعمول بها في الصندوق وضمن الحدود المرسومة لها في الميزانية الإدارية. لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نحتاجها بهدف التدقيق وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجه قد يكون له تأثير مادي على الصندوق أو سير عمله أو على المركز المالي وأن الصندوق يلتزم ببنود التأسيس ذات الصلة.

كي بي إم جي
03 مارس (آذار) 2016
أبوظبي

كي بي إم جي لو ار جلف ليمتد، عضو في شبكة كي بي إم جي للشركات الأعضاء المستقلة التابعة
لشركة كي بي إم جي انترناشيونال، شركة تعاونية سويسرية. كافة الحقوق محفوظة

صنـدوق النقـد العربي

المركز المالي الموحّد
31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

	ايضاح	2015 ألف دينار عربي حسابي	2014 ألف دينار عربي حسابي
الموجودات			
قروض للدول الأعضاء	3	**451,977**	402,047
خطوط الائتمان	4	**137,045**	145,267
ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء	5	**5,336**	5,336
ودائع لأجل لدى البنوك وحسابات جارية وتحت الطلب		**671,045**	1,293,925
محفظة الاستثمارات المالية	6	**2,792,095**	2,159,270
حسابات مدينة وموجودات أخرى	7	**21,785**	44,703
مجموع الموجودات		**4,079,283**	4,050,548
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
رأس المال المكتتب به 900 مليون دينار عربي حسابي			
رأس المال المدفوع	8	**798,329**	769,457
الاحتياطيات	9	**347,736**	315,621
مجموع حقوق المساهمين		**1,146,065**	1,085,078
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	10	**116,731**	111,463
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	11	**2,717,620**	2,786,703
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	12	**98,867**	67,304
مجموع المطلوبات		**2,816,487**	2,854,007
مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات		**4,079,283**	4,050,548

عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على البيانات المالية الموحّدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 03 (آذار) مارس 2016.
تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صنـدوق النقـد العربي

بيان الدخل الموحّد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

	ايضاح	2015 ألف دينار عربي حسابي	2014 ألف دينار عربي حسابي
الدخل			
فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء		**19,944**	9,370
فوائد ورسوم على خطوط الائتمان		**1,883**	1,552
إيرادات الاستثمارات المالية	*13*	**24,034**	19,996
فوائد على الودائع لدى البنوك والحسابات الجارية وتحت الطلب		**6,140**	8,001
إيرادات أخرى		**224**	396
		52,225	39,315
فوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية		**(7,830)**	(6,372)
		44,395	32,943
الإنفاق			
مصروفات إدارية وعمومية	*14*	**5,388**	4,857
نفقات معونة فنية	*15*	**430**	334
مساهمة في مبادرة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC)	*16*	**-**	657
		5,818	5,848
صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**38,577**	27,095
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**(973)**	(1,031)
صافي الدخل		**37,604**	26,064

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صنـدوق النقـد العربي

البيانات الموحّدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

	إيضاح	رأس المال المدفوع	احتياطي عـام	احتياطي طوارئ	احتياطي التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	المجموع
		ألف دينار عربي حسابي				
2014						
الدخل الشامل						
صافي الدخل لسنة 2014		-	26,064	-	-	26,064
التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية من خلال الاحتياطيات ، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الأخرين في المؤسسة التابعة		-	-	-	(256)	(256)
صافي الدخل الشامل		**-**	**26,064**	**-**	**(256)**	**25,808**
التغيرات في حقوق المساهمين						
الرصيد في 1 يناير 2014		745,545	143,383	150,000	(979)	1,037,949
تعديل سنوات سابقة		-	216	-	-	216
المساهمات المستلمة نقداً لزيادة رأس المال	8	23,912	-	-	-	23,912
المحول إلى احتياطي الطوارئ		-	(5,000)	5,000	-	-
تخصيص (ثاني عشر) لدعم الشعب الفلسطيني		-	(2,807)	-	-	(2,807)
الرصيد في 31 ديسمبر 2014		**769,457**	**161,856**	**155,000**	**(1,235)**	**1,085,078**
2015						
الدخل الشامل						
صافي الدخل لسنة 2015		-	37,604	-	-	37,604
التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية من خلال الاحتياطيات، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الأخرين في المؤسسة التابعة		-	-	-	(2,883)	(2,883)
صافي الدخل الشامل		**-**	**37,604**	**-**	**(2,883)**	**34,721**
التغيرات في حقوق المساهمين						
الرصيد في 1 يناير 2015		769,457	161,856	155,000	(1,235)	1,085,078
المساهمات المستلمة نقداً لزيادة رأس المال	8	28,872	-	-	-	28,872
المحول إلى احتياطي الطوارئ		-	(5,000)	5,000	-	-
تخصيص (ثالث عشر) لدعم الشعب الفلسطيني		-	(2,606)	-	-	(2,606)
الرصيد في 31 ديسمبر 2015		**798,329**	**191,854**	**160,000**	**(4,118)**	**1,146,065**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحّدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقـد العربي

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

	إيضاح	2015 ألف دينار عربي حسابي	2014 ألف دينار عربي حسابي
أنشطة العمليات			
صافي الدخل		**37,604**	26,064
معدلاً بما يلي:			
استهلاك الممتلكات والمعدات		**205**	89
التغير في حقوق المساهمين الأخرين في المؤسسة التابعة		**5,932**	22,858
		43,741	49,011
سحوبات القروض		**(186,594)**	(59,325)
تسديدات القروض		**136,664**	123,374
التغير في خطوط الائتمان		**8,222**	(13,707)
التغير في الحسابات المدينة والموجودات الأخرى		**23,079**	(20,655)
التغير في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى		**32,524**	(37,553)
التغير في الودائع البنكية المستحقة بعد ستة أشهر من تاريخ المركز المالي		**51,206**	(35,154)
التغير في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية		**(69,083)**	83,799
صافي النقد من أنشطة العمليات		**39,759**	89,790
أنشطة الاستثمار			
شراء ممتلكات ومعدات		**(366)**	(309)
التغير في الاستثمارات بصناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار		**(352)**	(49,037)
التغير في السندات والأوراق المالية – من خلال الاحتياطيات		**(338,429)**	(106,892)
التغير في السندات والأوراق المالية – حتى تاريخ الاستحقاق		**(296,927)**	(275,436)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		**(636,074)**	(431,674)
أنشطة التمويل			
مساهمات زيادة رأس المال المستلمة من الدول الأعضاء		**28,872**	23,912
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين الأخرين في المؤسسة التابعة		**(664)**	-
تخصيصات مدفوعة لدعم الشعب الفلسطيني		**(3,567)**	(2,880)
صافي النقد من أنشطة التمويل		**24,641**	21,032
صافي النقص في النقد والبنود المعادلة للنقد		**(571,674)**	(320,852)
النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة		**1,222,576**	1,543,428
النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة	*18*	**650,902**	1,222,576

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

1 نشاط الصندوق

صندوق النقد العربي هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 وبدأت في ممارسة نشاطها في شهر أبريل من عام 1977، وذلك بهدف إرساء لمقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. ويضم الصندوق في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. إن مقر الصندوق كائن في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وعنوانه هو ص ب 2818، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة

أ) أسس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحّدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات المعدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا تقييم العقود الأجلة للعملات الأجنبية، ومحفظة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، التي تقيم وفقاً للقيمة العادلة. بمقتضى اتفاقية الصندوق أعدت البيانات المالية الموحّدة بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

إن إعداد البيانات المالية الموحّدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، يشتمل على تقديرات من قبل الإدارة تنعكس على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحّدة للموجودات، والمطلوبات، والدخل والإنفاق. وترتكز الافتراضات التي بنيت عليها تلك التقديرات على الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد أنها مناسبة في ظل الظروف القائمة. وتخضع التقديرات والافتراضات إلى مراجعة دورية تهدف إلى تحديد قيمة الأصول والمطلوبات والاعتراف بنتائجها في الفترة التي تتمّ فيها المراجعة إذا كانت تلك المراجعة تؤثر على تلك الفترة فقط، أو في الفترة التي تمت فيها المراجعة والفترات اللاحقة إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية والفترات اللاحقة. ولقد تم تطبيق السياسات المحاسبية وطرق الاحتساب بصورة تتسق مع كافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحّدة.

ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضم البيانات المالية الموحّدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") الذي يمتلك الصندوق فيها نسبة تفوق 50% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015 و2014 وكما يبيّنه الإيضاح رقم 10. وقد تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. وتتخذ المؤسسة التابعة من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها. لقد تم استبعاد جميع المعاملات الجوهرية التي تمت بين الصندوق والمؤسسة التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحّدة.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ج) المعايير المصدرة ولم يتم تفعيلها بعد

ينطبق على صندوق النقد العربي المعيار 9 ,والمعيار 15 من معايير التقارير المالية الدولية الذين يصبحون نافذين إبتداءا من أوّل يناير 2018. يتعلق المعياران "بالأدوات المالية" و "الايرادات من العقود مع العملاء" على التوالي. يعتزم الصندوق النظر في تطبيق هذان المعياران عند تفعيلهما على ضوء تقييم تأثيرهما على البيانات المالية الموحدّة للصندوق.

د) الأدوات المالية: التحقق والقياس

فيما يلي السياسات التي تم تطبيقها فيما يتعلق بتعريف الأدوات المالية وتحققها وقياسها.

(1) التحقق الابتدائي
تقيم جميع الأدوات المالية أساسا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة لما تم دفعه مضافا إليها التكاليف الأخرى المرتبطة باقتناء تلك الأدوات المالية.

(2) الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى استحقاقها - بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم
تشمل السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. وتقيم بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع هذه الاستثمارات أو الناتجة عن انخفاض دئم في قيمتها، أو الناتجة عن الإطفاء العادي للعلاوة أو الخصم، في بيان الدخل الموحّد.

(3) الاستثمارات المالية المتاحة للبيع - بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحّد
تشمل الاستثمارات في صناديق الاستراتيجيات المتعدّدة وصناديق الاستثمار بالعقار المتاحة للبيع. تقيم وفقاً لصافي قيمة الموجودات التي تمثل القيمة العادلة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، ويدرج التغير في صافي قيمة الموجودات في بيان الدخل الموحّد.

(4) الاستثمارات المالية المتاحة للبيع – بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات
تشمل الاستثمارات بالسندات والأوراق لمالية غير تلك المشتراه بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. لا تشمل قروض أو ذمم مدينة منشؤها الصندوق أو المؤسسة التابعة. تقيم الاستثمارات بالقيمة العادلة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، وتدرج فروقات التقييم في حساب فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضمن الاحتياطيات في حقوق المساهمين حتى يتم بيع هذه الاستثمارات أو تحصيل قيمتها أو حدوث انخفاض دائم في قيمتها، حينئذٍ تدرج الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق إدراجها ضمن حقوق المساهمين في بيان الدخل الموحّد.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وفقاً لأسعار السوق المعلنة في حالة توفرها أو وفقاً للأسعار المتداولة بين المتعاملين في الأسواق المالية أو باستخدام طرق التسعير المتوفرة من خلال الجهات المتخصصة في تقديم خدمات المعلومات المالية والأسعار.

(5) القروض والأرصدة المدينة
تقيم القروض للدول الأعضاء المقدمة من قبل الصندوق، وخطوط الائتمان المقدمة من قبل المؤسسة التابعة بالتكلفة.

(6) تقيم الموجودات والمطلوبات المالية التي لم يرد ذكرها في الفقرات (2) إلى (5) أعلاه، بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحّد.

(7) تقيّد مشتريات ومبيعات الاستثمارات المالية على أساس تاريخ إجراء التعامل.

صندوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

ه) قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم دوري في تاريخ المركز المالي الموحّد لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية كما يلي:

(1) القروض للدول الأعضاء
يتبع الصندوق سياسة تكوين مخصص مقابل أقساط الفوائد للدول المتأخرة بالسداد لأكثر من سنة، كما يتم تكوين مخصص مقابل الفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات أقساط القروض والفوائد. ويسعى الصندوق مع تلك الدول للتوصل إلى تسويات لسداد متأخراتها.

(2) الاستثمارات المالية
يتم مراجعة الاستثمارات دورياً لتقييم مدى تعرضها لانخفاض دائم في قيمتها عندما يكون هنالك انخفاض هام أو دائم في القيمة العادلة بالمقارنة مع التكلفة. وتتطلب عملية تحديد فيما إذا كان الانخفاض هام أو دائم إلى تقديرات ترتكز بشكل رئيسي إلى وجود دليلٍ على تراجع الوضع الائتماني أو التمويلي للمؤسسات المستثمر بأدواتها. وفي حال وجود دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية، يتم تقدير القيمة المتوقع تحصيلها من تلك الموجودات المالية، واحتساب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة على أساس الفرق ما بين القيمة المتوقع تحصيلها والقيمة المدرجة بها كما يلي:

- بالنسبة للموجودات المالية المقومة على أساس التكلفة، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة المتوقع تحصيلها إما مباشرة أو من خلال تكوين حساب مخصص، ويتم إدراج مبلغ الخسارة ضمن بيان الدخل الموحّد للسنة.
- بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات، وكانت الخسارة قد أدرجت في السابق ضمن حقوق المساهمين (أي أن القيمة المتوقع تحصيلها كانت أقل من التكلفة الأصلية)، يحول صافي الخسارة المتراكمة والمسجلة ضمن حقوق المساهمين إلى بيان الدخل الموحّد للسنة.

و) العملات الأجنبية

(1) المعاملات بالعملات الأجنبية
تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار صرف عملاتها السائدة في وقت إجراء تلك المعاملات. وتحول أرصدة الموجودات (باستثناء الممتلكات والمعدات) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي الموحّد إلى الدينار العربي الحسابي المعادل لثلاث وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار صرف تلك العملات الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ. ويتم تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية بأسعار السوق في تاريخ المركز المالي الموحّد والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها، ويدرج صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل الموحّد.

تسجل الممتلكات والمعدات بأسعار الصرف السائدة عند شراءها.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

2 السياسات المحاسبية الهامة *(تابع)*

و) العملات الأجنبية *(تابع)*

(2) البيانات المالية للمؤسسة التابعة
يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملات مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة التي يرتبط بها الدينار العربي الحسابي. يشمل ذلك تضمين قيمة الاستثمار بالعملة المستثمر بها في المؤسسة التابعة في شريحة الدولار الأمريكي. وبالتالي، تغطّى الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة بالفروقات المقابلة الناتجة عن تحويل عملات الموجودات الأخرى في الصندوق.

(3) الأدوات المالية المشتقة
يستعمل كل من الصندوق والمؤسسة التابعة أدوات مالية مشتقة، وعقود مبادلات عملات، وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. ولا يقوم الصندوق أو المؤسسة التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة. يتم الأعتراف بالفروقات الناتجة عن عقود التحوّط في بيان الدخل الموحّد.

ز) استهلاك الممتلكات والمعدات
تستهلك تكلفة الممتلكات والمعدات على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الاقتصادية المتوقعة.

ح) التزامات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة
يتم احتساب صافي التزامات الصندوق الناشئ عن نظام تقاعد العاملين المحدد المنافع للمستفيدين، عن طريق تقدير مبلغ المكافآت المستقبلية المستحقة للمستفيدين نظير الخدمات عن الفترات الحالية والسابقة. ويقوم اكتواري مرة كل ثلاث سنوات على الأقل، بتقييم القيمة الحالية للالتزامات ومقارنتها مع موجودات صندوق التقاعد. تدرج موجودات نظام تقاعد العاملين والدخل الناتج عنها والالتزامات المترتبة عليها في بيانات مستقلة عن البيانات المالية الموحّدة.

وبالنسبة للموظفين غير المشمولين بنظام التقاعد يتم احتساب مكافآت نهاية الخدمة لهم وفقاً للأنظمة المطبقة.

ط) احتساب الإيرادات
يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على أساس المبلغ وسعر الفائدة تناسبا مع الفترة الزمنية المتعلقة بهما.

ي) النقد والبنود المعادلة للنقد
لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية الموحّد يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ستة أشهر من تاريخ المركز المالي الموحّد.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

3 قروض للدول الأعضاء

	2015 ألف دينار عربي حسابي	2014 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**402,047**	466,096
سحوبات خلال السنة	**186,594**	59,325
تسديدات خلال السنة	**(136,664)**	(123,374)
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**451,977**	402,047

يتضمن رصيد القروض للدول الأعضاء كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015 أقساط قروض مستحقة وغير مستلمة تعدّت فترة تأخير سدادها سنة، يبلغ مجموعها 17,757 ألف دينار عربي حسابي *(2014: 23,583 ألف دينار عربي حسابي)*، علماً أن مجمل أرصدة القروض القائمة بذمة الدول المعنيّة بالتأخير يبلغ 17,757 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015 *(2014: 71,158 ألف دينار عربي حسابي)*. كما يتضمن رصيد القروض القائمة بذمة الدول المقترضة الأرصدة غير المحققة من مبالغ الفوائد المرسملة في إطار إعادة هيكلة مديونية دولتين مقترضتين. ويتبع الصندوق سياسة تحقيق الفوائد المرسملة تناسباً مع تسديدات المديونية المعاد هيكلتها. ولذلك تم إدراج رصيد الفوائد المرسملة وغير المحققة كإيرادات مؤجلة ضمن بند حسابات دائنة ومطلوبات أخرى، ليتم تحويلها تدريجياً إلى بيان الدخل الموحّد انسجاماً مع تسديدات المديونية. وبلغ رصيد الفوائد المرسملة غير المحققة 39,613 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015 *(2014: 53,545 ألف دينار عربي حسابي)*.

بلغت الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015 ما مجموعه 76,868 ألف دينار عربي حسابي *(2014: 72,237 ألف دينار عربي حسابي)*.

4 خطوط الائتمان

	2015 ألف دينار عربي حسابي	2014 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**145,267**	131,560
سحوبات خلال السنة	**195,306**	183,371
	340,573	314,931
تسديدات خلال السنة	**(210,140)**	(178,040)
فروقات التحويل إلى الدينار العربي الحسابي	**6,612**	8,376
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**137,045**	145,267

يمثل هذا البند خطوط ائتمان مقدمة من قبل المؤسسة التابعة بهدف تمويل المبادلات التجارية للدول العربية. بلغت الأرصدة غير المسحوبة من خطوط الائتمان أو التخصيصات المتعاقد عليها والسارية كما في31 كانون الأول (ديسمبر) 2015 ما يعادل 289 ألف دينار عربي حسابي *(2014: 1,081 ألف دينار عربي حسابي)*.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

5 ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء

تمثل هذه الودائع مبالغ حصص رأسمال الصندوق التي دفعتها الدول الأعضاء بالعملات الوطنية، وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق.

6 محفظة الاستثمارات المالية – مكوناتها ونظام تقييمها

تتكون محفظة الاستثمارات المالية من أدوات ذات تقييم ائتماني عالٍ صادرة عن حكومات أو مؤسسات حكومية أو منظمات دولية أو مؤسسات مالية وغير مالية أو بنوك بالإضافة إلى استثمارات بصناديق استثمار استراتيجيات متعددة وصناديق العقار. يتم قياس تقييم الاستثمارات المالية المدرجة بالقيمة العادلة باستخدام النظام المتدرج لنوعية مدخلات التقييم، كما يلي:

	2015 ألف دينار عربي حسابي	2014 ألف دينار عربي حسابي
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات:		
استثمارات بسندات وأوراق مالية [مستوى 1]	**685,341**	349,795
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد:		
استثمارات بصناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار [مستوى 2]	**67,474**	67,122
استثمارات بسندات وأوراق محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها -		
بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم	**2,039,280**	1,742,353
	2,792,095	2,159,270

المستوى 1: تقيم الاستثمارات وفقاً للأسعار المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة.
المستوى 2: تقيم الاستثمارات وفقاً لمعطيات تقييم ملحوظة مباشرة أو غير مباشرة.

التغير في قيم الاستثمارات المالية من خلال الاحتياطيات

	2015 ألف دينار عربي حسابي	2014 ألف دينار عربي حسابي
• التغير في قيم السندات والأوراق المالية	**(4,118)**	**(1,235)**

قيمة الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

بلغت القيم السوقية للاستثمارات بالسندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها 2,037,181 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015 *(1,745,838:2014 ألف دينار عربي حسابي)*.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

7 حسابات مدينة وموجودات أخرى

	2015 ألف دينار عربي حسابي	2014 ألف دينار عربي حسابي
إجمالي الفوائد المستحقة	105,583	104,649
ينزل: فوائد مجنّبة على القروض	(45,593)	(45,593)
ومستحقات الفوائد على القروض متأخرة السداد	(49,083)	(47,762)
	10,907	11,294
مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	7,400	6,379
ممتلكات ومعدّات	653	492
أرصدة مدينة أخرى	1,423	6,788
صافي قيم معاملات استثمارية	1,402	19,750
	21,785	44,703

تتكون مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من 10,148 سهماً بقيمة أسمية ألف دينار كويتي للسهم الواحد، تمثل ما نسبته نحو 11% من رأس المال المصرح به والمعروض للإكتتاب. تم سداد 9,336 سهماً منها قيمتها الإسمية 9,336 ألف دينر كويتي، على أن يسدد المتبقي البالغ 812 سهماً قيمتها الأسمية 812 ألف دينار كويتي على قسطين متساويين خلال عامي 2016 و2017.

8 رأس المال المدفوع

	2015 ألف دينار عربي حسابي	2014 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال المصرّح به		
(24,000 سهم بقيمة 50 ألف دينار عربي حسابي للسهم)	1,200,000	1,200,000
رأس المال المكتتب به (18,000 سهم)	900,000	900,000
رأس المال غير المدفوع	(101,671)	(130,543)
رأس المال المدفوع	798,329	769,457

وافق مجلس محافظي صندوق النقد العربي بالقرار رقم (3) لسنة 2013 على زيادة رأس مال الصندوق المصرّح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي ليصبح 1,200 مليون دينار عربي حسابي. وتضمّن القرار اكتتاب الدول الأعضاء بقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي من هذه الزيادة، وتسديد نصف الاكتتاب البالغ 149,010 مليون دينار عربي حسابي بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام، والنصف المتبقي البالغ 149,010 مليون دينار عربي حسابي بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء على خمسة أقساط سنوية تبدأ في أبريل 2014، واستمرار مراعاة حالة فلسطين التي تمّ تأجيل المطالبة بتسديد حصتها في رأس المال بموجب قرار المجلس رقم (7) لسنة 1978.

يمثل الجزء غير المدفوع من رأسمال الصندوق، الزيادة في رأس المال المنصوص على سدادها بالتحويل النقدي من الدول الأعضاء خلال الفترة 2016-2018 والجزء غير المدفوع من القسط الأول والثاني من التحويل النقدي المستحقين في أبريل 2014 و2015 بالإضافة إلى حصة فلسطين المؤجل سدادها.

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

9 الاحتياطيات

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل للسنة أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ، ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً ويحوّل المتبقي إلى الاحتياطي العام. ويتضمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015 مبلغ 18,108 ألف دينار عربي حسابي (2014: 17,839 ألف دينار عربي حسابي)، يمثل حصة الصندوق من احتياطيات المؤسسة التابعة.

خصص مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب قراره رقم (6) لسنة 2015، تخصيصاً ثالث عشر لصالح الجهود المبذولة لرفع المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2014 (ما قيمته 2,606 ألف دينار عربي حسابي)، وكان المجلس قد أقر تخصيصاً ثاني عشر للهدف نفسه بموجب قراره رقم (7) لسنة 2014 بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2013 (ما قيمته 2,807 ألف دينار عربي حسابي).

وفيما يتعلق بحقوق الدول الأعضاء في الاحتياطيات، فقد أقرّ مجلس المحافظين بقراره رقم (3) لسنة 2005، تطبيق قاعدة الوزن المرجح (التي تستند إلى حصص رأس المال المدفوعة نقداً من الدول الأعضاء وتاريخ دفعها) في تحديد حصص الدول من الدخل والحقوق في الاحتياطيات وذلك في ظل التفاوت الزمني في سداد أقساط رأس المال.

10 حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة

تمثل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) حصة الأقلية من صافي موجودات المؤسسة التابعة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، والتي تقيّم بعملة الأساس للمؤسسة التابعة وهي الدولار الأمريكي. وقد بلغت نسبة حصتهم 43.61% من رأس المال المصرّح به كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015 (2014: 43.61%).

	2015 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي
حقوق المساهمين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للمؤسسة:		
- رأس المال المدفوع	**986,605**	986,605
- الاحتياطيات	**126,199**	124,278
إجمالي حقوق المساهمين	**1,112,804**	1,110,883
نسبة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	**%43.61**	%43.61
قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	**485,268**	484,463

	2015 ألف دينار عربي حسابي	2014 ألف دينار عربي حسابي
قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للصندوق - الدينار العربي الحسابي	**116,731**	**111,463**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية

يتم قبول ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية لقاء فائدة متفق عليها وذلك في إطار تحقيق الصندوق لأهدافه واستناداً إلى الوسائل التي أجازتها المادة الخامسة من اتفاقية تأسيسه.

12 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

	2015 ألف دينار عربي حسابي	2014 ألف دينار عربي حسابي
أرصدة فوائد مرسملة غير محققة	**39,613**	53,545
عقود إعادة شراء	**45,795**	-
فوائد مستحقة الدفع	**1,147**	869
أرصدة دائنة أخرى	**12,312**	12,890
	98,867	67,304

13 إيرادات الاستثمارات المالية

	2015 ألف دينار عربي حسابي	2014 ألف دينار عربي حسابي
صناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة – من خلال الاحتياطيات	-	1,016
السندات والأوراق المالية – من خلال الاحتياطيات	**4,979**	4,320
صناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار من خلال بيان الدخل الموحّد	**705**	835
السندات والأوراق المالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	**18,350**	13,825
	24,034	19,996

14 مصروفات إدارية وعمومية

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015 مكافآت مجلس الإدارة ورواتب وتكاليف الموظفين بمبلغ 4,242 ألف دينار عربي حسابي *(2014: 3,925 ألف دينار عربي حسابي)*. وقد بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسة التابعة 176 كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015 *(2014: 180 موظفاً)*.

15 نفقات معونة فنية

	2015 ألف دينار عربي حسابي	2014 ألف دينار عربي حسابي
مجموع تكاليف دورات تدريبية وندوات ومعونة مباشرة	**652**	454
مساهمات نقدية وعينية من الجهات المشاركة	**(222)**	(120)
	430	334

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

16 مساهمة في مبادرة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC)

اعتمد مجلس المحافظين من خلال القرار رقم (1) لسنة 2003، تقديم إعفاءات لديون من خلال المشاركة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC) والخاصة بحالة الجمهورية الإسلامية الموريتانية. كما اعتمد مجلس المحافظين من خلال القرار رقم (4) لسنة 2012 تقديم إعفاءات لجمهورية القمر المتحدة بإطار نفس المبادرة. يتم تحميل بيان الدخل الموحّد للسنة التي تغطيها البيانات المالية بإعفاءات الديون على أساس الاستحقاق. انتهت خلال سنة 2014 جميع برامج الإعفاءات مع الدول المعنية.

	2015 ألف دينار عربي حسابي	2014 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد الإجمالي للإعفاءات حتى 31 كانون الأول (ديسمبر)	**6,360**	6,360
الرصيد الإجمالي للإعفاءات في بداية السنة	**(6,360)**	(5,703)
الإعفاءات التي تم تحميلها في بيان الدخل الموحّد للسنة	**-**	657

17 الأموال المدارة

يسند الصندوق والمؤسسة التابعة لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن، إدارة جزء من المحافظ الاستثمارية وذلك مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة معهم. وقد بلغت القيمة العادلة للأموال المدارة من قبلهم 120,038 ألف دينار عربي حسابي في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015 (*2014: 118,775 ألف دينار عربي حسابي*).

بلغت الأموال المدارة من قبل صندوق النقد العربي لصالح منظمات عربية 5,802 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015 (2014: 6,582 *ألف دينار عربي حسابي*).

18 النقد والبنود المعادلة للنقد

	2015 ألف دينار عربي حسابي	2014 ألف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	**20,536**	6,551
ودائع لأجل لدى البنوك	**650,509**	1,287,374
ينزل: ودائع تستحق بعد ستة أشهر من تاريخ المركز المالي الموحّد	**(20,143)**	(71,349)
	650,902	1,222,576

صندوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

19 التوزيع الجغرافي للمحفظة الاستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الاستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجود مراكزها، بالإضافة إلى محفظة الاستثمارات المالية، التي تتكون من السندات والأوراق المالية، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الاستثمارية الكلية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) كالآتي:

	2015 ألف دينار عربي حسابي	2014 ألف دينار عربي حسابي
الدول العربية	**792,224**	1,149,428
أوروبا	**1,074,077**	991,428
أمريكا الشمالية	**257,666**	228,612
الشرق الأقصى	**1,129,204**	934,096
المنظمات الدولية	**208,604**	148,131
الدول الأفريقية	**1,365**	1,500
	3,463,140	3,453,195

20 التزامات التقاعد

وفقاً للسياسة المتبعة، فإن الصندوق يقوم بإجراء تقييم إكتواري لالتزاماته تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية مرة كل ثلاث سنوات على الأقل. تم إجراء تقييم لإلتزامات الصندوق تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كما في 31 كانون الأول 2014. وفقاً لتقرير الخبير الاكتواري والافتراضات المتضمنة فيه، تم تقدير القيمة الحالية للمعاشات التقاعدية (التي تمثل قيمة الالتزامات عن الخدمة حتى تاريخ التقييم) بمبلغ 52,081 ألف درهم إمارات (3,263 ألف دينار عربي حسابي)، مقابل موجودات صندوق التقاعد البالغة 49,312 ألف درهم إمارات (3,089 ألف دينار عربي حسابي)، بذلك بلغ الفارق في القيمة الحاضرة لالتزامات المعاشات التقاعدية 2,769 ألف درهم إمارات (174 ألف دينار عربي حسابي)، تم تغطيته جزئياً خلال 2015 والرصيد المتبقي سيتم تغطيته خلال 2016 وفقاً لسياسة صندوق تقاعد العاملين بهذا الشأن.

تم خلال السنة تحميل المصروفات الإدارية والعمومية بمبلغ 190 ألف دينار عربي حسابي يمثل مساهمة الصندوق في صندوق التقاعد لسنة 2015 *(2014: 183 ألف دينار عربي حسابي)*.

بلغت الأموال المدارة من قبل الصندوق لصالح صندوق التقاعد 41,310 ألف درهم إماراتي تعادل 2,706 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول ديسمبر 2015 *(2014: 49,312 ألف درهم إماراتي تعادل 3,089 ألف دينار عربي حسابي)*.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

21 الأدوات المالية

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
	ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	20,537	20,537	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	650,508	630,365	20,143	-	-	-
استثمارات بسندات متاحة للبيع	685,341	685,341	-	-	-	-
صناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار	67,474	67,474	-	-	-	-
استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق	2,039,280	1,289,915	315,945	414,509	18,911	-
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
خطوط الائتمان	137,045	116,993	15,146	4,856	-	50
قروض للدول الأعضاء	451,977	38,960	41,086	323,254	30,920	17,757
حسابات مدينة وموجودات أخرى	21,785	12,379	1,169	140	-	8,097
	4,079,283	**2,861,964**	**393,489**	**742,759**	**49,831**	**31,240**
المطلوبات وحقوق المساهمين						
حقوق المساهمين الأخرين في المؤسسة التابعة	116,731	-	-	-	-	116,731
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	2,717,620	2,616,590	101,030	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	98,867	51,109	4,622	26,676	7,647	8,813
	2,933,218	**2,667,699**	**105,652**	**26,676**	**7,647**	**125,544**

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

الأدوات المالية *(تابع)*

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2014 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
	ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب						
لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	6,551	6,551	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	1,287,374	1,216,025	71,349	-	-	-
استثمارات بسندات متاحة للبيع	349,795	349,795	-	-	-	-
صناديق استثمار الاستراتيجيات المتعددة والعقار	67,122	67,122	-	-	-	-
استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق	1,742,353	606,228	627,668	483,246	25,211	-
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
خطوط الائتمان	145,267	108,883	28,683	7,701	-	-
قروض للدول الأعضاء	402,047	53,769	65,716	225,509	31,571	25,482
حسابات مدينة وموجودات أخرى	44,703	30,948	680	463	-	12,612
	4,050,548	**2,439,321**	**794,096**	**716,919**	**56,782**	**43,430**
المطلوبات وحقوق المساهمين						
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	111,463	-	-	-	-	111,463
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	2,786,703	2,754,262	32,441	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	67,304	5,715	3,438	32,554	16,637	8,960
	2,965,470	**2,759,977**	**35,879**	**32,554**	**16,637**	**120,423**

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية الموحّدة كما في تاريخ المركز المالي الموحّد، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتركز الاستثمارات المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في سندات ذات تقييم ائتماني عالي وبالتالي مخاطر منخفضة. كما يقدم الصندوق قروضاً للدول الأعضاء بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. وتقوم المؤسسة التابعة وفقاً لأهدافها المحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

يسعى الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه. لذلك فان حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

إن المخاطر لدى الصندوق والمؤسسة التابعة نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة محدودة، إذ تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الائتمان والقروض للدول الأعضاء ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها وفترات الاسترداد للاستثمارات المالية المتاحة لبيع.

ويوضح جدول اختبار الحساسية أدناه مدى التأثير على كل من حقوق المساهمين وبيان الدخل الموحّد نتيجة كل تغير بنسبة 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات فائدة متغيرة، مع الإبقاء على كافة المعطيات الأخرى على حالها دون تغيير.

	التغير في نقاط الأساس	2015 ألف دينار عربي حسابي	2014 ألف دينار عربي حسابي
التأثير على الاحتياطي بحقوق المساهمين	25	**237**	297
التأثير على بيان الدخل الموحّد	25	**1,417**	1,177

صنـدوق النقـد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحّدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2015

الأدوات المالية *(تابع)*

د) إدارة مخاطر القيمة العادلة

القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب القيم المدرجة في البيانات المالية الموحّدة، وتتم إدارة مخاطر القيمة العادلة للموجودات بالتنويع في مكوناتها.

هـ) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العملات بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالدينار العربي الحسابي على أساس وزنه المثبت بالعملات المكوّنة لسلة وحدات حقوق السحب الخاصة، وبملائمة عملات الودائع المقبولة مع عملات توظيفاتها ومن خلال استخدام عقود العملات الآجلة.

كما يقوم الصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته القواعد الإرشادية للاستثمار، بعمليات التحوّط اللازمة لتغطية الموجودات والمطلوبات المالية بعملات غير عملة الأساس من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وذلك ضمن الحدود المرسومة في سياسة الاستثمار. ويتم ذلك باستخدام مشتقات الأدوات المالية المتمثلة بالعقود الآجلة للعملات الأجنبية.

بلغت قيمة العقـود الآجلة للعمـلات المبرمة والقائمة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015 مبلغ 1,447,758 ألف دينار عربي حسابي *(2014 : 1,020,243 ألف دينار عربي حسابي)*.

و) إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة بالتنويع في مكونات الموجودات وآجالها وأخذاً بالاعتبار تواريخ استحقاق المطلوبات، وكذلك احتياجات السيولة، وبالاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والبنود المماثلة للنقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

ز) إدارة رأس المال

تتم إدارة رأس المال بشكلٍ يحقق الهدف الرئيسي للصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته اتفاقية الصندوق والنظام الأساسي للمؤسسة التابعة. ويقوم ذلك على سياسة التنوع في مكونات الموجودات وإدارتها أخذاً بالاعتبار آجال المطلوبات وتكاليفها، مما يحقق عائداً يساعد على تدعيم المركز المالي من خلال ما يتم تخصيصه إلى الاحتياطيات للتوسع في النشاط، وما يترتب على المؤسسة التابعة من توزيع أرباح نقدية لمساهميها. وتتكون قاعدة رأس المال من رأس المال والاحتياطيات، التي تظهر تفاصيلها ضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحّد.

الجداول والهيكل التنظيمي

جداول القروض

جدول (أ-1): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2015)

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1977										
1978	1	مصر	4,688							
	2	السودان	1,875							
			6,563	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**6,563**
1979	3	موريتانيا	750							
	4	المغرب	1,875							
	5	سوريا	750							
	6	السودان	1,875							
	7	السودان			11,250					
			5,250	**0**	**11,250**	**0**	**0**	**0**	**0**	**16,500**
1980	8	موريتانيا	750							
	9	موريتانيا		4,500						
	10	الصومال	1,500							
	11	السودان				5,000				
			2,250	**4,500**	**0**	**5,000**	**0**	**0**	**0**	**11,750**
1981	12	اليمن	2,940							
	13	المغرب	1,875							
	14	المغرب			31,850					
	15	المغرب	3,600							
	16	اليمن		8,820						
	17	المغرب				9,800				
	18	الصومال	1,440							
	19	الصومال			12,740					
	20	السودان	1,875							
	21	اليمن	3,675							
			15,405	**8,820**	**44,590**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**78,615**
1982	22	السودان			5,000					
	23	السودان	3,600							
	24	موريتانيا	2,190							
	25	المغرب	1,875							
	26	سوريا	2,940							
	27	موريتانيا			8,240					
	28	اليمن	3,675							
	29	اليمن				3,920				
			14,280	**0**	**13,240**	**3,920**	**0**	**0**	**0**	**31,440**
1983	30	العراق	27,930							
	31	السودان				4,800				
	32	السودان	1,875							
	33	اليمن					3,920			
	34	موريتانيا	750							
	35	العراق				27,000				
	36	سوريا					3,000			
	37	الأردن	3,990							
	38	الأردن					1,960			
	39	اليمن		5,700						
			34,545	**5,700**	**0**	**31,800**	**8,880**	**0**	**0**	**80,925**
1984	40	الصومال	1,500							
	41	اليمن					4,900			
	42	السودان			4,335					
	43	المغرب	1,875							
	44	اليمن	3,690							
			7,065	**0**	**4,335**	**0**	**4,900**	**0**	**0**	**16,300**
1985	45	اليمن	3,975							
	46	المغرب	3,600							
	47	المغرب	3,750							
	48	اليمن				5,100				
	49	الأردن	1,050							
	50	الأردن				2,660				
	51	الأردن					700			
	52	موريتانيا	2,190							
	53	العراق	27,930							
			42,495	**0**	**0**	**7,760**	**700**	**0**	**0**	**50,955**

جدول (أ-1): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2015)

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1986	54	اليمن	3,675							
	55	المغرب	1,875							
	56	سوريا	2,940							
	57	سوريا	2,400							
	58	المغرب		6,250						
	59	المغرب					2,500			
	60	موريتانيا			3,250					
	61	موريتانيا	1,500							
	62	تونس	3,675							
	63	الأردن	3,990							
	64	تونس	1,500							
			21,555	**6,250**	**3,250**	**0**	**2,500**	**0**	**0**	**33,555**
1987	65	تونس					3,450			
	66	اليمن		2,500						
	67	العراق					18,620			
			0	**2,500**	**0**	**0**	**22,070**	**0**	**0**	**24,570**
1988	68	المغرب	1,875							
	69	اليمن	3,690							
	70	الأردن					1,960			
	71	المغرب	7,350							
	72	الجزائر					18,620			
	73	موريتانيا				2,460				
	74	اليمن		6,150						
	75	مصر	4,687							
	76	اليمن	3,975							
	77	موريتانيا	2,190							
	78	اليمن					5,100			
	79	سوريا		8,200						
	80	الجزائر	27,930							
	81	العراق	27,930							
			79,627	**14,350**	**0**	**2,460**	**25,680**	**0**	**0**	**122,117**
1989	82	العراق	3,300							
	83	الأردن		5,320						
	84	مصر	5,250							
	85	المغرب			17,150					
	86	الجزائر		41,640						
			8,550	**46,960**	**17,150**	**0**	**0**	**0**	**0**	**72,660**
1990	87	موريتانيا			9,050					
	88	مصر				6,625				
			0	**0**	**9,050**	**6,625**	**0**	**0**	**0**	**15,675**
1991										
1992	89	المغرب			14,800					
	90	تونس	3,675							
			3,675	**0**	**14,800**	**0**	**0**	**0**	**0**	**18,475**
1993	91	موريتانيا			3,250					
			0	**0**	**3,250**	**0**	**0**		**0**	**3,250**
1994	92	اليمن	11,340							
	93	موريتانيا				2,460				
	94	الأردن			7,980					
	95	الجزائر			29,150					
			11,340	**0**	**37,130**	**2,460**	**0**	**0**	**0**	**50,930**
1995	96	اليمن		15,120						
	97	تونس	5,175							
	98	الأردن			5,320					
			5,175	**15,120**	**5,320**	**0**	**0**	**0**	**0**	**25,615**
1996	99	الجزائر			31,230					
	100	موريتانيا			4,955					
			0	**0**	**36,185**	**0**	**0**	**0**	**0**	**36,185**

جدول (أ-1): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2015)

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1997	101	الأردن				2,660				
	102	جيبوتي		367						
	103	اليمن			19,656					
			0	**367**	**19,656**	**2,660**	**0**	**0**	**0**	**22,683**
1998	104	الأردن							3,910	
	105	اليمن							9,057	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**12,967**	**12,967**
1999	106	الجزائر							30,605	
	107	تونس	5,175							
	108	المغرب							10,878	
	109	تونس							5,072	
	110	لبنان	3,675							
			8,850	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**46,555**	**55,405**
2000	111	جيبوتي			245					
	112	لبنان							3,601	
	113	موريتانيا			4,000					
	114	المغرب				7,400				
	115	مصر							23,153	
			0	**0**	**4,245**	**7,400**	**0**	**0**	**26,754**	**38,399**
2001	116	الأردن							5,214	
	117	المغرب							14,504	
	118	مصر				15,750				
	119	مصر	23,625							
	120	تونس				3,450				
	121	تونس							6,762	
			23,625	**0**	**0**	**19,200**	**0**	**0**	**26,480**	**69,305**
2002	122	مصر							30,870	
	123	جيبوتي							420	
	124	لبنان	3,675							
			3,675	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**31,290**	**34,965**
2003	125	المغرب							11,100	
	126	جيبوتي			368					
	127	مصر			55,125					
			0	**0**	**55,493**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**66,593**
2004	128	القمر المتحدة	184							
	129	تونس							5,175	
	130	السودان			9,800					
	131	مصر							23,625	
			184	**0**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**28,800**	**38,784**
2005	132	موريتانيا			8,600					
	133	السودان							9,800	
	134	لبنان							6,825	
			0	**0**	**8,600**	**0**	**0**	**0**	**16,625**	**25,225**
2006	135	جيبوتي							350	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**350**	**350**
2007	136	سوريا							2,000	
	137	لبنان							9,100	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**11,100**
2008	138	القمر المتحدة		184						
	139	جيبوتي						614		
	140	سوريا							9,600	
	141	لبنان						18,200		
			0	**184**	**0**	**0**	**0**	**18,814**	**9,600**	**28,598**

جدول (أ-1): تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء سنوياً (1978 - 2015)

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
2009	142	الأردن	7,365							
	143	الأردن							12,275	
	144	المغرب							47,863	
	145	موريتانيا							9,120	
	146	المغرب				21,880				
			7,365	**0**		**21,880**	**0**	**0**	**69,258**	**98,503**
2010	147	الأردن				9,820				
	148	الأردن							17,185	
	149	المغرب							47,863	
	150	اليمن			43,000					
			0	**0**	**43,000**	**9,820**	**0**	**0**	**65,048**	**117,868**
2011	151	المغرب						**13,675**		
	152	مصر	**43,725**							
	153	مصر							**58,300**	
			43,725	**0**	**0**	**0**	**0**	**13,675**	**58,300**	**115,700**
2012	154	الأردن	**7,365**							
	155	اليمن		**21,000**						
	156	اليمن				**24,000**				
	157	تونس							**15,935**	
	158	تونس				**12,750**				
	159	تونس	**9,562**							
	160	المغرب				**27,350**				
			16,927	**21,000**	**0**	**64,100**	**0**	**0**	**15,935**	**117,962**
2013	161	السودان							**9,800**	
	162	اليمن		**21,000**						
	163	الأردن				**12,790**				
	164	الأردن			**12,790**					
	165	القمر المتحدة			**787**					
	166	تونس							**12,000**	
	167	تونس							**20,000**	
	168	المغرب							**60,000**	
			0	**21,000**	**13,577**	**12,790**	**0**	**0**	**101,800**	**149,167**
2014	169	موريتانيا			**20,000**					
	170	اليمن			**36,510**					
			0	**0**	**56,510**	**0**	**0**	**0**	**0**	**56,510**
2015	171	الأردن							**13,285**	
	172	مصر							**78,880**	
	173	مصر	**59,160**							
	174	السودان			**39,900**					
			59,160	**0**	**39,900**	**0**	**0**	**0**	**92,165**	**191,225**
المجموع			**421,286**	**146,751**	**450,331**	**207,675**	**64,730**	**32,489**	**624,127**	**1,947,389**

جدول (أ-2) : تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء حسب نوع القرض (1978 - 2015)

الدول المستفيدة من **القروض التلقائية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	5	23.760
الجمهورية التونسية	6	28.762
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	27.930
جمهورية السودان	5	11.100
الجمهورية العربية السورية	4	9.030
جمهورية الصومال	3	4.440
جمهورية العراق	4	87.090
الجمهورية اللبنانية	2	7.350
جمهورية مصر العربية	6	141.135
المملكة المغربية	10	29.550
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	7	10.320
الجمهورية اليمنية	9	40.635
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
	63	**421.286**

الدول المستفيدة من **القروض الممتدة**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	26.090
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2	60.380
جمهورية السودان	5	70.285
جمهورية الصومال	1	12.740
جمهورية مصر العربية	1	55.125
المملكة المغربية	3	63.800
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	8	61.345
الجمهورية اليمنية	3	99.166
جمهورية جيبوتي	2	0.613
جمهورية القمر المتحدة	1	0.787
	29	**450.331**

الدول المستفيدة من **القروض العادية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	1	5.320
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	41.640
الجمهورية العربية السورية	1	8.200
المملكة المغربية	1	6.250
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	1	4.500
الجمهورية اليمنية	7	80.290
جمهورية جيبوتي	1	0.367
القمر المتحدة	1	0.184
	14	**146.751**

الدول المستفيدة من **التسهيل التجاري**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	4.620
الجمهورية التونسية	1	3.450
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	18.620
الجمهورية العربية السورية	1	3.000
جمهورية العراق	1	18.620
المملكة المغربية	1	2.500
الجمهورية اليمنية	3	13.920
	11	**64.730**

الدول المستفيدة من **القروض التعويضية**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	4	27.930
الجمهورية التونسية	2	16.200
جمهورية السودان	2	9.800
جمهورية العراق	1	27.000
جمهورية مصر العربية	2	22.375
المملكة المغربية	4	66.430
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	2	4.920
الجمهورية اليمنية	3	33.020
	20	**207.675**

الدول المستفيدة من **تسهيل التصحيح الهيكلي**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	5	51.869
الجمهورية التونسية	6	64.944
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	30.605
جمهورية السودان	2	19.600
الجمهورية اللبنانية	3	19.526
جمهورية مصر العربية	5	214.828
المملكة المغربية	6	192.208
الجمهورية اليمنية	1	9.057
جمهورية جيبوتي	2	0.770
الجمهورية العربية السورية	2	11.600
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1	9.120
	34	**624.127**

الدول المستفيدة من **قرض تسهيل النفط**	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
جمهورية جيبوتي	1	0.614
الجمهورية اللبنانية	1	18.200
المملكة المغربية	1	13.675
	3	**32.489**

جدول (أ-3): أرصدة التزامات القروض حسب الدولة المقترضة (2014 - 2015)

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 2014			نهاية عام 2015		
	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض
المملكة الأردنية الهاشمية	26,963	3,895	30,858	27,156	5,314	32,470
جمهورية السودان	53,401	3,300	56,701	60,234	15,960	76,194
الجمهورية العربية السورية	2,880		2,880	2,880		2,880
جمهورية الصومال	14,877		14,877	14,877		14,877
جمهورية القمر المتحدة		787	787		787	787
جمهورية العراق	56,446		56,446	47,307		47,307
جمهورية مصر العربية	40,810		40,810	129,808	31,552	161,360
المملكة المغربية	65,880	20,000	85,880	52,000		52,000
الجمهورية اليمنية	88,380	18,255	106,635	64,355	18,255	82,610
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	10,912	10,000	20,912	15,000	5,000	20,000
الجمهورية التونسية	41,498	16,000	57,498	38,361		38,361
المجموع	**402,047**	**72,237**	**474,284**	**451,978**	**76,868**	**528,846**

جدول (أ-4) : أرصدة التزامات القروض القائمة سنوياً (1978- 2015)

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	قيمة القروض المقدمة خلال العام	أرصدة التزامات القروض*	أرصدة سحوبات القروض**
1978	6,563	6,563	6,563
1979	16,500	23,063	18,062
1980	11,750	48,687	42,187
1981	78,615	102,834	68,674
1982	31,440	129,733	111,700
1983	80,925	198,587	193,037
1984	16,300	189,388	183,423
1985	50,955	187,724	181,759
1986	33,555	195,558	183,843
1987	24,570	167,666	157,451
1988	122,117	226,484	213,717
1989	72,660	283,740	242,041
1990	15,675	244,329	233,379
1991	-	213,441	198,641
1992	18,475	189,467	179,467
1993	3,250	162,451	151,131
1994	50,930	203,450	167,985
1995	25,615	211,728	177,562
1996	36,185	218,253	186,905
1997	22,683	231,295	206,697
1998	15,023	227,413	199,314
1999	55,405	263,858	229,129
2000	38,399	276,416	250,459
2001	69,305	300,630	278,997
2002	34,965	278,180	275,970
2003	66,593	316,658	281,121
2004	38,784	280,182	252,695
2005	25,225	275,201	253,376
2006	350	262,611	231,511
2007	11,100	247,693	226,218
2008	28,598	283,693	251,111
2009	98,503	352,671	318,273
2010	117,868	418,105	356,614
2011	115,700	466,769	416,119
2012	117,962	509,723	440,605
2013	149,167	541,148	466,096
2014	56,510	474,284	402,047
2015	191,225	528,846	451,978

* أرصدة التزامات القروض القائمة والمتمثلة بأرصدة سحوبات القروض مضافاً إليها الأرصدة غير المسحوبة من القروض القائمة.

** أرصدة السحوبات من القروض القائمة مطروحاً منها الأقساط المسدّدة.

جدول (أ-5) : أسعار الفائدة المطبقة على تسهيلات الصندوق خلال عام 2015 حسب الأجال

	يناير 2015	فبراير 2015	مارس 2015	أبريل 2015	مايو 2015	يونيو 2015	يوليو 2015	أغسطس 2015	سبتمبر 2015	أكتوبر 2015	نوفمبر 2015	ديسمبر 2015
أجل 7 سنوات	1.79%	1.59%	1.80%	1.68%	1.94%	1.85%	2.08%	1.92%	1.89%	1.73%	1.78%	1.73%
أجل 5 سنوات	1.59%	1.40%	1.59%	1.48%	1.67%	1.60%	1.76%	1.65%	1.61%	1.46%	1.52%	1.48%
أجل 4 سنوات	1.46%	1.29%	1.46%	1.36%	1.51%	1.45%	1.57%	1.49%	1.44%	1.31%	1.37%	1.35%
أجل 3 سنوات	1.30%	1.16%	1.29%	1.21%	1.32%	1.27%	1.36%	1.31%	1.26%	1.15%	1.21%	1.20%
أجل 6 أشهر	0.81%	0.79%	0.80%	0.81%	0.81%	0.82%	0.83%	0.85%	0.87%	0.86%	0.86%	0.90%

الشكل رقم (4) : أسعار الفائدة على القروض (2003 - 2015)

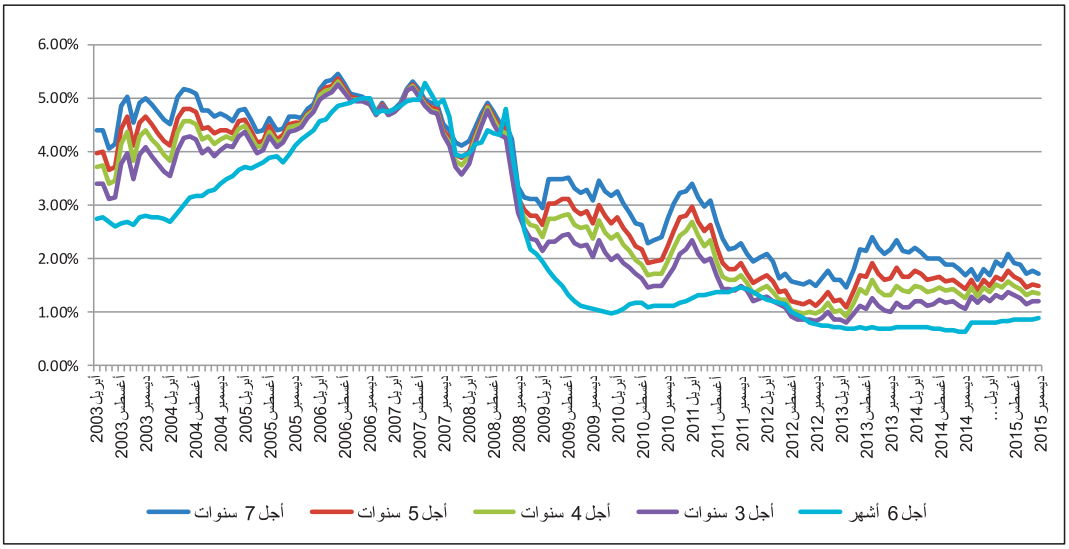

جداول عامة

جدول (ب-1) : رأس المال كما في 31 ديسمبر 2015

(ألف دينار عربي حسابي)

	الدولة	مقدار المساهمة برأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع			
			المدفوع بالعملة الوطنية	المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام (2)	إجمالي المدفوع
1	المملكة الاردنية الهاشمية	14,850	80	6,310	6,975	13,365
2	دولة الامارات العربية المتحدة	52,950	300	22,430	24,925	47,655
3	مملكة البحرين	13,800	80	5,840	6,500	12,420
4	الجمهورية التونسية	19,275	100	8,185	9,063	17,348
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	116,850	760	49,430	54,975	105,165
6	المملكة العربية السعودية	133,425	760	56,535	62,788	120,083
7	جمهورية السودان	27,600	200	9,800	13,000	23,000
8	الجمهورية العربية السورية	19,875	80	7,120	9,363	16,563
9	جمهورية الصومال	11,025	80	3,920	5,188	9,188
10	جمهورية العراق	116,850	760	49,430	54,975	105,165
11	سلطنة عمان	13,800	80	5,840	6,500	12,420
12	دولة قطر	27,600	200	11,640	13,000	24,840
13	دولة الكويت	88,200	500	37,380	41,500	79,380
14	الجمهورية اللبنانية	13,800	100	4,900	6,500	11,500
15	دولة ليبيا	37,035	186	15,723	17,423	33,332
16	جمهورية مصر العربية	88,200	500	37,380	41,500	79,380
17	المملكة المغربية	41,325	200	17,555	19,438	37,193
18	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	13,800	80	5,840	6,500	12,420
19	الجمهورية اليمنية	42,450	280	16,535	19,975	36,790
20	دولة فلسطين (1)	5,940	-	-	-	-
21	جمهورية جيبوتي	675	5	245	313	563
22	جمهورية القمر المتحدة	675	5	245	313	563
	المجموع	**900,000**	**5,336**	**372,283**	**420,710**	**798,329**

(1) تم تاجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

(2) التحويل من الاحتياطي العام إلى رأس المال تمّ على مرحلتين:

الأولى : بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005، تمّ رسملة جزءٍ من الاحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال الذي كان مصرّحاً به آنذاك والبالغ 271.7 مليون دينار عربي حسابي.

الثانية : بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2013 تم زيادة رأس المال المصرح به بقيمة 600 مليون دينار عربي حسابي، والاكتتاب بنصف الزيادة وبقيمة 300 مليون دينار عربي حسابي بنفس نسب الحصص المكتتب بها، وتم تسديد نصف الاكتتاب من خلال رسملة الاحتياطيات والنصف المتبقي والبالغ 149.01 مليون دينار عربي حسابي يتم تسديده نقداً من قبل الدول الأعضاء وعلى خمسة أقساط سنوية متساوية بدءاً من أبريل 2014.

عدد المستفيدين من الدورات/ حلقات العمل/ الندوات

2016/1/30 - 1988/1/1

	ما قبل 1988	الدورات	الدورات المشتركة مع IMF	الدورات المشتركة مع WTO	حلقات العمل	حلقات العمل مشتركة مع IMF	حلقات العمل المشتركة مع WTO/IMF	حلقات العمل مشتركة مع WTO	الندوات	الندوات المشتركة مع IMF	المجموع
عدد الأنشطة		127	116	23	13	9	3	4	5	4	304
الأردن	14	235	219	43	26	19	6	10	3	4	579
الامارات	32	288	195	58	14	16	4	8	7	10	632
البحرين	9	202	143	15	9	13	5	7	7	4	414
تونس	11	187	176	38	19	10	5	6	3	3	458
الجزائر	6	176	160	21	16	15	4	8	4	3	413
جيبوتي	0	15	294	1	0	2	2	0	0	0	314
السعودية	16	336	302	48	25	20	6	10	16	9	788
السودان	14	169	224	37	14	16	5	6	4	6	495
سورية	8	190	216	64	68	18	5	5	3	4	581
الصومال	8	13	15	0	0	0	0	0	1	0	37
العراق	13	129	396	23	15	8	5	2	3	2	596
عُمان	9	192	181	39	17	13	6	8	7	6	478
فلسطين	0	140	144	33	10	7	5	3	2	3	347
قطر	5	172	118	23	19	16	5	5	10	3	376
القمر المتحدة	0	3	13	9	1	1	0	2	0	2	31
الكويت	10	203	163	17	12	9	5	2	5	2	428
لبنان	2	152	152	37	24	14	3	6	2	9	401
ليبيا	0	164	112	16	13	7	4	4	3	1	324
مصر	2	260	197	36	21	17	6	9	2	7	557
المغرب	15	164	216	21	15	15	6	8	3	4	467
موريتانيا	9	136	149	21	10	13	1	2	5	4	350
اليمن	21	195	216	26	17	19	5	7	4	5	515
المجموع	204	3721	4001	626	365	268	93	118	94	91	9581

التنظيم والإدارة

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، ينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ولمجلس المحافظين جميع سلطات الإدارة. يعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها. يتكون مجلس المحافظين كما في 31 ديسمبر 2015 على النحو التالي :

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ	معالي الدكتور زياد فريز
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور عز الدين محي الدين كناكرية
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ	معالي عبيد حميد الطاير
	نائب المحافظ	معالي مبارك راشد المنصوري
مملكة البحرين	المحافظ	معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة
	نائب المحافظ	سعادة رشيد محمد المعراج
الجمهورية التونسية	المحافظ	معالي الدكتور الشاذلي العياري
	نائب المحافظ	سعادة أحمد طرشي[1]
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ	معالي عبد الرحمان بن خلفة[2]
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور محمد لكصاسي
جمهورية جيبوتي	المحافظ	معالي بودي أحمد روبلة
	نائب المحافظ	سعادة عثمان أحمد علي
المملكة العربية السعودية	المحافظ	معالي الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف
	نائب المحافظ	معالي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك
جمهورية السودان	المحافظ	معالي بدر الدين محمود عباس
	نائب المحافظ	سعادة عبدالرحمن حسن عبدالرحمن هاشم
الجمهورية العربية السورية	المحافظ	معالي الدكتور إسماعيل إسماعيل
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور أديب مفضي ميالة

[1] اعتباراً من يناير 2015 ، خلفاً لسعادة منية السعداوي.
[2] اعتباراً من يونيو 2015 ، خلفاً لمعالي محمد جلاب.

جمهورية الصومال الفيدرالية	المحافظ	معالي محمد آدن إبراهيم فرجيتي[3]
	نائب المحافظ	سعادة بشيـــر عيســـــى
جمهورية العراق	المحافظ	معالي الدكتور علي محسن إسماعيل
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور صلاح الدين حامد جعاطة
سلطنة عُمان	المحافظ	معالي درويش بن اسماعيل بن علي البلوشي
	نائب المحافظ	سعادة حمود بن سنجور الزدجالي
دولة فلسطين	المحافظ	معالي الدكتور جواد ناجي حرز الله
	نائب المحافظ	سعادة عزام الشوا[4]
دولة قطر	المحافظ	معالي علي شريف العمادي
	نائب المحافظ	معالي الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني
جمهورية القمر المتحدة	المحافظ	معالي محمد علي صالح
	نائب المحافظ	سعادة محمد شافع مزي عبده
دولة الكويت	المحافظ	معالي أنس خالد الصالح
	نائب المحافظ	معالي الدكتور محمد يوسف الهاشل
الجمهورية اللبنانية	المحافظ	معالي رياض سلامة
	نائب المحافظ	سعادة رائد شرف الدين
دولـــة ليبيـــــا	المحافظ	سعادة محافظ مصرف ليبيا المركزي
	نائب المحافظ	سعادة نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي
جمهورية مصر العربية	المحافظ	معالي طارق عامر[5]
	نائب المحافظ	معالي هاني قدري دميان
المملكة المغربية	المحافظ	معالي محمد بوسعيد
	نائب المحافظ	معالي عبد اللطيف الجواهري
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ	معالي عبد العزيز ولد داهي[6]
	نائب المحافظ	سعادة بومدين ولد الطايع[7]
الجمهورية اليمنية	المحافظ	معالي محمد منصور زمام
	نائب المحافظ	معالي محمد عوض بن هُمام

[3] اعتباراً من مارس 2015، خلفاً لمعالي حسين عبده حلني.
[4] اعتباراً من نوفمبر 2015، خلفاً لسعادة الدكتور جهاد الوزير.
[5] اعتباراً من نوفمبر 2015، خلفاً لمعالي هشام رامز عبد الحافظ.
[6] اعتباراً من ينايـــر 2015، خلفاً لمعالي سيد أحمد ولد الرايس.
[7] اعتباراً من ينايـــر 2015، خلفاً لسعادة الدكتور محمد الأمين رقاني.

مجلس المديرين التنفيذيين،

يتكوّن مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعيّنون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. يتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين للفترة (2013-2016) على النحو التالي:

المديرون التنفيذيون	الدولة/الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (%)
معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
سعادة محمد بن صالح الغفيلي	المملكة العربية السعودية	13.96
سعادة عبد الحق بجاوي	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	12.27
سعادة منير عمران	جمهورية العراق	12.27
سعادة عبد العاطي جابر الحاج (السودان)	جمهورية مصر العربية الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال الفيدرالية جمهورية جيبوتي جمهورية القمر المتحدة	19.65 (*)
سعادة يونس حاجي الخوري (الامارات)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	15.13
سعادة الدكتور الشيخ الكبير مولاي الطاهر (موريتانيا)	المملكة المغربية دولة ليبيا الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	12.87
سعادة الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة (البحرين)	دولة قطر مملكة البحرين سلطنة عُمان	6.77
سعادة رائد شرف الدين (لبنان)	الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	7.07

*) تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية جمهورية الصومال الفيدرالية.

المدير العام والموظفون

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، يقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. يساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. الدائرة الاقتصادية والفنية.
2. معهد السياسات الاقتصادية.
3. دائرة الاستثمارات.
4. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي.
5. الدائرة القانونية.
6. دائرة الشؤون الإدارية.

إضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وخمس لجان، منها لجنتين دائمتين، هما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق، إضافة إلى اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قِبل مجلس المحافظين، ولجنة إدارة المخاطر، إضافة إلى لجنة المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس المديرين التنفيذيين.

للتواصل،

يرجى الاتصال بالدائرة الاقتصادية والفنية بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: economic@amf.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae